

معهد المخطوطات العربية

د. عابد سليمان المشوخي

تجارة المخطوطات

وطرق فحصها وتقييمها



القاهرة 1432هـ / 2011 م



معهد المخطوطات العربية
القاهرة 1432هـ 2011 م





تجارة المخطوطات

وطرق فحصها وتقييمها

د. عابد سليمان المشوخي



الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

توثيق « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم »

تجارة المخطوطات وطُرق فحصها وتقييمها ، د. عابد سليمان المشوخي .
القاهرة : معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ،
١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م / ٢١٦ص .

ط/ ٢٠١٠/١١/٠١٢

توثيق « دار الكتب المصرية »

بطاقة فهرسة

المشوخي ، عابد سليمان

تجارة المخطوطات وطُرق فحصها وتقييمها / عابد سليمان المشوخي . -
ط١ . - القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ٢٠١١ .

٢١٦ص ؛ ٢٤سم .

١ - المخطوطات العربية

أ - العنوان ٠٩١,١

رقم الإيداع : ٢٠١١/٤٠٤٩

المحتويات

❊ ❊ ❊

مُقَدِّمَة

مع تزايد الاهتمام بتراثنا العربي الإسلامي المخطوط - في عصرنا الحاضر - والذي يعد من مقومات وجود الأمة وحياتها أخذت بعض الجامعات والمراكز العلمية تبذل الغالي والنفيس في سبيل جمعه ولَمِّ شعثه، والمحافظة عليه، عن طريق صيانته وترميمه، ومن ثم القيام بفهرسته وتصنيفه وتحقيقه، وأخذ التنافس يزداد يومًا بعد يوم بين الجامعات والمراكز العلمية لاقتناء أكبر قدر ممكن من المخطوطات، وقد أدى هذا إلى فتح شهية كثير من الناس للاتجار بكتب التراث فأولوها اهتمامهم، ولكن ليس حفظا أو تحقيقا أو طباعة ونشرًا، وإنما انصرف اهتمامهم لجني الأرباح الكبيرة.

ولم تعد تجارة المخطوطات اليوم عملًا فرديًّا، بل صار لها تجارها الماهرون من ذوي الخبرة والدراية الذين أصبحوا أشد تكالبًا على شراء المخطوطات والحصول عليها بشتى الطرق.

ولم يكن هؤلاء التجار على حال واحد، بل اندسَّ من بينهم أناس من ضعاف النفوس، حيث جعلوا المكسب المادي فوق كل اعتبار، وسعوا بشتى الطرق والوسائل للحصول على المخطوطات العربية والإسلامية بأبخس الأثمان، ثم العبث بها قبل عرضها للبيع بأضعاف مضاعفة، مستغلين في ذلك جهل الكثير من الناس بقيمة ما بحوزتهم من مخطوطات ثمينة ونادرة، علاوة على ذلك قيام بعض التجار بالعبث بالمخطوطات من خلال قيامهم بتزييفها أو تزويرها، وأكثر الأماكن عرضة لذلك المعلوماتُ الواردة في مقدمات المخطوطات وخواتيمها، وصفحات عناوينها وملامحها

المادية، حيث يقوم البعض من التجار بتبديل وتغيير بعض المعلومات الخاصة بالعناوين وأسماء المؤلفين والنُّساخ وتواريخ النسخ وأماكن النسخ، بالإضافة إلى التلاعب بالبيانات التوثيقية كالسماعات والقراءات والمطالعات والإجازات، وكذلك التملُّكات وأختام التملُّك والوقف. والهدف من ذلك كله تضليل المشتري وخداعه وبيع المخطوطات له على أنها نادرة وقيّمة؛ لأن تاريخها قديم، أو أنها من تأليف العالِم المشهور فلان، أو أنها بقلم الخطاط فلان، أو تملَّكها العالِم، أو الخليفة، أو الأمير، إلى غير ذلك من المعلومات والإشارات والدلائل المضلِّلة التي يتعمد بعض التجار وضعها في مقدمات الكتب وخواتيمها لرفع قيمتها.

من هنا كان لا بد للجامعات والمراكز العلمية المعنية بشراء المخطوطات أن تقوم بفحص ما يُعرض عليها للبيع قبل اتخاذ قرار الشراء، وكذلك للتأكد من الأهمية العلمية للمخطوطات المعروضة والتأكد أيضًا من سلامتها وخلوها من التزوير والتزييف والانتحال والتلاعب، أو السقط أو النقص، أو خلاف ذلك من العوامل البشرية أو الطبيعية المؤثرة بشكل أو بآخر في المخطوطات. ولا يستطيع أن يقوم بذلك إلا أشخاص مؤهَّلون من ذوي الخبرة الطويلة، والدراية المتعمقة بالمخطوطات.

وقد جاءت هذه الدراسة المتواضعة حول هذا الموضوع لبيان خفايا تجارة المخطوطات، وطرق فحصها وتقييمها قبل اتخاذ قرار الاقتناء أو الشراء.

الهدف من الدراسة وأهميتها:

مع ظهور الوعي - في عصرنا الحاضر - بأهمية تراثنا العربي الإسلامي المخطوط، كثير من الجامعات والمراكز العلمية المعنية بالتراث قامت بفتح

أقسام خاصة للمخطوطات فيها، ورصدت المبالغ الكبيرة ضمن ميزانياتها السنوية لشرائها، ولوحظ أن بعض هذه الجهات تشتري كل ما يعرض عليها بما فيه من غثٍّ وسمين - كحاطب ليل - حيث لم تضع لنفسها سياسة خاصة للاقتناء.

ولاحظ الباحث انتشار تجارة المخطوطات في العصر الحاضر ورَواجها؛ إذ أصبحت تجارة مربحة عند كثير من الناس ممن لا همَّ لهم إلا الربح المادي بشتى الطرق؛ مما أوقع بعضَهم في جملة من المحاذير؛ حيث انتشرت ظاهرة تزييف المخطوطات، وتزويرها، والتلاعب في ملامحها المادية، ومحتوياتها العلمية، وخصوصًا مقدمات المخطوطات وخواتيمها التي تشمل: العناوين، المؤلفين، تواريخ النّسخ، وأسماء النُّساخ، وغير ذلك من البيانات المهمة التي تتعلق بمعرفة المخطوطات وتوثيقها.

ولاحظ الباحث أيضًا قيام بعض الجامعات، والمراكز العلمية بالاستعانة ببعض الأساتذة؛ لتقييم المخطوطات التي تعرض عليها بين الحين والآخر؛ وأغلب هؤلاء غير مؤهلين للقيام بهذا العمل الدقيق الذي يتطلب خبرة طويلة، وكفاءة عالية، وثقافة واسعة، وممارسة مستمرة. فبعضهم يمر عليه المطبوع الحجري ويقيِّمه على أنه مخطوط، وقد تمُرُّ عليه المخطوطات المزوَّرة دون أن يتمكن من كشف حقيقتها أو سبر أغوارها ومعرفتها. هذا ما حدث ويحدث بالفعل، وليس الأمر من باب المبالغة. والشيء الذي حزَّ في الباحث أنه طُلِبَ من أحد الأساتذة الكرام، في يوم من الأيام، القيام بتقييم مجموعة من المخطوطات المعروضة على أحد المراكز العلمية في حقيبة كبيرة، فقام هذا الأستاذ - أمام الباحث - برفع غطاء الحقيبة بقدمه، ثم أعطى حكمه على المجموعة، وقيَّمها بعينيه، دون أن تمسَّ يداه مخطوطة واحدة

منها. وكم حزَّ ذلك في الباحث، وسبَّبَ له - والله - آلامًا كبيرة كظمها في نفسه.

أفهكذا يقيَّم تراثنا المخطوط الذي سُطِّر بأقلام علمائنا الأوائل، وبأيدٍ متوضئة طاهرة نقية ؟!

إن تقييم المخطوطات ليس أمرًا سهلاً هينًا وعملاً يسيرًا يقوم به كل مَن هبَّ ودب ممن عانى تحقيقًا لمخطوطة، أو نصٍّ بعينه، أو كتابة مقالة حول مخطوطة ما، بل هو «فن قائم بذاته قوامه الهواية، وسُداه الخبرة، ولحمته الدربة الطويلة والمران المستمر، والدراسة العميقة الدقيقة لكل جانب جمالي وصناعي وفكري في المخطوطة، إذ لا يكفي معرفة المقيِّم بأنواع الخطوط وتطورها واشتقاقاتها، والجلود وأصنافها وطرز عملها، والأمِدَّة والأحبار، والأصباغ ووسائل صناعتها وموادها، والأوراق والرقوق والطروس والقراطيس والمهارق والزخرفة والتذهيب والتجليد وما إلى ذلك من الجوانب الفنية الأخرى، ليكون خبيرًا جيدًا دون أن يكون أيضًا على معرفة واسعة بالفكر الإسلامي بكل جوانبه المختلفة: من تاريخ وفقه وخلاف وقضاء وأوقاف وأنظمة الدواوين، وأدب وشعر ولغة وعقائد وفِرق وما يدور حول كل هذا وزيادة»[1].

كما أن الأمانة العلمية تتطلب من المسؤولين عن المخطوطات في الجامعات والمراكز العلمية انتقاءَ أشخاصٍ أكْفاء، خبراء عشَّاقٍ لهذا التراث، لتقييم المخطوطات، وأن تكون لديهم الدراية والقدرة على استنباط المعلومات من المخطوطات، وتوثيق صحتها، وتكون لديهم القدرة على

(١) قاسم السامرائي، عِلم الاكتناه العربي الإسلامي (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، ٩٦.

فحص الأوراق، والخطوط والأحبار، والقدرة على تحقيق العناوين، وأسماء المؤلفين، وتواريخ النّسْخ، وغير ذلك من الملامح المادية الأخرى التي تردُ في المخطوطات.

ولا شك أن الأمانة العلمية أيضًا تحتِّم على المسؤولين عن المخطوطات - الذين يملكون القرارات - انتقاء أشخاص أمناء يضعون التقديرات المادية المناسبة للمخطوطات المعروضة للبيع، دون محاباة، أو مجاملة لأحد. فكم من مخطوطات قُدِّرت بثمن بخس؛ لأن صاحبها نكرة؛ بالرغم من ندرتها وقيمتها العلمية العالية !! وكم من مخطوطات تم شراؤها بثمن مرتفع؛ لأن صاحبها فلان بن فلان، أو لأنه مسؤول في كذا، أو منصبه كذا؛ بالرغم من أن مخطوطاته المعروضة لا قيمة لها، ولا تساوي شيئًا، بل تشكل عبئًا على المكتبة؛ لأنها بحاجة إلى ترميم يستغرق زمنًا طويلاً، وصيانة، تقدر بالآلاف دون فائدة.

لهذه الأسباب وغيرها قام الباحث بوضع هذه الدراسة التي تبين كيفية اقتناء المخطوطات، وطرق تقييمها، وفحصها، ومعرفة النادر منها، والأمور التي ترفع من قيمة المخطوطات، والأسباب التي تحط من قيمتها، وتوضيح ألاعيب بعض التجار وحيلهم، بالإضافة إلى بيان الصفات التي ينبغي أن يتميز بها مقيِّم المخطوطات، وثقافته، وغير ذلك من الموضوعات التي تتعلق بهذا الجانب.

كما تهدف الدراسة إلى الإجابة على بعض الأسئلة التي يطرحها بعضُ المَعْنِيِّين بهذا الجانب والتي من أهمها:

- كيف نفحص المخطوطات التي تعرض للبيع ؟
- ما صفات المخطوط النادر ؟

- ما صفات الشخص المقيِّم للمخطوطات وثقافته وخبرته ؟
- ما الطريقة المُثلى لاقتناء المخطوطات ؟

الدراسات السابقة:

لقد حاول الباحث جاهدًا العثور على دراسة تتناول موضوع تقييم المخطوطات في مختلف المكتبات والدوريات المعنية بالتراث؛ بيدَ أنه لم يعثر إلا على بحث واحد بعنوان: «قواعد تقييم المخطوطات العربية والإسلامية» لـ عبد الرحمن فرفور، قام بتقديمه خلال الدورة التدريبية الدولية عن صناعة المخطوط العربي الإسلامي المنعقدة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، في المدَّة من ٢٦/ ١٢/ ١٤١٧هـ إلى ٩/ ١/ ١٤١٨هـ الموافق ٣ - ١٥ مايو ١٩٩٧م. تحدث فيه فرفور عن أوضاع المخطوطات في التاريخ العربي الإسلامي، وأماكن حفظ المخطوطات في القرن العشرين، وسياسة اقتنائها في الدول العربية، والقيمة المالية للمخطوطات من القرن الثامن، حتى القرن الثالث عشر، وكذلك في أواسط القرن العشرين. ثم تحدث عن الأسس والمعايير المقترحة لتقييم المخطوطات واقتنائها ومعرفتها على الوجه الصحيح، واختتم بحثه بالحديث عن أماكن وجود المخطوطات في الوقت الحالي وطرق الحصول عليها.

وقد رأى الباحث أن الموضوع بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتمحيص لتغطية بعض الجوانب ذات العلاقة التي لم يتطرق إليها فرفور.

كما وجدت مقالة بعنوان: «ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام» ليحيى محمود بن جنيد، نشرت في مجلة العصور، المجلد الأول، الجزء الأول (١٩٨٦م)، ص ص ٧١ - ٧٨ تناول فيها المؤلف مصادر الحصول على

الكتب للتجارة، وطرق بيع الكتب، وأثمانها. واختتم مقالته بالحديث عن بعض تجار الكتب، وبعض مشكلات تجارتها.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي؛ إذ لجأ إلى بعض المصادر، وكتب التراجم للبحث عن نصوص، ونماذج ذات علاقة بتجارة المخطوطات، وآراء بعض العلماء في تقييم الكتب. كما استفاد من خبرته الطويلة في مجال تقييم المخطوطات، واشتراكه في لجان متعددة في أكثر من مركز علمي بالمملكة العربية السعودية، يُعنى بشراء المخطوطات، والسفر إلى العديد من المدن داخل المملكة وخارجها، بغرض فحص المخطوطات وتقييمها. استفاد من كل ذلك، ووضعه في خدمة هذه الدراسة، وتحت تصرفها لإثرائها؛ خدمة للقارئ والمَعْنِيِّ بأمر المخطوطات.

ورأى أن يجعل هذه الدراسة التي بدأها بمقدمة، وبيان الهدف من الدراسة، وأهميتها والدراسات السابقة لها، ومنهج الدراسة - في تمهيد وخمسة فصول.

الفصل الأول : تجارة المخطوطات في الحضارة العربية الإسلامية واشتمل على عدة مباحث:

المبحث الأول: عن جمع الكتب، والحرص على امتلاكها. الثاني: عن تجارة المخطوطات. الثالث: عن تقييم الأوائل للمخطوطات. الرابع: عرض فيه لنماذج من أسعار المخطوطات في القرون السابقة.

الفصل الثاني: اقتناء المخطوطات في الحضارة الإسلامية تناول فيه المباحث الآتية: الأول حوانيت الورَّاقين. الثاني: بيع الكتب بالمزاد في

حلقات الدلالين. الثالث: نسْخ المخطوطات. الرابع: مصادر حوانيت الورَّاقين والدلالين من الكتب.

أما الفصل الثالث فكان عن: اقتناء المخطوطات في العصر الحاضر. وضم المباحث التالية: الأول: مصادر الحصول على المخطوطات في العصر الحاضر. وتناول فيه الموضوعات الآتية:

١- تجار المخطوطات.
٢- مزادات الكتب.
٣- الإهداء.

الثاني: عن تجارة المخطوطات في العصر الحاضر وأسباب كسادها. الثالث: عن أهمية وضع سياسة محددة لاقتناء المخطوطات. الرابع: المخطوطات النادرة.

الفصل الرابع كان بعنوان: «فحص المخطوطات وطرق تقييمها في العصر الحاضر». وتكوَّن من مبحثين، الأول: الخطوات العملية لفحص المخطوطات. الثاني: أهم مواطن الغش في المخطوطات.

أما الفصل الخامس والأخير، فعن مقيِّم المخطوطات، وضَمَّ المباحث التالية: الأول: صفات مقيِّم المخطوطات. الثاني: ثقافته. الثالث: احتياجات مقيِّم المخطوطات.

أما الخاتمة، فقد ضمَّت أهم نتائج الدراسة، والتوصيات، ثم جاءت قائمة عناوين المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في أثناء دراسته للموضوع.

* * *

تمهيد

تفخر دول العالم في عصرنا الحاضر بتراثها المادي والفكري الذي ورثته عن أسلافها السابقين؛ بالرغم من أن أغلب هذه الدول ورثت حضارة مادية ملموسة، متمثلة في بعض الأبنية والتماثيل والنقوش التي ما زالت قائمة. ولما كان الأمر كذلك، فإن من حق أمتنا العربية الإسلامية أن تفتخر بمعالم حضارتها العريقة التي كان لها الأثر الكبير في النهضة الحضارية التي يشهدها عالمنا اليوم.

لقد ترك لنا الأوائل تراثا فكريًا عظيمًا يُقَدَّر بملايين المخطوطات في مختلف فنون المعرفة، وما زال الكثير منه ينطوي على عناصر الحياة والنماء، ونحن بحاجة إليه في حاضرنا، واتخاذه نبراسًا يضيء لنا آفاق مستقبلنا، ومستقبل أبنائنا؛ بالرغم من ضياع الكثير منه، وتشتته، وتلفه؛ نتيجة لأسباب طبيعية مثل الرطوبة، والحرارة، والحشرات، والزلازل، والبراكين، بالإضافة إلى عوامل بشرية يأتي على رأسها الغزو التتاري لبغداد، والغزو الاستعماري لعالمنا العربي والإسلامي، وما صاحب ذلك من دمار الكثير من المكتبات وضياعها ونهبها وسلبها.

ومرت علينا مرحلةٌ من المراحل المظلمة - ليست بالقصيرة - لم ندرك فيها قيمة تراثنا، وعظمته، ولم نتمكن خلالها من الحفاظ عليه. ومع إطلالة هذا القرن، أدركتْ أمتنا أهمية هذا التراث، وقيمته، وعطاءه المتجدد، ومعينه الذي لا ينضب، ورأت فيه المدخل الصحيح لحل مشكلة الولاء المفقودة التي يعاني منها مجتمع اليوم. فالإنسان العربي المسلم عندما يتأمل آثار أجداده يحس بالفخر، حينما يعقد مقارنة بين الماضي البعيد، والحاضر

القريب، وهذا في حد ذاته خطوة إيجابية لمزيد من الشعور بالانتماء وحافز للارتقاء بالمستقبل.

ومع بدء الاهتمام بالتراث العربي الإسلامي المخطوط في بلادنا العربية، - بتوجيه من بعض الحكومات العربية - اتجهتْ بعضُ الجامعات، والمراكز العلمية نحو العناية بالتراث المخطوط، وفتح الأقسام الخاصة باقتناء المخطوطات، وكثير من الهيئات العلمية والثقافية في العالمين العربي والإسلامي أخذت على عاتقها مهمة جمع هذا التراث العربي الإسلامي المخطوط، وفهرسته، وتصنيفه، وتحقيقه، ونشره، وكوَّنت اللجان المختصة لتقييم المخطوطات قبل شرائها.

وفي ضوء هذه العناية بتراثنا المخطوط، نشطت الحركة التجارية، وأخذ تجار المخطوطات يجوبون دول العالم شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا، بحثًا عن المخطوطات المشتتة في جميع أنحاء المعمورة؛ ومن ثم القيام بشرائها وعرضها على الجهات التي تعنى بجمعها واقتنائها.

وإذا كانت عملية شراء الكتب المطبوعة - في عصرنا الحاضر - سهلة المنال، معروفة الأسعار، خالية من الغشِّ والتزييف والتزوير، سليمة المحتوى والملمح، فإن هذا الأمر لا ينطبق على تراثنا الإسلامي المخطوط الذي تعرض الكثير منه لعوامل طبيعية وبشرية - مع مرور السنين - أثرت فيه. فالمخطوطات التي وصلت إلينا منها المُمَزَّق ومنها المتأثر بعوامل الجو كالرطوبة الشديدة، أو التحجر الذي لا يسمح بتصفح الأوراق. وبعض المخطوطات وصلتنا دون عناوين، وبعضها دون مقدمات، أو خواتيم وبعضها مفككة الكراريس والأوراق؛ مما ترتب عليه اختلاط الكراريس والأوراق والتقديم والتأخير لكثير من المخطوطات التي يخلو بعضها من

الترقيم، والتعقيبات التي تعين في إعادة ترتيب كراسات المخطوطات، وأوراقها، وضبط سياق نصوصها.

وبالإضافة إلى كل هذا، نجد أن بعض تراثنا المخطوط تعرض للتزييف، والتزوير، والانتحال في محتواه العلمي، وملامحه المادية من فئة من الناس، من أصحاب النفوس الضعيفة، والمدلسة، والمزورة، والمنتحلة، من مؤلفين، وورَّاقين، ونُساخ، ومُلاك، ومجلِّدين، ومذهِّبين، وتجار، وغيرهم؛ سواء عن قصد وتعمد أو عن جهل ووهم، فبدلت عناوين، ونسبت مؤلفات لغير مصنفيها، وزيدت نصوص بعضها، واختلطت مع الحواشي والشروح والتعليقات، وبدِّلت جلود، وطمست تملُّكات، وأسماء مؤلِّفين، ونُساخ، وعناوين، وغيِّرت تواريخ، وشطبت نصوص، وسماعات، وقراءات، ومطالعات، وإجازات، وتقييدات، وعُتِّقت أوراق، ونقلت مخطوطات عن أخرى تسبقها بقرون(١).

ومع تزايد العناية - في عصرنا الحاضر - بتراثنا المخطوط - كما أسلفت - نشطت حركة التجارة فيه، ولجأ كثير من الناس إلى الاتجار بالمخطوطات ومن المؤسف حقًّا أن بعض هؤلاء التجار همُّهم الوحيد هو جني الأرباح الطائلة بشتى الطرق، وبأية وسيلة؛ إذ وجدوا في تجارة المخطوطات سبيلاً للثراء، مستغلين في ذلك عدم وعي الكثير - ممن في حوزتهم المخطوطات - بأهمية هذا التراث، وجهلهم بقيمته العلمية، فقاموا بإغراء هؤلاء بمبالغ ضئيلة، مقابل حصولهم على المخطوطات التي بحوزتهم، وليتهم اقتصروا على ذلك فحسب، بل لجأوا إلى التزييف، والتزوير في

(١) بُحث هذا الموضوع في دراسة مستقلة للباحث بعنوان: «التزوير والانتحال في المخطوطات العربية».

عنـاوين المخطـوطات، وأسماء مؤلفيهـا، بالإضـافة إلى التـلاعب بـالملامح المـادية الأخـرى للمخطوطات: من ورق، وخـط، وحـبر، وتاريخ نسـخ، وأسماء نُساخ...إلخ ؛ من أجـل الحصـول على الأمـوال الكثيرة، عند بيعهـا للجهات المهتمة باقتناء المخطوطات.

لهذه الأسباب وغيرها، كـان لا بـد للجهـات المعنيـة بـالتراث العـربي الإسلامي المخطوط، من القيام بفحص ما يعـرض عليهـا مـن مخطوطـات للتأكد أولاً من صحتها، وخلوها من التزييف والتزوير والانتحال، ولمعرفة قيمتها العلمية ثانيـًا ، ولوضـع التقـديرات المنـاسبة لأثمانهـا ثالثـًا . إذ إن مخطوطاتنا العربية الإسـلامية تعرضـت لعوامـل طبيعيـة وبشريـة؛ بسـبب انتشارها وحفظها في بيئات مختلفة ومتعددة، وتعرض بعضها لتـدخلات في محتوياتها العلمية، وملامحها المادية - كما ذكرت سابقا - مما أدى إلى استحالة اتفاق مخطوط مع آخـر، حتـى وإن اتفـق معـه في العنـوان، واسـم مؤلفـه، ومحتواه العلمي.

ومن هنـا، يصـعب وضـع تقديرات محـددة لأسـعار المخطوطات كـما فعل عبد الرحمن فرفور في بحث بعنوان «قواعد تقييم المخطوطات العربيـة الإسـلامية»، رسم فيـه جـداول توضيحية لأسعار المخطـوطات في ضــوء بعض المعطيـات؛ لأنه - كما أسـلفت - ما ينطبق على مخطـوط لا يمكـن أن ينطبق على مخطوط آخر.

ومن هنا نجـد الاختـلاف والتفـاوت والتباين بين الجامعات والمراكـز العلمية المعنية باقتناء المخطوطات، في تقييمهـا، ووضـع التقـديرات الماديـة المناسبة لهـا.

* * *

الفصل الأول

تجارة المخطوطات
في الحضارة الإسلامية

المبحث الأول

جمع الكتب والحرص على امتلاكها

ذكرت لنا بعض مصادر التاريخ، وكتب التراجم أن جملة من الخلفاء، والوزراء، والأعيان، والعلماء - عبر قرون مضت - حرصت على اقتناء الكتب في مختلف فنون المعرفة، وبذلت الغالي والنفيس في سبيل شرائها والحصول عليها.

ولم تقتصر هواية جمع الكتب على الفئات السابقة، بل إن الكثير من الورّاقين والنُّساخ وطلاب العلم تمكنوا من جمع الكتب الكثيرة وامتلاك الخزائن العديدة المشتملة على الكتب النفيسة.

ومن الخلفاء الذين عُنُوا بجمع الكتب: العاضد بالله، حيث وجد في قصره الكتب المنتخبة بالخطوط النفيسة، وتقارب مئة ألف مجلد، وجدها السلطان صلاح الدين، وأعطى القاضي من الكتب ما أراد[1]. والمستنصر الأموي كان محبًّا للعلماء، يستحضرهم من البلدان النائية، ويستفيد منهم، ويحسن إليهم، وكان جمّاعًا للكتب؛ قيل إن مكتبته بلغت أربع مئة ألف مجلد[2]. والملك المؤيد، صاحب اليمن: داود بن يوسف بن عمر. قال عنه ابن تغري بردي: «جمع الكتب النفيسة من الأقطار. قيل إن خزانة كتبه اشتملت على مئة ألف مجلد»[3].

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، (القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت) ٥ : ٣٢٠.

(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام، ط ٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠ م)، ٢: ٢٦٧.

(٣) أبو المحاسن جمال الدين يوسف، ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي؛ تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م)، ٥: ٣٠٨.

ومن الوزراء الذين عُنُوا بجمع الكتب: أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، المعروف بالقاضي الأكرم، وزير حلب، كان محبًّا للكتب، جمع منها ما لم يجمعه أحد من أبناء جنسه، لأنه غالى في أثمانها، فقصد بها من الآفاق[1]. والوزير أبو بكر بن الحكيم الرندي «حسن الخط، يكتب خطوطًا على أنواع، كلها جميلة الانطباع... كانت له عناية بالرواية، وولوع بالأدب، وصبابة باقتناء الكتب، جمع من أمهاتها العتيقة، وأصولها الرائقة الأنيقة، ما لم يجمعه في تلك الأعصر أحد سواه، ولا ظفرت به يداه، وأفرط في اقتناء الكتب حتى ضاقت قصوره عن خزائنها، وأثرت أنديته من ذخائرها»[2].

ومن العلماء الذين حرصوا على اقتناء الكتب: أبو محمد بن مالك القرطبي له مؤلفات كثيرة كون له مكتبة تضم كتبه[3]. وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحداد له مكتبة خاصة[4].

ويقال إن أحد علماء أصفهان، وكبار أصحاب الضِّياع فيها، أنفق في شراء كتبه ثلاث مئة ألف درهم[5]، بل إن بعضهم كان يسافر من موطنه إلى بلاد أخرى، قاطعًا المسافات الطويلة، من أجل شراء الكتب وجمعها، ومن هؤلاء: المظفر أبو بكر محمد بن عبد الله بن مسلمة، المعروف بابن الأفطس.

(١) عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، ابن الفُوَطِي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة؛ تحقيق مصطفي جواد، (بغداد: المكتبة العربية، ١٩٣٢م)، ١١٨.

(٢) أحمد بن محمد التلمساني المقَّري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ؛ تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٨٨م)، ٨: ١٤ - ١٩.

(٣) أبو الحسن علي الشنتريني، ابن بَسَّام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، (القاهرة: د.ن، ١٣٦٤هـ)، ٢: ٧٣٩.

(٤) ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ٢: ٦٩١.

(٥) أبو نعيم، تاريخ أصفهان، مخطوط ليدن، ص ٥١ ب.

كان يسافر لجلب بعض كتب الأدب وقراءتها، وكان حريصًا على حفظها[1]. ونصر الله بن الحسن الموسوي الحائري، أحد المولعين بجمع الكتب، سافر مرات إلى إيران لتحصيلها. وقيل اشترى في أصفهان، أيام سلطنة نادر شاه، زيادة على ألف كتاب، صفقة واحدة[2].

وممن كان يجمع الكتب: إبراهيم المنلا (المتوفى سنة ٩٤٧هـ)، خلَّف كتبًا كثيرة[3]. وأحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرج، الإمام المقرئ الواعظ المفسر، أودع بعض كتبه، وكانت كثيرة جدًّا، وخلَّف من الكتب ألفين ومئتي مجلدة[4]. وأحمد بن أحمد الأصبهاني السلفي، أبو طاهر، كان كاتبًا، ونسخ من الأجزاء ما لا يحصى عدده، وكان خطه متقنًا، وكان عنده كثير من الكتب والخزائن. ولما مات، تعفنت معظم الكتب، والتصق بعضها ببعض[5]. وأحمد بن الحسن كانت له عناية بجمع الكتب[6]. وأحمد بن محمد ابن سعيد بن عبد الرحمن أبو العباس الكوفي، المعروف بابن عقدة. قال الصوري: وقال أبو سعد الماليني: أراد أبو العباس بن عقدة أن ينتقل من الموضع الذي كان فيه إلى موضع آخر، فاستأجر من يحمل كتبه، وشارَط

(١) ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ٢: ٦٤٠.

(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٨: ٣٠.

(٣) محمد بن محمد نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ط٢، (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م)، ٢: ٨٣.

(٤) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات ؛ تحقيق هيلموت ريتر..[وآخ]، (ألمانيا الغربية - فيسبادن: فرانزشتايز، ١٩٦٢- ١٩٨٠م)، ٦: ٢٢٠. السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ١٠.

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت)، ٢١: ٥.

(٦) أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، (بيروت: دار الجيل، د.ت)، ١: ١١٨.

الحمالين أن يدفع لكل واحد منهم دانقًا لكل كرة، فوزن لهم أجورهم مئة درهم. وكانت كتبه ست مئة حمل[1]. وأحمد بن محمد الطوخي القاهري، كان يجمع الكتب والورق[2]. وأبو البقاء بن الجيعان جمع كثيرًا من الكتب. وجعفر بن أحمد المروزي أبو العباس - أحد جامعي الكتب ومؤلفيها في أنواع العلم - وكانت كتبه كثيرة جدًّا، حملت كتبه إلى بغداد، وبيعت في طاق الحراني سنة أربع وسبعين ومئتين[3]. والحسن بن عثمان بن حسان الزيادي البغدادي، له خزانة في منزله[4] تحتوي على كتب كثيرة. وكان ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، يملك أكثر من ٤٠٠ ألف كتاب، بين صغير وكبير وألّف خمسين تأليفًا في أنواع العلم[5]. والشيخ رحمة الله بن محيي الدين ابن أحمد النابلسي[6]، كانت عنده مكتبة عظيمة، احتوت على أكثر تأليفات جدّه عبد الغني وابن كاتب قرا سنقر، سليمان بن إبراهيم، قال عنه ابن تغري بردي: «وكان حلو البيان، كثير الاحتمال، وكان جمَّاعة للكتب، اقتنى منها شيئًا كثيرًا»[7]. وأبو عامر أحمد بن عبد الملك بن الشهيد، كانت له مكتبة في منزله تحتوي على عدد ضخم من الكتب؛ لأنه كان كاتبًا. لكن هذه

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت) ٥: ٢٢١.

(٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت)، ٢: ١٢١.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، (بيروت: دار إحياء التراث، د.ت)، ٧: ١٥١.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٩: ١٨-١٩.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١: ١٣٩-١٤٣.

(٦) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر؛ تحقيق محمد بهجة البيطار (بيروت: دار صادر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ٢: ٦٢٨.

(٧) ابن تغري بردي، المنهل الصافي...، ٦: ١٦.

المكتبة أهملت بعد وفاته[1]. وعبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي، فقيه عالم بالتفسير، والأحكام، والحديث، والفقه، والنحو، واللغة، والأدب. كان سريَّ الهمة في اقتناء الكتب[2]. وعبد الرحمن بن عبد المحسن كان حسن الخط، كتب بيده كتبًا كثيرة، وجمع عدة مجاميع في فنون شتى[3]. والقاضي أبو علي عبد الرحيم بن علي بن الحسن اللخمي البيساني العسقلاني، كان له هَوَسٌ مفرطٌ في تحصيل الكتب، وكان عنده مئتا ألف كتاب، ومن كل كتاب نسخ كثيرة[4]. وأبو العباس عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد المهدي، كان مولعًا بجمع الكتب[5]، وأبو العرب الصقلي، اقتنى الكثير من الكتب[6]. وعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب أبو محمد، كان حافظًا عالمًا بعلوم الحديث، وفقيهًا جمع الكتب في علم الحديث، والمصنفات، والمستندات[7]. وأبو عبد الله محمد بن أيمن، كانت لديه مكتبة تحتوي على كثير من كتب العلوم النحوية، والبلاغية، والخطابية[8]. ومحمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات، كان ثقة، كتب الكثير، وجمع ما لم يجمعه أحد في

(١) أبو الحسن علي الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ١: ١٩٧.

(٢) المقرَّي، نفح الطيب...، ٣: ٢٨٠.

(٣) محمود شكري بن عبد الله الألوسي، المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر، (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ)، ٣٥٩.

(٤) عبد الحي بن العماد الحنبلي؛ شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت)، ٤: ٣٢٥. والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١: ٣٤٣.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب...، ٢: ٢٢٢.

(٦) ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القسم الرابع، ١: ٣٠١.

(٧) أحمد بن يحيى بن أحمد الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م)، ٤٥٤.

(٨) ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ٢: ٦٥٢.

وقته. قال عنه أبو القاسم الأزهري: إن ابن الفرات خلف ثمانية عشر صندوقا مملوءة كتبًا، أكثرها بخطه[1]. ومحمد بن عبد الله الشهير محمد بك، له تعليقات على بعض الكتب، وملك كتبًا كثيرة طالع أكثرها[2]. ومحمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي (المتوفى سنة ٢٠٧هـ/ ٨٢٣م). قال يعقوب بن شيبة: لما انتقل الواقدي من جانب الغربي، يقال إنه حمّل كتبه على عشرين ومئة وِقْر. وعن أبي حذافة السهمي قال: كان للواقدي مئة قِمَطْر كتب[3]. ومحمد بن قباء، المعروف بالسكوتي، كان حسن الخط والإنشاء، لا يفتر عن المطالعة ولو كان ماشيًا في طريق، وجمع كتبًا كثيرة، وكان على أكثرها تعليقاته وتحريراته[4]. ومعاذ بن هشام بن عبد الله. قال ابن المديني: سمعت معاذ بن هشام يقول بمكة، وقيل له: ما عندك؟ قال: عشرة آلاف؛ فأنكرنا عليه وسخرنا؛ فلما جئنا إلى البصرة، أخرج إلينا من الكتب عشرة آلاف[5]. وابن فطيس كان له ستة ورّاقين ينسخون له، وجمع من الكتب ما لم يجمع مثله أحد من أهل عصره في الأندلس. قال ابن ناصر الدين: بيعت كتبه بعده بأربعين ألف دينار[6]. ومحمد بن علي بن محمد بن غانم. جمع الكتب وخلف منها شيئًا بيع بثلاثين ألف درهم[7].

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣: ٣٣٩.

(٢) الغزي، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، ٢: ٣٨.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣: ١٨٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩: ٤٦٠.

(٤) محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، (القاهرة: المطبعة الوهبية، ١٢٨٤هـ)، ٤: ١٢٣.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٩: ٣٧٣.

(٦) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٣: ٣٢٥.

(٧) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٨٤-٨٥.

وقد حرص بعض العلماء على اقتناء الكتب النفيسة. ومن بين هؤلاء: إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله (المتوفى سنة ٧٩٠هـ)، اقتنى من الكتب النفيسة بخطوط مصنفيها وغيرهم ما لم يتهيأ لغيره[١]. ومحمد بن عثمان بن أبي الوفاء العزازي بدر الدين الدمشقي، كان حسن الخط، وكان يلازم سوق الكتب، فيشتري منها النفائس[٢]. وزكريا بن القاضي زين الدين الأنصاري، جمع من الأموال، والكتب النفيسة ما لم يتفق لمثله[٣]. وعبد القادر بن محمد الحيسوب، كان يتعاطى شراء الكتب الحسان، وانتفع به جماعة كثر[٤]. وعقيل بن عبد الله بن عقيل الحضرمي، عالم حفظ القرآن، واشتغل بالعلم، وله اعتناء تام بجمع الكتب النفيسة[٥]. وإبراهيم الأريحاوي كان يحب خدمة العلماء بالمال واليد، وكان يجمع نفائس الكتب الحديثية والطبية، ويسمح بإعارتها[٦]. وأحمد بن محمد بن العطار اقتنى كتبًا كثيرة نفيسة[٧]. والسيد إبراهيم بن السيد بدر بن السيد مبارك آل السيد. كان مترجمًا بارعًا، كوَّن له مكتبة ضخمة تحتوي على عدد كبير من الكتب القيمة[٨]. وشافع بن علي بن عباس بن إسماعيل بن عساكر بن شافع الكناني العسقلاني، كان يحب جمع الكتب؛ حتى إنه لما مات، ترك نحو عشرين

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ١: ٤٠.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٤٥.

(٣) الغزي، الكواكب السائرة...، ١: ١٩٩.

(٤) الغزي، الكواكب السائرة...، ١: ٢٤١.

(٥) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٣: ١٤.

(٦) الغزي، الكواكب السائرة...، ٢: ٧٨.

(٧) السخاوي، الضوء اللامع...، ٢: ١١٥-١١٧.

(٨) علاء الدين علي بن نعمان بن محمود الألوسي، الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، ١٠٨.

خزانة ملأى بالكتب النفيسة. وكان من شِدَّة حبه للكتب، إذا لمس الكتاب يقول، هذا الكتاب الفلاني، ملكته في الوقت الفلاني، وإذا طلب منه أي مجلد، قام إلى الخزانة فتناوله كأنه وضعه فيها[1]. وعلي بن محمد اليونيني جمع الكتب النفيسة، وكانت له خزانة كتب[2]. وأبو الخير محمد بن النحاس، كان يجمع الكتب، ووجد له من الكتب النفيسة بنحو ثلاثين ألف دينار[3]. ومحمد بن عبد الله بن محمد السلميُّ الأندلسيُّ، كتب وقرأ وجمع من الكتب النفيسة كثيرًا. ومهما فتح الله به عليه صرفه في ثمن الكتب[4]. وشيخو بن عبد الله الساقي كان يكتب الخط المنسوب وكان يتعانى الكتب النفيسة من كل فن ويشتريها[5]. وأحمد ابن حسان بن حسان (ثلاث مرات) بن أحمد بن حسان الكلبي كان حسن الكتابة نبيل الخط عدلاً، عُني بجمع دفاتر العلم فاقتنى من أصولها العتيقة كثيرًا[6]. وأحمد بن أبي القاسم عباس بن أبي زكرياء ويقال ابن زكرياء، كان كاتبًا حسن الكتابة بارع الخط فصيحًا جمَّاعًا لدواوين العلم منتقيًا لجيدها مغاليًا بها نفاعًا من خصه بها، لا يُستخرج منه شيء لفرط بخله إلا في سبيلها حتى لقد أثرى كثير من الورَّاقين والتجار معه فيها وجمع منها ما لم يكن عند ملك[7]. والسيد نعمان أفندي أبو البركات

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٢: ١٨٤.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٣: ٩٨.

(٣) يوسف بن تغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٥: ١٦٤.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٣: ٣١٢.

(٥) ابن تغري بردي، المنهل الصافي...، ٦: ٢٦٢.

(٦) محمد بن محمد عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة؛ تحقيق محمد بن شريفة، (بيروت: دار الثقافة، د.ت)، ١: ٨٦-٨٧.

(٧) محمد بن محمد عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة؛ تحقيق محمد بن شريفة، (بيروت: دار الثقافة، د.ت)، ١: ٢٧٦-٢٧٧.

خير الدين بن محمود الألوسي. كانت لديه رغبة في جمع الكتب النادرة[1]. وعبد الحليم بن أحمد بن خلف الحافي: قاض، من أعيان العراق، انتخب نائبًا وأولع بجمع الكتب فكانت له خزانة نفيسة أهديت بعد وفاته إلى مكتبة الأوقاف العامة باسمه[2]. وسري باشا الكريدي والي بغداد، كان حسن الخط بديع الإنشاء له عدة مؤلفات بيعت كتبه في إسلامبول وكان فيها من النفائس شيء كثير[3].

(١) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، ٣: ١٥٧٠.
(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٣: ٢٨٣.
(٣) محمود شكري الألوسي، المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، ٣٨٤-٣٨٥.

المبحث الثاني

تجـارة المخطوطات

ازدهرت تجارة الكتب في العالم العربي الإسلامي ازدهارًا واسعًا، واشتغل بها إلى جانب الورَّاقين والنُّساخ المحترفين جملة من مشاهير العلماء والأدباء وغيرهم. وقد لعب هؤلاء دورًا بارزًا في نشر الكتاب العربي الإسلامي المخطوط، من خلال بيعه إلى كثير من الناس، خاصة العلماء والأدباء، وطلاب العلم الذين كانوا يرتادون حوانيت الورَّاقين بصورة دائمة.

وعملية البيع هذه كان لها أثر كبير في نشر كتب التراث، في أرجاء مختلفة من العالم، ساعدت بشكل كبير في نشر الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى.

وبالنظر في المصادر التاريخية، وكتب التراجم، نجد أن هناك بعض المصطلحات الدالة على تجارة الكتب أطلقت على جملة من الناس منهم: الورَّاقون، والنُّساخ، والعلماء،والأدباء، وغيرهم. ومن أهم هذه المصطلحات: دلال الكتب، الكتبي، السمسار، التاجر، المتسبب، المتكسب، الورَّاق... إلخ.

لقد اتصف التجار الأوائل من المسلمين بالأمانة، والنزاهة، والصدق، والوفاء؛ إذ كانوا يذكرون مزايا المخطوطات وعيوبها؛ مما لا يعرفه المشتري من غير مبالغة أو إطناب. ويقصدون بذلك تعريف إخوانهم بمعروضاتهم من الكتب. وكانوا لا يحلفون البتة من أجل بيع كتبهم؛ لأنه إن كان كاذبًا فقد جاء باليمين الغموس، وهي من الكبائر، وإن كان صادقًا، فقد جعل الله تعالى عرضة لأيمانه، وقد أساء فيه، إذ الدنيا أخس من أن يقصد ترويجها بذكر اسم الله من غير ضرورة. فقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: «إن

اليمين الكاذبة منفقة للسلعة ممحقة للمكسب»[1]. وقد روى أبو ذر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم». قال: فقرأها رسول الله ﷺ ثلاث مرار. قال أبو ذر: خابوا وخسروا. قال: من هم يا رسول الله ؟ قال: «المسبل المنان والمنفق سلعته بالحلف الكاذب»[2]. وإذا كان الثناء على السلعة، مع الصدق، مكروهًا من حيث إنه فضول لا يزيد في الرزق، ولا يخفي التغليظ في أمر اليمين. وقد روي عن يونس بن عبيد الإبلي - وكان خزازًا - أنه طُلب منه ثوب للشراء، فقال لغلامه: انشر الرزمة، فنشر الغلام الرزمة وضرب بيده على الرزمة، فقال: صلى الله على محمد. فقال: ارفعه، وأبى أن يبيعه مخافة أن يكون مدحه[3].

فمثل هؤلاء هم الذين اتَّجروا في الدنيا، ولم يضيعوا دينهم في تجارتهم، بل علموا أن ربح الآخرة أولى بالطلب من ربح الدنيا.

ومن أمثلة الصدق والأمانة لدى تجار المخطوطات قديمًا ما رواه صاحب معجم الأدباء[4] عن ابن البرفطي[5] بقوله: «بلغني عن رجل معلم

(١) محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ١١ : ٢٧١.

(٢) يحيى بن شرف النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، (القاهرة: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ٢ : ١١٤.

(٣) أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت سنة ٤٣٠هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، ٣: ١٦.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٧ : ٢٧٧.

(٥) ابن البرفطي محمد بن أحمد بن حمزة بن بريك الأنصاري الدسكري، ولد في بغداد في شهر رمضان من شهور سنة ٥٦٦هـ، ومات في أول رجب سنة ٦٢٥هـ، وخلف خمسًا وعشرين قطعة بخط ابن البواب كان يغالي في شرائها، ويعد أوحد عصره في حسن الخط.

في بعض محالٍّ بغداد أن عنده جزازًا كثيرًا ورثه عن أبيه، فخيل لي أنه لا يخلو من شيء من الخطوط المنسوبة، فمضيت إليه وقلت له: أحب أن تريني ما خلَّف لك والدك، عسى أن أشتري منه شيئًا، فصعد بي إلى غرفة وجلست أفتش، حتى وقع بيدي ورقة بخط ابن البواب، قلم الرقاع أرانيها أيضًا، فضممت إليها شيئًا آخر، لا حاجة بي إليه، وقلت له: بكم هذا ؟ فقال لي: يا سيدي، ما صلح لك في هذا كله شيء آخر؟ فقلت له: أنا الساعة مستعجل، ولعلي أعود إليك مرة أخرى. فقال: هذا الذي اخترته لا قيمة له، فخذه هبة مني. فقلت: لا أفعل، وأعطيته قطعة قراضة أي: (ما سقط بالقرض، كقراضة الذهب أو الثوب) مقدارها نصف دانق[1] فاستكثرها، وقال: يا سيدي ما أخذت شيئًا يساوي هذا المقدار، فخذ شيئًا آخر، فقلت: لا حاجة لي في شيء آخر، ثم نزلت من غرفته، فاستحييت، وقلت: هذا مخادعة، ولا شك أنه باعني ما جهله، ووالله لا جعلت حق خط ابن البواب أن يشترى بالمخادعة، فعدت إليه وقلت له: يا أخي هذه الورقة بخط ابن البواب! فقال: وإذا كانت بخط ابن البواب، أي شيء أصنع؟ قلت له: قيمتها ثلاثة دنانير إمامية. فقال: يا سيدي لا تسخر بي، ولعلك عزمت على ردِّها، فخذها وحُطَّ الذهب. فقلت: بل أحضر ميزانا للذهب. فأحضرها، فوزنت له ثلاثة دنانير. وقلت له: بعتني هذا بهذا، فقال: بعتك، فأخذتها وانصرفت».

هكذا كانت صفاتهم علماء ونُسَّاخًا وتجارًا، فإلى جانب الأمانة، والصدق، كانت مخافة الله - عز وجل - حاضرة دومًا في نفوسهم، وضمائرهم، وفي بيعهم، وشرائهم، ومعاملاتهم التجارية.

---

(١) الدانق: سدس الدرهم كالدنيق.

وممن اشتغل بتجارة الكتب: علان الشعوبي ؛ إذ «كان له دكان يبيع فيه الكتب، وينسخ بباب الشام. وكان يورِّق عند فتى يعرف بالفيرزان»[1]. ومنهم أبو القاسم سهل بن محمد السجستاني الجشمي، النحوي اللغوي (المتوفى سنة ٢٥٥هـ/ ٨٦٩م). ذكر القفطي عنه أنه «كان جمَّاعة للكتب، وكان يتَّجِرُ فيها» وهو «أحد طلاب الأصمعي النابهين»[2]. وأضاف: «واتفق أن ابن الليث الصفار، صاحب سجستان، ملك بعد موت أبي حاتم، شيراز والأهواز، وخاف منه أهل البصرة أن يستولي على بلدهم. وسمع ابن الصفار بموت أبي حاتم، واشتاقت نفسُه إلى كتبه، فسيَّر من ابتاعها من ورثته، ووقف أهل البصرة عن المزايدة فيها خشية من ابن الصفار ومصانعة له، فابتيعت بقيمة أربعة عشر ألف دينار، ونقلت إلى يعقوب لم يترك منها شيء»[3].

وكان أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد النديم البغدادي، المعروف بابن أبي يعقوب، الورَّاق، صاحب كتاب «الفهرست» يبيع الكتب في بغداد. وقد أتاح له ذلك أن يرى معظم الكتب التي ذكرها، وأن يحدد قيمتها العلمية والمادية[4]. ومن تجار الكتب: إبراهيم بن سعيد النعماني المصري، أبو إسحاق الحبال[5] (المتوفى سنة ٤٨٢هـ/ ١٠٨٩م) من حفاظ الحديث، كان يتَّجر بالكتب. وأبو المعالي سعد بن علي بن القاسم بن علي

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ١٩٢.

(٢) جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ٢: ٥٩، وأحمد بن محمد أبي بكر بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ؛ تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د.ت)، ١: ٣٠٨.

(٣) القفطي، إنباه الرواة...، ٢: ٦٤.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨: ١٨.

(٥) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب...، ٣: ٣٦٦.

الحظيري الأنصاري الخزرجي ثم البغدادي، المعروف بالورَّاق[1]، كان أديبًا فاضلاً شاعرًا دَلَّالاً للكتب، (توفي سنة ٥٦٨هـ/ ١١٧٢م). وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: جغرافي ومؤرخ مشهور (توفي سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، كان يشتغل بالنسخ بالأجرة، وبتجارة الكتب[2]. فأتاح له ذلك الوقوف على كثير من الكتب، واقتناء ما يرغب منها. وأبو جعفر محمد بن المنذر السلمي كان يسافر لتجارة الكتب[3].

وقد أشار ياقوت مرارًا في كتابه «معجم الأدباء» إلى اشتغاله بتجارة الكتب، فقال عند حديثه عن القفطي: «وكان المذكور جمَّاعة للكتب، حريصًا عليها جدًّا، لم أر مع اشتغالي على الكتب، وبيعي لها، وتجارتي فيها، أشد اهتمامًا منه بها، ولا أكثر حرصًا منه على اقتنائها»[4].

كما يذكر عند ترجمته لقابوس الديلمي شيئًا من ذلك؛ إذ يقول: «قال مؤلف الكتاب: وكنت في سنة سبع وست مئة، قد توجهتُ إلى الشام، وفي صحبتي كتبٌ من كتب العلم أتَّجر فيها، وكان من جملتها كتاب «صور الأقاليم» للبلخي، نسخة رائعة، مليحة الخط والتصوير»[5].

ومن تجار المخطوطات: عليُّ بن أحمد بن يوسف بن الخضر زين الدين الآمدي (المتوفى سنة ٧١٤هـ) من أكابر الحنابلة فقهًا وصَلاحًا وصدقًا ومهابةً. عمي في صغره، وكان آية في قوة الفراسة، وحدَّة الذهن. احترف

---

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان...، ١: ٢٠٣.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ١٨٨، والقفطي، إنباه الرواة...، ٤: ٧٥-٧٦.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤: ٢٢١.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ١٨٨.

(٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٦: ٢٢٥.

التجارة بالكتب، وجمع كثيرًا منها. وكان كلما اشترى كتابًا أخذ ورقة وفتلها، فصنفها حرفًا أو أكثر من حروف الهجاء لعدد ثمن الكتاب بحساب الجمَّل، ثم يلصقها على طرف جلد الكتاب، ويجعل فوقها ورقة تثبتها؛ فإذا غاب عنه ثمنه مس الحروف الورقية فعرفه. وصنف كتبًا[1]. وعبد الرحمن بن موسى بن عمر الناسخ بن المناديلي (المتوفى سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م) قال عنه ابن حجر العسقلاني: «كان دَلّالاً في الكتب، ونسخ كثيرًا من الدواوين الشعرية، وكان خطه حسنًا»[2]. ومحمد بن إبراهيم بن يحيي الكتبي (المتوفى سنة ٧١٨هـ/ ١٣١٨م) كانت صناعته الوراقة، وبيع الكتب[3]. ومحمد بن محمد العبدريُّ الغرناطي النحوي (المتوفى سنة ٧٥٣هـ/ ١٣٥٣م) كان يتكسَّب بالكتب[4]. ومحمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن عزم الشمس أبو عبد الله التميمي التونسي (المتوفى سنة ٨٩١ هـ). زار بيت المقدس، ثم رجع إلى القاهرة، ثم إلى مكة، وتكسب في كل منها بتجارة الكتب والتجليد[5].

وممن اشتغل بتجارة الكتب أحمد بن عبد الوهاب النويري، فقد نسخ ثماني نسخ من البخاري، وكان يكتب النسخة ويقابلها، وينقل الطباق والروايات عليها، ويبيعها بألف[6]. وكذلك عبد اللطيف بن عبد العزيز

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٣: ٢١-٢٢.
(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٢: ٤٥٨.
(٣) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٦: ١٨٨.
(٤) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ١٠٠.
(٥) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٨: ٢٥٥-٢٥٦.
(٦) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ١: ٢٠٩.

الحراني شهاب الدين النحوي، وكان فاضلاً عارفًا في النحو، واللغة، والمعاني، والبيان، والقراءات، وكان يتاجر في الكتب[1].

ومنهم علي بن داود الجوهري، المعروف بابن الصيرفي، وكان مؤرخًا، تولى الخطابة، ثم ناب في القضاء وأبعد، فاتجه إلى سوق الجوهرية، واشتغل بنسخ الكتب وبيعها[2]. ومحمد أمين الدفتري عمل في تجارة الكتب، وكان من أبرز عملائه ملك المغرب أحمد المنصور، إذ كان يبعث إليه بالنوادر والنفائس[3].

ومنهم عبد المؤمن بن عبد الرحمن عز الدين الكاتب، قدم إلى القاهرة من حلب، وتاجر في الكتب «فحصّل منها مالا جمًّا»[4]. ومحمد بن محمد الموصلي البعلي الذي استوطن دمشق، وشغل وظائف فيها، ولكنه أعرض عن كل ذلك، بعد أن واجهته بعض المشكلات، فتاجر بالكتب، وربح منها حتى إنه لما مات خلَّف نحوًا من ثلاثة آلاف دينار[5].

ومحمد بن محمد بن علي بن صلاح المجد أبو الفتح بن الشمس القاهري الحنفي، تعاطى التجارة في الكتب، وصار ذا براعة تامة في معرفتها، وخبرة زائدة بخطوط العلماء والمصنفين، بحيث إنه يشتري الكتاب بالثمن اليسير. ممن لا يعلمه، ثم يكتب عليه بخطه أنه خط فلان،

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٢١.
(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٥: ٩٨.
(٣) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤: ٢٩٣، ٣١٨.
(٤) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٣٣.
(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٣٠٦.

فيرُوزج"[1]؛ وقد يكون ذلك غلطًا لمشابهته له؛ بل ربما يتعمد لأنه لم يكن بعمدة حتى إنه ربما يقع له الكتاب المخروم؛ فيوالي بين أوراقه، أو كراريسه بكلام يزيده من عنده، أو بتكرير تلك الكلمة، بحيث يتوهمه الواقف عليه قبل التأمل تامًّا، وقد يكون الخرم من آخر الكتاب فيلحق ما يوهم به تمامه، ولما مات، وجد عنده من الكتب ما يفوق الوصف؛ مما لم يكن في الظن أنه عنده"[2].

ومحمد بن أحمد بن محمد قاضي خان محمد النَّهْرَوَالي (المتوفى سنة ٩٨٨هـ/ ١٥٨٠م) أحد المدرسين بالحرم، وكان يكتب الإنشاء لأشراف مكة، ومشهود له بالفصاحة. وكان يشتري الكتب بما يحصل من أجر على التطويف؛ إذ كان يقتني نفائس الكتب، ويبذلها لمن يحتاجها. واجتمع عنده ما لم يجتمع عند غيره من الكتب. ومنهم: أمين بن حسن الحلواني المدني (المتوفى سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م) رحالة فاضل، وقد اشتغل بعلم الفلك، إضافة إلى التدريس في الحرم النبوي بالمدينة، ثم رحل إلى أوروبا وغيرها. كان يبيع المخطوطات التي يجمعها. وفي سنة ١٣٠٠هـ، وصل إلى أمستردام وليدن، واشترت منه مكتبة ليدن بعض نفائس الكتب. ثم تحول بعد ذلك إلى بومباي في الهند، فعكف على الأدب[3]. وحسين بن محسن بن محمد الأنصاري السعدي الخزرجي اليماني (المتوفى سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م)

(١) وهذا يدل على أن بعض التجار كانت لديهم خبرة ودراية تامة بقيمة الكتب التي يشترونها، ويدل أيضًا على أهمية وجود اسم الناسخ في نهاية الكتاب وتأثيره في ارتفاع ثمنه ورغبة الناس في شرائه خاصة إذا كان من النُّساخ المشهورين.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٩: ١٤٨.

(٣) الزركلي، الأعلام، ٢: ١٥.

تردد بين الهند واليمن، يجلب نفائس المخطوطات إلى الأولى[١]. والشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري الضرير، كان تاجرًا موسرًا للكتب ضابطًا[٢]. وعلي محمد الفصيحي؛ سمي بذلك، لكثرة دراسته كتاب «الفصيح» لثعلب، له حلقة تباع فيها الكتب[٣]. وأحمد بن عثمان بن عيسي دخل في تجارة الكتب[٤]. وعبد اللطيف بن عبد العزيز الشافعي، ابن المرحل كان فاضلاً في النحو، واللغة، والمعاني، والبيان، والقراءات؛ وكان تاجرًا في الكتب[٥]. ومحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبي الداراني الدمشقي. كان فقيرًا جدًّا. اشتغل بتجارة الكتب، فربح منها مالاً طائلاً[٦]. ومحمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان بن عبد العزيز الموصلي، كتب الخط المنسوب، واتَّجر في الكتب، فربح فيها حتى إنه لما مات، خلف وراءه نحو ثلاثة آلاف دينار، ومات بطرابلس[٧]. وأبو عبد الرحمن، محمد بن المنذر بن سعيد بن عثمان. كان يعمل تاجرًا بالكتب[٨]. وعلي بن أحمد بن علي الغالي. كان يبيع الكتب؛ إذ اشترى منه الشريف المرتضى كتاب الجمهرة بستين دينارًا[٩]. وابن السمرقندي، قال ابن عساكر عنه: كان ثقة مكثرًا، صاحب

---

(١) الزركلي، الأعلام، ٢: ٢٥٣.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٤: ١١.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ٧٣.

(٤) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ١: ٢٠٠.

(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٢: ٤٠٧.

(٦) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة؛ ٣: ٤٥١.

(٧) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٤: ١٨٨.

(٨) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٤: ٢٢١.

(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٨: ٥٥.

أصول، دَلَّالاً في الكتب وكان له حظ في بيع الكتب. باع مرة صحيحَي البخاري ومسلم في مجلدة لطيفة بخط الصوري بعشرين دينارًا. قال عنه ابن ناصر: كان دَلَّالاً، سيء المعاملة، يُخاف من لسانه، يخالط الأكابر بسبب الكتب[1]. وعلي بن عبد القادر الشريف الذي «جلس ببعض حوانيت البز تاجرًا كأخواله، فقد كان يتاجر بالكتب»[2]. وحسين بن علي بن سالم كان كتبيًّا وتكسب بسوق الكتب[3]. وموسى بن سليمان الشافعي. تكسب في الكتب وبرع في ذلك[4]. وابن خيرون كان ينسخ تاريخ الخطيب ويبيعه[5]. ومن العلماء الذين قاموا بنسخ الكتب وبيعها: محمد البنداق كان مصنِّفًا يصنف الكتب ويبيعها في السوق[6].

ومن تجار المخطوطات: محمد بن أبي يحيى بن يحيى بن علي. تاجر بالكتب، واشتغل بالعربية والصرف[7]. ومحمد بن محمد الزملي، كان يقتني الكتب، ويتاجر فيها[8]. وابن الفضل الحسناوي السهلي، فقيه وعلَّامة. كان يتاجر في الكتب، وجعلها من أسباب المعاش، إذا ضاق به الأمر في تحصيل ضروريات عياله[9]. والحسن ابن محمد بن قاسم، أبو علي الكوهن التازي:

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠: ٣١.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٥: ٢٤٢.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٣: ١٥٠.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ١٠: ١٨٢.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠: ٩٥.

(٦) عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، (الرباط: د.ن، ١٣٥٢هـ)، ٢: ٣٩٠.

(٧) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٠: ٧٦.

(٨) الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ٣: ١٢.

(٩) عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ٣: ١٢.

مؤرخ مغربي، من فقهاء المالكية، كان يعمل في تجارة الكتب، وجمع لنفسه مكتبة خاصة، حافلة بالنفائس، ووقفها على الزاوية الفتحية، بخوخة السويقة، في الرباط[1]. وماجد الكردي، محمد بن ماجد بن صالح. احترف الطباعة، وتجارة الكتب. اجتمعت له مكتبة خاصة من أفخم المكتبات في الحجاز[2]. ويوسف بن إليان بن موسى سركيس استقر في مصر، واشتغل في تجارة الكتب[3]. وأبو بكر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن عيسى اليماني. صار يبيع الكتب أولا فأولا[4]. وإبراهيم بن محمد. كان يتكسب ببيع الكتب عند بعض الحوانيت بباب القنطرة[5]. وإبراهيم بن أحمد، نشأ في أسرة تاجرة، فظهر تاجرًا. في بعض حوانيت القدس[6]. ومحمد الحريري البصري. أدَّب الأطفال ثم صار يبيع الكتب[7].

وممن كان يبيع الورق: الحسن بن عمر بن عيسى، ابن القيّم[8].

وبالإضافة إلى هؤلاء، كان الكثير من المجلدين والمذهبين - وبخاصة في العصر المملوكي - يتاجرون بالكتب في حوانيت الورَّاقين بالقاهرة. ومن هؤلاء: سالم بن محمد بن محمد القرشي الحموي، ثم القاهري الكتبي، الذي «تكسب بصناعة تجليد الكتب»[9]. وعمر بن محمد بن إبراهيم الحلبي

---

(١) خير الدين الزركلي،الأعلام، ٢: ٢٢١.
(٢) خير الدين الزركلي،الأعلام، ٧: ١٦.
(٣) خير الدين الزركلي،الأعلام، ٨: ٢١٩.
(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ١٧.
(٥) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ٨.
(٦) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ١١.
(٧) السخاوي، الضوء اللامع...، ١٠: ١٢٠.
(٨) ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ٥: ١١٥.
(٩) السخاوي، الضوء اللامع...، ٣: ٢٤٢.

الكتبي، الذي كان «يتكسب بصناعة التجليد أيضًا»[1]. وأبو العباس محمد ابن إبراهيم بن محمد بن حطاب الحلبي الكتبي الذي «كان بارعًا في التجليد»[2]. وأبو الفتح محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الشمسي الذي تميز في صناعة التجليد، والتذهيب، والكتابة، وعمل المزهرات، وقَصِّ الورق[3].

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٦: ١١٥.
(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ٦: ٢٧٤-٢٧٥.
(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٩: ٦.

المبحث الثالث

تقييم الأوائل للمخطوطات

كان الأقدمون في العصور الإسلامية، لا يقتنون كتابًا إلا بعد تفحصه، وإمعان النظر فيه ؛ خشية أن يكون فيه نقص أو تشويش. قال ابن جماعة: «وإذا اشترى كتابًا، تعهد أوله وآخره ووسطه، وترتيب أبوابه وكراريسه، وتصفح أوراقه، واعتبر صحته. ومما يغلب عليه على الظن صحته إذا ضاق الزمان عن تفتيشه». قال الشافعي ﷺ : «إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح، فاشهد له بالصحة». وقال بعضهم : «لا يضيء الكتاب حتى يظلم، يريد إصلاحه»[1].

وقد نقلت لنا بعض كتب التاريخ والتراجم والببليوجرافيات جملة من الأخبار عن بعض العلماء الأوائل الذين عرفوا قيمة الكتب، وأبدوا رأيهم العلمي فيها بكل صراحة ووضوح؛ إذ بينوا أهمية محتوياتها العلمية، وميزة كل كتاب، والعيوب التي فيه، والمآخذ عليه. ومن بين الببليوجرافيات التي احتوت على آراء بعض العلماء في الكتب : «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة. ويعد هذا الكتاب أجمع ما صنف في علم قوائم الكتب، وأيسر ما ألف فيه أيضًا، واحتوى على مادة علمية غزيرة، فقد ذكر نحو (١٥٠٠٠) عنوان كتاب، ونحو (٩٥٠٠) مؤلف.

وقد حرص حاجي خليفة على ذكر كل ما يتصل بالكتاب. شرحًا أو اختصارًا أو تذييلاً أو نقدًا.

---

(١) محمد بن إبراهيم، ابن جماعة، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ١٧٢ - ١٧٣.

وبالإضافة إلى كتاب «كشف الظنون»، هناك كثير من المصادر التاريخية، وكتب التراجم التي تعود لبعض العلماء المشهورين، ذكروا فيها جملة من الأخبار عن كثير من المصنفات في مختلف فنون المعرفة. فمن بين هؤلاء: الذهبي، والسبكي، وابن الجوزي، وابن خلكان، وياقوت الحموي، وابن حجر العسقلاني، وابن تيمية، وغيرهم الكثير الكثير؛ بالإضافة إلى المعلومات التي وردت عن الكتب في بعض المعاجم والفهارس، والمشيخات، والأثبات، والبرامج.

ونظرًا لسعة هذا الموضوع، وصعوبة حصره، والإحاطة به في مثل هذا البحث المتواضع، فإن الباحث سيقتصر على ذكر بعض الأمثلة المتنوعة التي أوردها حاجي خليفة في كتابه «كشف الظنون»، بالإضافة إلى آراء بعض العلماء في بعض الكتب المذكورة فيه. ومن هذه الأمثلة:

قول حاجي خليفة عن كتاب «آثار البلاد وأخبار العباد» لزكريا بن محمد القزويني بأن مؤلفه «جمع فيه ما عرف وسمع وشاهد من خصائص البلاد والعباد، لكن فيه الغث والسمين»[1].

وعندما ذكر كتاب «أحاسن المحاسن» لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد (المتوفى سنة ٧٠٣هـ) قال عنه: «اختصره من صفوة الصفوة»[2].

وعن كتاب «أحكام الأعوام» لعلاء المنجم البخاري، قال: «جمعه مؤلفه من تأليفات أبي معشر وغيره، ورتبه على مقالتين: الأولى في أعمال التيسير، والثانية في الأحكام»[3].

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (بيروت: دار العلوم الحديثة، د.ت)، ١: ٩٠.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٤.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٨.

أما كتاب «أحكام الخنثى» لأبي الحسن علي بن مسلم الدمشقي، فقد ذكر النووي أنه «كتاب لطيف، فيه نفائس حسنة، ولم يُسبق إلى تصنيف مثله»[1].

ولا شك أن مثل هذه الآراء التي يُبديها بعض العلماء الكبار، أو ممن لهم شهرة في معرفة الكتب وقيمتها العلمية، أمثال حاجي خليفة، ومن قبله العلماء الكبار، قد ترفع من شأن بعض الكتب، ومن قيمتها الأدبية والمادية، وقد تحط من قيمة بعضها، إذا تعرضت للنقد والمآخذ عليها من أمثال هؤلاء العلماء الذين كانوا يبدون آراءهم في المحتوى العلمي للكتب عن دراية، وخبرة، واطلاع دقيق وشامل للكتب.

يقول حاجي خليفة عن كتاب «الأحكام الكبرى في الحديث»، لأحمد ابن عبد الله الطبري: «إنه كتاب كبير جمع فيه المؤلف الصحاح والحسان، ولكن ربما أورد الأحاديث الضعيفة، ولم يبين. كذا قال تلميذه اليافعي»[2].

وهنا نجد صاحب «الكشف» يورد رأي التلميذ في كتاب أستاذه.

وعن كتاب «إحياء علوم الدين» لمحمد بن محمد الغزالي يقول حاجي خليفة: «هو من أَجَلِّ كتب المواعظ وأعظمها، حتى قيل فيه: إنه لو ذهبت كتب الإسلام، وبقي الإحياء، لأغنى عما ذهب»[3].

وهنا نجد حاجي خليفة يبرز أهمية الكتاب ومنزلته وقيمته العلمية.

وعن كتاب «أخبار الدول وآثار الأول» لأبي العباس أحمد بن يوسف

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٨.
(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٢٠.
(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٢٣.

القرماني (المتوفى سنة ١٠١٩هـ) يقول حاجي خليفة: «لخصه من تاريخ الجنابي، وزاد فيه أشياء مع إخلال في كثير من الدول»[١].

وهنا وضَّح لنا حاجي خليفة المصدر الذي اعتمد عليه القرماني عند قيامه بتصنيف كتاب «أخبار الدول وآثار الأول»، والخلل الذي حصل في المحتوى العلمي للكتاب. ومثل هذا الأسلوب النقدي لا يمكن أن يصدر من قارئ عادي للكتاب، بل يصدر عن شخص مطلع بدقائق الكتاب، وبكل تفصيلاته، وموضوعاته، وبحضور كامل ذهنه، واستيعابه التام لموضوعات الكتاب.

وفي معرِض حديثه عن أهم حواشي كتاب «آداب الفاضل شمس الدين» لمحمد بن أشرف الحسيني، يقول صاحب «الكشف»: «وأعظمها حاشية الفاضل عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي... ويقال لها الحاشية السوداء لغموض مباحثها ودقة معانيها»[٢].

ويُستفاد من هذا النص أن العلماء لم يقتصروا عند تقييمهم للكتب على الأصول، بل اطلعوا على شروحها، والحواشي التي وضعت عليها، وأبدوا رأيهم فيها، وبينوا مدى أهميتها أو قصورها.

ويقول السيوطيُّ عن كتاب «ارتشاف الضَّرَب في لسان العرب»، لأثير الدين أبي حيان، وكتاب «شرح التسهيل»: «لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأقوال» قال: «وعليهما اعتمدت في جمع الجوامع» واعترض عليه ابن الوحي، شارح «مغني

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٢٦.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٣٩.

اللبيب» بأن «المغني»، لابن هشام أعظم وأكثر فائدة»[1].

وهنا نجد اختلاف آراء العلماء في نظرتهم للكتب وتقييمهم لها.

وعن كتاب «الاستذكار في فقه الشافعي»، لأبي الفرج محمد بن عبد الواحد البغدادي (المتوفى سنة ٤٤٨هـ)، يقول ابن الصلاح: «وهو كتاب نفيس في ثلاثة مجلدات. وفيه من الفوائد والنوادر والوجوه الغريبة ما لا يعلم اجتمع مثله في مثل حجمه. وفيه من البلاغة والاختصار والأدلة الوجيزة ما لا يوجد لغيره مثله ولا ما يقاربه. ولكن لا يصلح لمطالعته والنقل منه إلا العارف بالمذهب لشدة اختصاره، وانغلاق رمزه، وربما التبس كلامه على من لم يحقق المذهب. ذكره السبكي نقلا عنه، وقال: رأيت بخطه أنه ألفه في صباه، وأنه بعد ذلك رأى فيه أوهامًا فأصلح منها بعضها، ثم رأى الشيء كثيرًا فتركه»[2].

وهنا نلحظُ أن ابن الصلاح في تقييمه للمحتوى العلمي للكتاب، أبرز أهميته ونفاسته؛ وفي الوقت نفسه، بيّن مآخذه على الكتاب، بأنه لا يفهمه إلا العارف بالمذهب الشافعي.

ويقول ابنُ حجر العسقلاني عن كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله، المعروف بابن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣هـ) بأن صاحبه «سماه الاستيعاب لظنه أنه استوعب الأصحاب، مع أنه فاته شيء كثير، وجميع من فيه باسمه وكنيته ثلاثة آلاف ترجمة وخمس مئة ترجمة»[3].

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٦١-٦٢.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٧٨.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٨١.

وعن كتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسين بن عبد الله، الشهير بابن سينا (المتوفى سنة ٤٢٨هـ)، يقول حاجي خليفة: «وهو كتاب صغير الحجم، كثير العلم، مستصعب على الفهم، منطوٍ على كلام أولي الألباب، مبيِّن للنكت العجيبة، والفوائد الغريبة التي خلا عنها أكثر المبسوطات»[١].

وعن كتاب «الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمات» ليحيى بن شرف النووي يقول: «أورد فيه المؤلف ما وقع في متون الأحاديث من الأسماء المبهمات ملخصًا كتاب الخطيب مع زيادات عليه»[٢].

فحاجي خليفة أوضح من خلال تقييمه للكتاب، بأن النووي اعتمد في تأليفه على كتاب الخطيب بالدرجة الأولى، مع زيادات من المؤلف.

وينقل صاحب الكشف رأي السبكي والإسنوي في كتاب «الأشباه والنظائر في الفروع»، لمحمد بن عمر، المعروف بابن الوكيل، بأنه بالرغم من أنه أحسن الكتب في الفروع، فإنه لم ينقح ولم يحرر، وفيه أوهام كثيرة[٣].

وعن «أصول ابن السراج في النحو»، لأبي بكر محمد بن السري النحوي (المتوفى سنة ٣٦١هـ)، يقول صاحب الكشف: «وهو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال»[٤].

وعن كتاب «أصول الإمام» فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، يقول: «وهو كتاب عظيم الشأن، جليل البرهان، محتوٍ على لطائف

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٩٤.
(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ٩٧.
(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٠٠.
(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون ...، ١: ١١١.

الاعتبارات بأوجز العبارات، تأبّى على الطلبة مرامه، واستعصى على العلماء زمامه، قد انغلقت ألفاظه، وخفيت رموزه وألحاظه، فقام جمع من الفحول بأعباء توضيحه، وكشف خبياته وتلميحه»[1].

ويقول حاجي خليفة عن كتاب «الأغاني»، لأبي فرج الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٥٦هـ): «وهو كتاب لم يؤلف مثله اتفاقًا. قال أبو محمد المهلبي: سألت أبا الفرج في كم جمع هذا؟ فذكر أنه جمعه في خمسين سنة، وأنه كتب في عمره مرة واحدة بخطه، وأهداه إلى سيف الدولة، فأنفذ له ألف دينار. ولما سمع الصاحب بن عباد، قال: لقد قصر سيف الدولة، وإنه ليستحق أضعافها؛ إذ كان مشحونا بالمحاسن المنتخبة، والفقر الغريبة: فهو للزاهد فكاهة، وللعالم مادة وزيادة، وللكاتب والمتأدب بضاعة وتجارة، وللبطل رجلة وشجاعة، وللمضطرب رياضة وصناعة، وللملك طيبة ولذاذة. وقد اشتملت خزانتي على مئة وسبعة عشر ألف مجلد، ما فيها سميري غيره، ولقد عنيت بامتحانه في أخبار العرب وغيرهم، فوجدت جميع ما يعز عن أسماع من قرفه بذلك. قد أورده العلماء في كتبهم، ففاز بالسبق في جمعه وحسن رصفه وتأليفه. وقد كان عضد الدولة لا يفارقه في سفره، ولا في حضره. وقد بيعت مسودته بسوق بغداد بأربعة آلاف درهم»[2].

وذكر ابنُ خلّكان أن: «ابن عباد كان يستصحب في أسفاره حمل ثلاثين جملا من كتب الأدب. فلما وصل إليه هذا الكتاب، لم يكن بعد ذلك

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١١٢.
(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٢٩.

يستصحب غيره، لاستغنائه به عنها»[1]. وهذا يبين منزلة كتاب «الأغاني» وأهميته ؛ لاحتوائه على موضوعات أدبية متعددة، ومتنوعة، نثرًا، وشِعرًا. فهو كتاب موسوعي، يغني عن كثير من الكتب الأدبية الأخرى.

وذكر عن «شرح الألفية في النحو» لمحمد بن محمد بن جابر الأعمى النحوي (المتوفى سنة ٧٨٠هـ)، بأنه شرح مفيد نافع للمبتدئ، لاعتنائه بإعراب الأبيات، وتفكيكها، وحل عباراتها؛ بيدَ أن السيوطي علق عليه بقوله: «لكنه وقع فيه وهم تتبعتها في تأليفي المسمى بتحرير شرح الأعمى والبصير»[2].

وكما أوضحت في بداية هذا المبحث، فقد نقلتْ لنا كتب التاريخ والتراجم الكثير من آراء العلماء في عديد من الكتب من حيث محتواها العلمي، ومدى أهميتها لطلاب العلم، وبينوا منزلة الكتب، ومميزاتها، والمآخذ عليها، وعلى مؤلفيها، والنهج الذي اتبعوه في تصنيف الكتب، والمصادر التي اعتمدوا عليها، والأسلوب الذي اتبعوه، وهل اعتمدوا على علمهم وجهدهم، أم أنهم قاموا بالاقتباس من كتب أخرى ؟ أو قاموا بتلخيص كتب مبسوطة ؟ أو بسط كتب مختصرة ؟ بل ذهب العلماء إلى أبعد من هذا حيث ذكروا لنا بعض المصنفات التي تعرضت للتزييف والتزوير والانتحال من قبل بعض المؤلفين والورَّاقين والنُسَّاخ، وفي كتب السير والتراجم تحدثوا عن بعض المزورين والمنتحلين. فقد ذكر الذهبي أن طاهر ابن سهل حَكَّ اسم أخيه من كتاب الشهاب للقضاعي وأثبت بدله اسم نفسه[3].

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٢٩.
(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون...، ١: ١٥٢.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩: ٥٩٢.

ويقول السخاوي عن إبراهيم بن علي بن أحمد الشافعي: «رأيته كشط اسم والده في بعض ما قرأه على شيخنا وجعل ذلك باسم نفسه، والألقاب والتاريخ يشهدان بخلافه»[1].

ويقول الخطيب البغدادي عن محمد بن جعفر صاحب المصلى: «سمعت جماعة يحكون أنه غصب كتب أبي مسلم بن مهران البغدادي وحدث بها ولم يكن له فيها سماع»[2].

وقال أحمد بن حنبل عن محمد بن إسحاق: كان رجلاً يشتهي الحديث فيأخذ كتب الناس فيضعها في كتبه[3]. وذكر الخطيب عن محمد بن يوسف ابن يعقوب الرازي: اتهم بوضع الحديث. وقال الدارقطني: وضع نحوًا من ستين نسخة قراءات ليس لشيء منها أصل[4].

وفي ترجمة سعيد بن حميد يقول النديم: «كاتب، شاعر مترسل، عذب الألفاظ، مقدم في صناعته جيد التناول للسرقة، كثير الإغارة»[5]. وفي سياق حديثه عن الصولي (أبو بكر محمد بن يحيى العباسي) يقول النديم: «له من الكتب أخبار سديف ومختار شعره. وهذا الكتاب عوّل عند تأليفه على كتاب المريدي في الشعر والشعراء، بل نقله نقلاً وانتحله، وقد رأيت دستور الرجل في خزانة الصولي فافتضح به»[6]. وعن أحمد بن الفقيه الهمداني يقول

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ٧٨.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٢: ١٥٦.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١: ٢٢٩.
(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١٩٧.
(٥) النديم، الفهرست، ١٥٥.
(٦) النديم، الفهرست، ١٨٥.

النديم: «له من الكتب: كتاب البلدان نحو ألف ورقة أخذه من كتب الناس وسلخ كتاب الجيهاني»[1].

وذكر الذهبي في كتابه «سير أعلام النبلاء» بعض المزوِّرين منهم: أبو القاسم، ابن عبيد، مزوِّر ومدعي التصنيف[2]. ومثله ابنُ بَقِيَّة[3]. والأحدبُ الكاتب[4]. وابنُ الجندي، مزوِّر نسخ ادعاها[5].

وذكر ابن حجر العسقلاني عن عيسى بن محب النابلسي شرف الدين الناسخ بأنه كتب الخط المنسوب، واتخذ التزوير صناعة إلى أن كان يكتب على هوامش القصص بما يريده ويحاكي خط كاتب السر[6].

ويقول الخطيبُ البغداديُّ عن علي بن الحسن بن جعفر، أبو الحسين البزار، يعرف بابن كرنيب وبابن العطار المخرمي: كان من أحفظ الناس لمغازي رسول الله ﷺ يسردها من حفظه، بيدَ أنه كان كذَّابًا يدعي ما لم يسمع، ويضع الحديث. وذكر القاضي أبو بكر محمد ابن عمر بن إسماعيل الداودي عنه رأيت في كتبه نسخًا عتقًا قد قطع من كل جزء أول ورقة فيه وكتب بدلها بخطه وسمع فيها لنفسه أو كما قال[7].

ويقول صاحب الأغاني عن طويس: كان ينسب بعض الكتب

(١) النديم، الفهرست، ١٨٨.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦: ١٥-١٦.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦: ٢٢٠.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦: ٣١٢.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦: ٥٥٦.

(٦) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٢٨٧.

(٧) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١١: ٣٨٤-٣٨٥.

لنفسه[1]. وعن ابن عائشة: كان سارقا للشعر وكتبه[2]. وعن ابن سريح: كان ينسب كتب الشعر إليه[3].

أما بشأن سرقة الحديث فقد ذكر الذهبي جملة من الناس اتهموا بذلك، منهم على سبيل المثال: العباس بن الحسن البلخي، قال ابن عربي في ترجمته: كان يسرق الحديث[4]. وإبراهيم بن بكر الشيباني الأعور، قال عنه أحمد بن حنبل قد رأيته وأحاديثه موضوعة، وقال ابن عدي: يسرق الحديث[5]. وأحمد بن محمد بن السكن الحافظ. كان ممن يسرق الحديث[6]. ومحمد بن راشد قال أبو جهر: لم يكن ثقة، كان يصحف[7].

وقد يلجأ بعضُ المزوِّرين إلى التخلص من البيانات التوثيقية الموجودة في ظهور الكتب من باب التعمية كما فعل الجوبقي، حيث كان يسرق كتب الناس، ويقطع ظهور الأجزاء التي فيها السماع[8].

وقد يُبدي بعض العلماء رأيهم في بعض الكتب، وتقييمها من الناحية العلمية، بناءً على أسئلة توجه إليهم من الآخرين. ومن أمثلة هؤلاء: ابن تيمية وغيره من العلماء المشهورين بسعة علمهم، واطلاعهم الواسع على كثير من الكتب، خاصة في مجال اهتماماتهم الرئيسة ببعض العلوم.

---

(١) الأصفهاني، الأغاني، مج٤، ٢: ٢٢٤.
(٢) الأصفهاني، الأغاني، مج٤، ٢: ٣٢٠.
(٣) الأصفهاني، الأغاني، مج٤، ٢: ٣٢١.
(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ٣: ٩٧.
(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١: ٢٤.
(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١: ١٣٨.
(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧: ٣٤٣.
(٨) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ١٣٢.

فقد ذكر أن ابن تيمية سئل عن أقرب التفاسير للكتاب والسنة، هل هو الزمخشري ؟ أم القرطبي ؟ أم البغوي ؟ أم غير هؤلاء ؟ فقال في فتاواه: «وأما التفاسير الثلاثة المسؤول عنها، فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة البغوي، لكنه مختصر من تفسير الثعلبي، وحذف منه الأحاديث الموضوعة، والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك».

وعن تفسير ابن عطية «المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز»، قال ابن تيمية - يرحمه الله -: «إنه أفضل من تفسير الزمخشري».

وعن كتاب «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، للثعلبي قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته التي وضعها في أصول التفسير: «والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع».

وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة»، عند الكلام عن الواحدي المفسر: «لم يكن له ولا لشيخه الثعلبي الكبير، بضاعة في الحديث، بل في تفسيرهما - وخصوصًا الثعلبي - أحاديث موضوعة، وقصص باطلة».

ومثل هذه الآراء والتعليقات والتقييمات العلمية التي يذكرها بعض العلماء المشهورين، كان لها أثرها المباشر في تسويق الكتاب، وفي ثمنه عند البيع أو الشراء، سواء في حوانيت الورَّاقين، أو لدى حلقات الدلالين.

وفي عصرنا الحاضر نجد عملية تقييم الكتب من الناحية العلمية والمحتوى العلمي متواصلة، لم تنقطع عن العصور السابقة، وإن أخذت قنوات أخرى، أو اتبعت أساليب مختلفة عن الماضي؛ ففي الوقت الذي أبدى فيه كثير من العلماء آراءهم العلمية حول بعض الكتب في مؤلفاتهم

الخاصة بهم، أو في إجاباتهم وردودهم على الأسئلة التي توجه إليهم من حين لآخر، نجد في عصرنا الحاضر قيام الكثير من العلماء وطلاب العلم، بتحقيق كتب التراث ودراستها، ومن ثم إبداء آرائهم العلمية أثناء تحقيقاتهم، وبيان المزايا والمآخذ حول كل كتاب يقومون بتحقيقه ودراسته. وبالإضافة إلى ذلك يلجأ بعض المعنيين بكتب التراث إلى المجلات المتخصصة، والدوريات، والصحافة اليومية، ويقومون بكتابة آرائهم حول الكتب التراثية، هذا علاوة عن البرامج المتخصصة التي تبثها بعض قنوات التلفاز في كل مكان، وبعض الإذاعات المسموعة التي تذيع لقاءات العلماء، والأساتذة، وآرائهم حول بعض الكتب التراثية.

هذا بالنسبة لتقييم المحتوى العلمي للكتب والذي بناء عليه تتضح الرؤيا بالنسبة لأهمية الكتاب أو عدم أهميته.

أما بالنسبة لتقييم الكتب من الناحية المادية. فقد ذكرت لنا بعض المصادر التاريخية، وكتب التراجم أناسًا من ذوي الخبرة الطويلة، والإلمام الواسع بعلوم الأوائل، ومعرفة أنواع الورق، ومواد الكتابة الأخرى وأدواتها، وأجور النُّساخ ومستوياتهم، وأنواع الخطوط، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بصناعة الكتاب المخطوط، كالجلود وأنواعها، والزخرفة، والتذهيب، وغير ذلك. وهذا لا شك مكن الكثير منهم من تسعير كل كتاب يعرض للبيع في كل زمان ومكان.

وممن كان لهم معرفة ودراية بالكتب: محمد بن أحمد بن أبي الوليد الأندلسي. كان إذا طلب منه المجلد الأول مثلاً من الكتاب الفلاني قام وأخرجه، وكان يمس الكتاب فيقول: هذا يشتمل على كذا وكذا، فلا يخطئ؛ فإن كان الكتاب، مثلاً، بخطين، قال: هو بخطين، أو بقلم أخف من

الآخر[1]. وأبو بكر بن عبد العزيز بن عبد السلام بن موسى، قال عنه السخاوي: «كان يكتب خطًّا حسنًا، ولديه فضائل. رأيته يتناول الكتاب المكتوب المطوي، فيقرأ ما فيه وهو في كُمِّه من غير أن يشاهد باطنه»[2]. ومحمد بن أحمد القاهري، قال عنه السخاوي: كانت لديه خبرة بالكتب[3]. وإبراهيم بن سليمان الجينيني. عالم فاضل وأديب. له معرفة في أسماء الكتب ومؤلفيها، والأسماء، والألقاب، والوفيات، والأنساب[4]. واللؤلؤي، محمد ابن عثمان بن أيوب، كان خبيرًا بالكتب[5]. والشيخ أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي كان ممن يعودون إليه؛ لنسبة الكتب لأصحابها، وله مصنفات كثيرة[6]. ومحمد بن أحمد بن عمر بن كميل المنصوري الشافعي وهو ذو قدرة على تنويع الخطوط، بحيث يكشف التزوير، وهو على خبرة بصناعة التوثيق[7].

وممن اشتهر بمعرفة المخطوطات في العصر الحديث: محمد أمين بن عبد العزيز الخانجي. عالم بالمخطوطات وأماكن وجودها، نسخ بعض الكتب فأولع بالمخطوطات وأنشأ مكتبة الخانجي. زار العراق والأستانة باحثًا عن المخطوطات لشرائها والمتاجرة فيها[8].

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٣.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ٤٧-٤٨.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٤: ١٠٢.

(٤) محمد خليل المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، (بغداد: مكتبة المثنى، د.ت)، ١: ٦-٧.

(٥) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٦: ٢٦٢.

(٦) يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، (دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٦هـ)، ١: ٦٠.

(٧) السخاوي، الضوء اللامع...، ٩: ٢٧-٢٨.

(٨) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٦: ٤٦.

أما بشأن التقدير المادي (المالي) للمخطوطات فنجد هناك الاختلاف والتفاوت والتباين في تثمينها من مكان لآخر ومن زمن لآخر نتيجة لتأثير العديد من العوامل التي أثرت سلبًا أو إيجابًا في أثمان الكتب وأجور النُّساخ. وهذه العوامل كثيرة يصعب حصرها ويطول سردها والخوض فيها بالتفصيل، بيدَ أن الباحث سيذكر أهمها. وأيًّا كان الوضع فقد كانت تجارة الكتب مزدهرة في ظل بعض الحكام الذين شجعوا الآداب والعلوم حيث راجت أسواق الكتب وارتفعت أثمانها. فقد ذكر الذهبي أن كتب العلم في أيام المستنصر بالله بيعت بأغلى الأثمان لرغبته فيها[1].

وفي أحيان أخرى ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية قد ينفق سوق الفكر والكتب، وبالتالي ينحطُّ شأنُ النُّساخ وتنخفض أجورهم. بل قد يضطر بعض العلماء وغيرهم إلى بيع ممتلكاته من الكتب لتغطية نفقاته أو لسداد دين أو بسبب الهجرة والسفر أو نتيجة لأسباب أخرى كموت عالِمٍ يمتلك خزانة كتب فيقوم الورثة ببيعها بأبخس الأثمان. جاء في ترجمة إبراهيم بن أحمد: كان عنده من الكتب والأجزاء وتصانيف شيخه ما لم ينتفع به بل وعطل على غيره الانتفاع بها لعدم سماحه بعاريتها حسبما استفيض عنه حتى نقل عنه أنه كان يقول: إذا عاينت الموت ألقيتها في البحر (مات سنة ٨٨٨هـ) بدمشق وتفرق الناس كتبه بأبخس ثمن[2]. ويقول ابن صعري عن ابن صابر، أبي المعالي عبد الله بن المحدث عبد الرحمن بن أحمد ابن علي صابر السلمي الدمشقي بن سيده (المتوفى سنة ٥٧٦هـ) أنه باع كتب أبيه وعمه بثمن بَخْس[3].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣: ١٥٧.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ١٣.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١: ٩٢.

وقد يضطر بعض العلماء إلى بيع كتبه بسبب الفقر، ومن أمثلة هؤلاء: أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم النابلسي. كتب بخطه أشياء عديدة، وقد تناقص حاله ولم يحصل على عمل وصار يبيع كتبه أولا بأول حتى رحل إلى طرابلس[1]. والحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن حمدون (المتوفى سنة ٦٠٨هـ) من الأدباء والعلماء، كان من المحبين للكتب واقتنائها والمبالغين في تحصيلها وشرائها، وحصل له من أصولها المتقنة وأمهاتها المعينة، ما لم يحصل أحد للكثير، ثم تقاعد به الدهر وبطل عن العمل، ومما قاله ياقوت في ترجمته: «فرأيته يخرجها ويبيعها وعيناه تذرفان بالدموع كالمفارق لأهله الأعزاء، والمفجوع بأحبابه الأوداء»[2]. وزهير بن محمد بن علي، بهاء الدين (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) افتقر وباع كتبه[3]. ومحمد بن أحمد بن نعيم، كان كاتبًا اضطر إلى بيع نفائس كتبه في بعض الأيام[4]. والسيد أحمد بن عبد الله ابن أحمد بن إسحاق، حصل بخطه نسخة من صحيح البخاري ثم باعها وعزم للحج وصرف ثمنها نفقة له بالطريق ثم عاد إلى صنعاء[5]. وأبو بكر ابن قاضي عجلون (أبو بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد) كثرت ديونه مما جعله يبيع كتبه[6]. ومحمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أبي دلف العجلي القزويني أبو المعالي كان حسن الخط باع كتبه وأوفى ما عليه من الديون[7]. والسيد أحمد بن السيد محمد بن السيد محمود الفلاقنسي، لما قتل

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ١٦.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٩: ١٨٤-١٨٨.

(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ١: ١٩٤.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ٤: ٦-٧.

(٥) محمد زبارة، نيل الوطر، ١: ١٣١.

(٦) محمد بن محمد الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ١: ١١٦.

(٧) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٣-٥.

أخوه أهين وحُبس وأخذ منه مبلغ من الدراهم، وقد اضطر إلى بيع كتبه التي تملّكها، وكانت من نفائس الكتب وأغلب متعلقاتها، توفي سنة ١١٧٣هـ[١].

وقد يضطرُّ البعضُ لبيع كتبه بسبب السفر كما فعل الشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، حيث كانت له مكتبة خاصة حوت نفائس المخطوطات ونوادر المطبوعات، وقد باع منها عندما هاجر إلى مصر[٢].

وقد يقُوم البعضُ من الناس ببيع كتبه بسبب وقوعه في بعض المحاذير كشرب الخمر ونحو ذلك، ومن أمثلة هؤلاء: أبو بكر بن إسحاق. قدم القاهرة سنة ٨٩٠هـ وحضر دروس بعض العلماء، وكتب بخطه بعض كتب العلم، ثم بعد هذا كله ركب هواه واشتغل بما يزيل العقل مع اليهود حتى باع كتبه بسبب هواه[٣].

وقد تتعرَّضُ الكتبُ للإهمال بعد وفاة صاحبها، أو تباع بأبخس الأثمان - كما ذكرت سابقا - وممن تعرضت كتبه للإهمال بعد وفاته: إسماعيل أفندي مدرس جامع الصياغين ابن مصطفي الموصلي، كانت له مكتبة قيمة تحتوي على عدد كبير من الكتب لكنها أهملت بعد وفاته[٤]. وخليل الحلبي، كان له كتب في عدة تخصصات وقد أهملت بعد وفاته[٥].

(١) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ١: ١٦٣.

(٢) زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المئة الرابعة عشر الهجرية، ١/ ٣١٦.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ٢٧.

(٤) علاء الدين علي بن نعمان بن محمود الألوسي، الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر، ٩٣.

(٥) محمد بن محمد الغزي، الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة، ٣: ١٤٨.

وأحمد بن محمد الخضيري الشافعي، بيعت كتبه بعد موته[1]. وابن الخشاب، قال ابن الأخضر عنه: إنه لم يتزوج وكان قد أوقف كتبه بيدَ أنها تفرقت وباع أكثرها بعد موته أولاد العطار حتى بقي عشرها، فترك بربا ط المأمونية[2].

وإذا نظرنا إلى أُجُور النُّساخ، نجد التفاوت والتباين من ناسخ لآخر حسب جودة خطه وضبطه وإتقانه للخط بالإضافة إلى اختلاف المكان والزمان، ووفرة الورق والأحبار، فقد ذكرت لنا بعض مصادر التاريخ أجرة النسخ على أساس عدد الأوراق أو الكراسات التي يتم نسخها، بصرف النظر عن الوقت المستغرق فيها، وذلك على النحو الآتي:

- الكراسة الواحدة (عشر ورقات) بعشر دراهم أي الورقة بدرهم.
- كل خمس ورقات بدرهم[3].
- كل عشر ورقات بدرهم.
- كل يوم بصرف النظر عن كمية ما ينسخ بدرهمين.

أي أن أجرة النَّسْخ يتم تحديدها على أساس العمل اليومي، بصرف النظر عن كمية المنتج من الكتب. فالعلَّامة محمد بن خلف المرزباني (المتوفى سنة ٣٠٩هـ) كان يتقاضى وزملاؤه من النساخين لدى الحارث بن أبي ساسة الورَّاق، درهمين عن اليوم الواحد، بصرف النظر عن كمية ما ينسخون.

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ١٨٤.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠: ٥٢٦.

(٣) ذكر الصفدي في الوافي بالوفيات أن حنين بن إسحاق المترجم المشهور كان يعطي ورّاقه محمد ابن الحسن الأحول عشرين درهمًا على كل مئة ورقة، وهذا يعني أن كل خمس ورقات بدرهم.

ويبدو أن أغلب النُّساخ الذين كانوا يعملون في حوانيت الورَّاقين في سوق الكتب يتقاضون أجرة يومية، وكذلك بعض النُّساخ الذين كانوا يعملون بالوراقة لدى بعض العلماء والأعيان وغيرهم.

وفي بعض الأحيان كانت الأجرة تقدر على أساس جزافي بالكتاب كله، وحاجة الناسخ إلى المال الذي يكسبه فيه.

وكان نسخ الكتب للسلاطين والملوك والأمراء والأعيان، لا يدفع عنه أجر، وإنما يدفع عنه مكافأة شاملة بآلاف الدنانير، ومثال ذلك ما ذكره الصفدي من أن الفقيه محمد بن شريف بن الوحيد نسخ ختمة للسلطان بيبرس الجاشنكيري سلطان مصر، في سبعة أجزاء، كتبها بماء الذهب فأعطاه السلطان ألفًا وست مئة دينار مقابل ماء الذهب، وألفًا وأربع مئة دينار مقابل النسخ.

كما أن سرعة الإنجاز ودقة النسخ، وإتقانه وضبطه لها تأثير في تفاوت أجرة ناسخ عن آخر.

ومن أسباب تفاوت أجرة النسخ، حجم الكتاب المنتسخ وعدد أوراقه، والجهد المبذول في نسخه.

وبالإضافة إلى ذلك هناك طلبات غير عادية يطلبها بعض الأشخاص من الورَّاقين والنُّساخ مثل: طلب أحبار معينة ذات ألوان مختلفة، أو بعض الأشكال الهندسية والرسومات النباتية والزخارف والتزاويق والتذهيب، أو جداول معينة وأطر مميزة...إلخ. كل هذه الأشياء تنعكس على أجرة نسخ الكتاب.

ومن العوامل المؤثرة في أسعار الكتب مكانةُ الورَّاق وحَجْمُ ما لديه

من عمل وحاجته إلى سرعة الإنجاز أو عدم السرعة وتوافر النُّسَّاخ الذين يحتاجهم العمل أو عدم توافرهم، كل هذا يجعل الأجور تتذبذب ارتفاعًا وانخفاضًا حسب مقتضيات الحال.

ومن أهم العوامل التي أثرت سلبًا أو إيجابًا في تقييم المخطوطات سواء في الماضي أو الحاضر:

١- شهرة مؤلف الكتاب:

وهذا شيء بدهي، فالكتاب الذي يكون مؤلفه مشهورًا أغلى ثمنًا من الكتاب الذي يكون مؤلفه شخصًا مغمورًا، أو ناشئًا في عالم التأليف. فقد بيع كتاب «العين» للخليل بن أحمد، بخمسين دينارًا؛ وكان ذلك في أواخر القرن الثالث الهجري، وبشهادة ثعلب، الذي شهد أن هذا الكتاب هو نفسه كتاب «العين» للخليل، والبائع هو القاسم بن محمد الأنباري، والمشتري قوم يقال لهم بنو بدر[1].

كذلك بيع هذا الكتابُ نفسُه سنة ٢٤٨هـ بخمسين دينارًا؛ وقد باعه ورَّاق قدم به من خراسان إلى البصرة. ويقع الكتاب في ثمانية وأربعين جزءًا[2].

ويذكر ياقوت أن نسخة من كتاب «الأغاني» لأبي فرج الأصبهاني بيعت لأبي تغلب، حاكم الموصل، في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، بعشرة آلاف درهم، وأن أبا تغلب لما اطلع على الكتاب، ورأى عظمة ما حوى وجلاله قال: لقد ظلم ورَّاقه المسكين، وإنه ليساوي عندي

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٦: ٣١٨-٣١٩.

(٢) النديم، الفهرست، ط٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ٦٥.

عشرة آلاف دينار، ولو فقد، لما قَدرت عليه الملوك إلا بالرغائب، وأمر أن يكتب له نسخة أخرى، ويخلد عليها اسمه»[1].

كما أن ياقوتًا يذكر أن مسودة كتاب «الأغاني» – وهي أصل كتاب أبي الفرج – أخرجت إلى سوق الورَّاقين لتباع، وقد بيعت بالنداء، بأربعة آلاف درهم ؛ وكان أكثرها في طروس، وبخط التعليق؛ وقد اشتراها أبو أحمد بن محمد بن حفص[2].

وقد بلغ ثمنُ ديوان الشاعر عطاء بن يعقوب بن ثاكل بمصر، مئتي دينار، ويصف ياقوت الدنانير بقوله: «حتى إني حدثت أن ديوان شعره بمصر يشترى بمئتين من الحمر الراقصات[3] على الظفر» والمشهور أن ديوان شعره العربي والفارسي يشترى بخراسان بأوفر الأثمان[4].

٢- نسبة المخطوط إلى شخصية متميزة:

بعضُ المخطوطات تُنسب لأحد الخلفاء، أو الوزراء، أو الأمراء، ومثل هذه المخطوطات تسمى بكتب العظماء، ولها قيمةٌ كبيرة، تزيد إذا كان مالكها شخصًا مشهورًا، وذا مكانة مرموقة.

وقد ذكر المقريزي أنه عندما دخل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر، بعد احتلاله إياها، على يد قائدة، جوهر الصقلي، حمل أبو جعفر مسلم (وهو أحد زعماء العلويين المقيمين في مصر آنذاك) المصحف الكبير

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١٢٥-١٢٦.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١٢٦-١٢٧.

(٣) يقصد بذلك الدنانير الذهبية.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ١٧١.

الذي يذكر أنه كان ليحيى بن خالد بن برمك، وكان شراؤه بأربع مئة دينار على مسلم، فلما رآه المعز قال: أراك معجبًا به وهو يستحق الإعجاب[1].

٣- نوع الخط ومستوى جودته وإتقانه وجماله:

من الطبيعي، في كل زمان ومكان، أن يتقاضى الخطاط أجرة عالية على ما ينسخ أعلى بكثير مما يتقاضاه الناسخ العادي، وتعتمد هذه الأجرة على درجة الشهرة، وجودة الخط.

فقد كان لجودة الخط، والضبط في النقل والحذق والتزويق والتذهيب، وبخاصة في المصاحف، أثره في ارتفاع أسعار الكتب.

وقد اشتهر بعض النُّساخ من الورَّاقين، وغيرهم من الخطاطين المشهورين، والعلماء بكتابة الخطوط الواضحة، وبجودة الخط، وإتقانه، وضبطه؛ فيقبل الناس على شراء الكتب التي خطها هؤلاء النُّساخ.

يقول القفطي: «وكنت أحضر حِلق الكتب عند بيعها؛ فإذا قال المنادي: كتاب كذا بخط النجيرمي، رفعت نحوه الأعناق»[2]. حيث عرف عن النجيرمي، وضوح خطه وجودته وضبطه.

ويُفهم من سياق النص أن المنادي عندما يدلل على بيع كتاب ما، يذكر عنوانه، واسم مؤلفه، وناسخه، ويبرز محاسن الكتاب، ليرغب في بيعه. وإن جودة النسخ، وصحته، وضبطه من الأهمية بمكان لدى الناس؛ إذ يحرص الكل على اقتناء الكتب التي اتصفت بالضبط، وإتقان النسخ. لذلك حرص

(١) أحمد بن علي المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا؛ تحقيق جمال الدين الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م)، ٢٠٢.

(٢) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤: ٦٦-٦٧.

الناس في مصر على اقتناء خط النجيرمي[1].

وممن عُرف بجودة خطه، وتنافس الناس على اقتناء ما نسخه، أبو الحسن علي بن نصر بن سليمان البرنيقي النحوي اللغوي، نزيل مصر (المتوفى بعد سنة ٣٨٤هـ / ٩٩٤م). قال القفطي: «كتب بخطه الكثير، وكان الناس يتنافسون في خطه وتحصيله ...»[2]. وأضاف القفطي: «ولقد رأيت نسخة بخطه من كتاب «الجمهرة» لابن دريد، وقد بيع في تركة الجمالي البجلي البغدادي، المعروف بابن الفضل الكرخي - مدرس المدرسة الحنفية بالقاهرة المعزية - بما مبلغه أربعة وعشرون دينارًا مصريًّا. ولولا الحياء ممن تعرَّض له - وهو مبارك بن منقذ التبريزي، أحد أمراء الدولة الصلاحية - لكان ثمنها قد زاد على ذلك»[3]. والقاضي أبو جعفر محمد بن إسحق بن علي بن داود بن حامد الزوزني البحاثي (المتوفى بغزنة سنة ٤٦٣هـ / ١٠٧١م). قال عبد الغافر الفارسي في شأنه: «كان ينسخ كتب الأدب بخط مقروء صحيح أحسن النسخ، ولقد رأيت نسخة من كتاب «يتيمة الدهر» لأبي منصور الثعالبي، في خمس مجلدات، بخطه المليح، بيعت بثلاثين دينارًا نيسابورية؛ وكانت تساوي أكثر من ذلك»[4]. وياقوت بن عبد الله، الرومي الأصل، نزيل الموصل، الكاتب الأديب النحوي (المتوفى سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢١م). كان وحيد عصره في جودة الخط وإتقانه على طريقة ابن البواب. قال ياقوت الحموي عنه: «رأيت كتبًا كثيرة بخطه يتناولها الناس، ويتغالون

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤: ٦٦-٦٧.

(٢) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢: ٣٢٣.

(٣) القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢: ٣٢٧.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨: ٢٠-٢١.

بأثمانها، بينها عدة نسخ من «الصحاح» للجوهري، و«المقامات الحريرية»[1].
وذكر ابن خلكان أنه «رأى عدة نسخ من كتاب «الصحاح» للجوهري بخط ياقوت، كل نسخة تباع بمئة دينار»[2]، ولم يكن في زمانه من يقاربه في الخط.

وعن تفاوت الأسعار بسبب نوع الخط وجودته، ذكر ابن الفُوَطي أن أحمد بن أبي السعود الرصافي، الكاتب في مطلع القرن السابع الهجري، كان يكتب خطا مليحًا، على طريقة ابن البواب - وكان معجبًا بخطه - كتب «نهج البلاغة»، ونادى عليه، فدفع فيه خمسة دنانير، فلم يبعه، ثم نودي في الحال على قوائم بخط ابن البواب بخمسة عشر دينارًا، فاستشاط وقال: يدفع في «نهج البلاغة» بخطي خمسة دنانير، ويدفع في قوائم بخط ابن البواب خمسة عشر دينارًا، وليس بين الخطين كبير فرق، ولا سيما هذا التفاوت[3].

ويذكر ياقوت أن رقعة بخط علي بن هلال البواب، الخطاط بيعت بسبعة عشر دينارًا إمامية، ثم قال: وبلغني أنها بيعت مرة أخرى بخمسة وعشرين دينارًا[4].

ومن الخطاطين الذين حرص الناس على اقتناء خطوطهم عثمان بن علي المعروف بالحافظ الكاتب. أخذ الخطَّ وأنواعَه عن درويش علي

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٩: ٣١٢-٣١٣.
(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٦: ١١٩.
(٣) عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، ابن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، ١٥-١٦.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ١٢١-١٢٢.

الكاتب، ومهر بالخطوط وأنواعها، وأعطاه الله شهرة واسعة، واشتهر اشتهار الشمس، وتنافس الناس في خطه، ويبيع بالثمن الغالي[1]. وأبو الحسن علي بن عبيد الله بن عبد الغفار السمسماني، اللغوي، كان قيِّمًا، مشهورًا بتعليم اللغة. كتب الكثير، وكتب الأدب التي عليها خطه، مرغوب فيها، وخطه في غاية الإتقان والصحة، وأكثر كتبه بخطه[2]. وعمر ابن نصوح الرومي، أحد رجال الدولة العثمانية، كان جيد الخط، خصوصًا خط النسخ، لم يكن في عصره مثله، وجمع من خطوط المتقدمين أشياء وافرة. وكان ضنينًا بالكتابة، لا يسمح لأحد منها بشيء إلا بعد جهد؛ والناس يتغالون في خطه، ويتفاخرون بوجود شيء منه عندهم[3]. وكان لابن خير، محمد بن خير كتبٌ كثيرة، ولما مات، بيعت كتبه بأغلى ثمن لصحتها[4]. ومحمد بن عبد الرحمن الطائي الحكمي، كان يكتب بخطه، وهو حسن الخط، وخطه صحيحٌ مرغوبٌ فيه[5]. والسيد حمزة بن محمد بن حسين الحسيني الدمشقي، كان حسن الخط، صحيح الإملاء، كتب كثيرًا من الكتب؛ وخطه مرغوب فيه، لضبطه وحسنه[6]. وحسين بن رمضان، المعروف بجلي[7]، الكاتب المشهور. كان حسن الخط وموثقه. برع، وحسن خطه، وشاع، وتنافس الناس بخطوطه. وأبو الفضل جعفر بن شمس، كان

(١) المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٣: ١٦٣-١٦٤.
(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٣: ٣١٢.
(٣) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٣: ٢٢٧.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢١: ٨٥.
(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٤٩٨.
(٦) المحبي، خلاصة الأثر...، ٢: ١٢٥.
(٧) المرادي، سلك الدرر...، ٢: ٥٢

فاضلاً حسن الخط، وكتب كثيرًا، وخطه مرغوب فيه لحسنه وضبطه[1]. وابن الحطيئة اللخمي، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن أحمد. نسخ بخطه كثيرًا من كتب الأدب وغيرها، وكان جيد الخط، حسن الضبط؛ والكتب التي نسخت بخطه مرغوب فيها لإتقانها[2]. والسيد محمد بن أحمد لقمان الصنعاني، كان جيد الخط، كتب بيده مصاحف عديدة، وكان الناس يتنافسون في خطه[3]. والبديع كان الناس يتنافسون في شراء عمله، فحصل أموالاً[4].

والكتب التي نسخها الورَّاقون أو النُّساخ، بناء على طلب بعض الأشخاص، أغلى ثمنًا من سعرها في حوانيت الورَّاقين، إن وجدت؛ ويعود السبب في ذلك إلى أن غالبية الأشخاص الذين يكلفون النُّساخ، من ورّاقين وغيرهم، بنسخ الكتب، يضعون شروطًا معينة، ويطلبون مواصفات محددة: كأن يطلب نوعية خاصة من الورق المُجَوَّد، أو حبرًا معينًا، أو يبحثون عن نُساخ مجوِّدين، عرفوا بحسن الخط، وضبطه وإتقانه، أو يطلبون نوعية خاصة من الجلد أو نحو ذلك، أو إجراء مقابلة للكتاب على أصل المؤلف. أما الكتب المعروضة في حوانيت الورَّاقين، فقد تكون منسوخة بأقلام نُساخ عاديين، غير مؤهلين، وعلى ورق رديء، رخيص، ونحو ذلك.

وربما تكون المخطوطات منسوخة دون مقابلة، أو تصحيح، أو كتبت بخط سقيم. من أجل هذا وغيره، كان التفاوت في أسعار نسخ المخطوطة

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ١: ٣٦٢.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ١: ١٧٠.

(٣) محمد بن محمد بن يحيى زبارة الصنعاني، نيل الوطر، ٢: ٢٣٣.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠: ٥٣.

الواحدة. ففي الوقت الذي كان فيه النُّساخ العاديون ينسخون ما بين خمس ورقات وعشر بدرهم واحد، كان بعض العلماء ينسخون الورقة الواحدة بدرهم.

ومن هنا، كان لجودة الخط، وصحته، وإتقانه، الأثر الكبير في تحديد سعر المخطوطات المعروضة للبيع، في أسواق الورَّاقين، وحوانيتهم، وفي حلقات الدلالين، خصوصًا إذا كان ناسخ المخطوط، المعروض للبيع، من العلماء الذين عرفوا بنباهتهم، وتمكنهم من النسخ وإتقانه.

٤- مُسَوَّدة المؤلف:

نالت مسودات الكتب أهمية بالغة عند الأوائل؛ لأنها تكشف ذاتية المؤلف، وتبين طريقة كتابته، وخطه، وتعليقاته، وأسلوبه؛ لذلك أصبحت من الأمور الثمينة النادرة، وتزاحم عليها كبار العلماء، والأدباء، والسلاطين، والولاة، تقديرًا لصاحبها ومكافأة له، وتعظيمًا لمنزلته العلمية والأدبية؛ لذلك كان سعرها مرتفعًا في سوق الورَّاقين. ومثال ذلك مسودة كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين؛ فقد بيعت في النداء، بسوق الورَّاقين، بأربعة آلاف درهم(١).

٥- البيانات التوثيقية:

ومن الأمور الأخرى التي ترفع من قيمة المخطوطات احتواء بعضها على بيانات توثيقية: كالمقابلات، والسماعات، والقراءات، والمطالعات، والإجازات، بالإضافة إلى تقييدات بخطوط بعض العلماء.

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١٢٩.

٦- سرعة النسخ مع الجودة والإتقان:

وقديمًا، كان لسرعة إنجاز النسخ والمبيت في منازل العلماء، لإنجاز نسخ كتبهم أثر في تحديد السعر، ومثال ذلك: ما فعله الإمام الشافعي، محمد بن إدريس الذي أراد تحصيل كتب محمد بن الحسن، فوجه إلى كاتبه مئة دينار، وطلب من جميع الورَّاقين أن ينسخوا كتب محمد بن الحسن في ليلة واحدة؛ فكتبت[١].

وممن عُرف بسرعة الخط، وإنجاز الكتابة مع الجودة والإتقان:

- إبراهيم بن خضر برهان الدين أبو إسحاق بن الزين العثماني الصعيدي القصوري، كان سريع الكتابة جدًّا، مع الصحة، ومزيد الإتقان، وهي طريقة ظريفة نيرة. يقول السخاوي: «قد كتب بخطه الكثير، خصوصًا من تصانيف شيخنا، كل ذلك مع الديانة والأمانة والصفات الجميلة من الكرم المفرط، بحيث لا يبقى على شيء»[٢].

- وأحمد بن محمد أبو العباس الطوخي، ثم القاهري الشافعي. يقول السخاوي عنه: «من بيت صلاح وديانة، قال شيخنا في أنبائه: كان جيد الخط، حسن الضبط، سريع الكتابة جدًّا. يقال إنه كان يكتب بالمدة الواحدة عشرين سطرًا»[٣].

- ومحمد بن حسن بن علي أبو الطاهر البدراني، ثم الدمياطي القاهري. جود الخط عند ابن الصائغ، وأتقنه ونسخ به كثيرًا لنفسه وغيره[٤].

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٧: ٥٨٩.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ٤٣-٤٥.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٢: ١٨٥.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ٧: ٢٢٧-٢٢٨.

- وأحمد بن إبراهيم بن علي الفقيه أبو العباس، كان سريع الكتابة مع جودة الخط. يقال إنه كان ينسخ في اليوم أربعين ورقة[1].

- ويحيى بن محمد الأرزني أبو محمد النحوي اللغوي، إمام في العربية، مليح الخط سريع الكتابة[2].

- محمد بن محمد بن محمد البردعي. كان يكتب الخط الحسن، مع سرعة الكتابة[3].

- ومحمد بن أحمد الشهير بالمولى، كان حسن الخط، سريع الكتابة. كتب «شرح الوقاية» لصدر الشريعة في شهر واحد. وكتب القسم الثاني من «المفتاح» في خمسة عشر يومًا بخط حسن[4].

ولا شك أن مثل هؤلاء النُّساخ - من علماء وغيرهم، ممن كانوا يتقنون النسخ، ويضبطونه، مع سرعة الإنجاز - وجدوا إقبال الناس عليهم، فلم تكن أسعار نسخهم مثل النُّساخ العاديين الذين لا يتمتعون بجودة الخط، وإتقانه، وسرعة إنجازه.

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١: ١٩٧.
(٢) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ٢: ٣٤٣.
(٣) الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، ١: ١٨.
(٤) الغزي، الكواكب السائرة...، ٢: ٢٦.

المبحث الرابع

نماذج من أسعار المخطوطات في القرون السابقة

لم تكن الكتب، في القرن الأول الهجري، والنصف الأول من القرن الثاني، جاهزة على الأرفف، ومتوافرة بكميات تغطي حاجة طلاب العلم في ذاك الوقت - يقتنيها من يشاء، في أي وقت شاء - كما هو حال الكتب في المكتبات التجارية اليوم - إذ إن الوسيلة الوحيدة للحصول على الكتاب، أن يقوم الشخص بنسخ الكتاب المطلوب بنفسه، أو يكلف أحد الورَّاقين، أو النُّساخ بالنسخ، مقابل مبلغ من المال.

وبطبيعة الحال، كانت أجرة النسخ تختلف من وقت لآخر، ومن ناسخ لآخر، ومن مكان لآخر، وأسباب ذلك كثيرة من أهمها:

- الاختلاف والتفاوت في إتقان الخط وجودته من ناسخ لآخر؛ فهناك كثير من النُّساخ عرفوا بجودة خطهم، وإتقانهم له، وعرفوا بالضبط، والأمانة، ودقة النقل. ولا شك أن مثل هؤلاء كانت أعمالهم وخطوطهم مرغوبة، حتى وإن كانت غالية الثمن، ومن هؤلاء:

إبراهيم بن أحمد بن عثمان الرقي: جَوَّدَ الخطَّ على الزين بن الصائغ وبرع فيه؛ إذ أجازه بالأقلام كلها(١). وأحمد بن خليل بن حسن الأنصاري، عُني بالكتابة، وحسن خطه(٢). وأحمد بن مسعود بن خليفة المكي، برع في التذهيب، والكتابة، وفاق في تدقيقها؛ إذ كتب الإخلاص على أرزة(٣).

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١: ١٦.
(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١: ٢٩٥.
(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٢: ٢٢٦.

ومحمد بن أحمد بن علي الشمس الأبياري، ويعرف بابن السدار، برع في الكتابة والتجليد، مع صناعة التذهيب، وما يتعلق بها من الزنجفر واللازورد؛ بل انفرد في معرفة استخراج عكر العصفر، وغير ذلك، ورزق تمام القبول في كله؛ فكان صاحب الحظوة فيه[1].

وربما يكون سبب ذلك إجادته لكل مستلزمات إخراج الكتاب، من براعة في النسخ، وتجليد، وتذهيب. والأمثلة كثيرة لهؤلاء، ولا يتسع المقام لسرد أسمائهم هنا. وخلاصة القول: إن جودة الخط، وإتقانه، وضبطه، مع إتقان صنعة التجليد، والتذهيب، يؤدي إلى إقبال الناس على مثل هؤلاء النُّساخ، حتى ولو كان أجر النسخ مرتفعًا عن أجور غيرهم، خاصة إذا كانوا من العلماء.

وهناك من عُرف برداءة خطه وسقمه، ومن هؤلاء: محمد بن أحمد الشرف بن الشهاب، ويعرف بابن روق. كان كثير العجلة، قليل التحري في النقل والشهادة؛ إذ نقل في بعض دروس شيخه ابن قاسم عن الروضة كلامًا، وهمه فيه شيخه؛ فمضى، وقد كشط كلام الروضة، وكتب موضعه ما وهم فيه، وحضر به، فعرف شيخه صنيعه، فحط عليه، ومقته، وامتنع من الحضور عنده لذلك مدة[2]. ومحمد بن علي بن محمد الشمس أبو عبد الله القرشي التيمي البكري المصري، ويعرف بابن سكر. كتب بخطه السقيم، الكثير. وقال في إنبائه إنه كتب بخطه ما لا يحصى من كتب الحديث، والفقه، وأصوله، والنحو وغيرها. وخطه رديء، وفهمه بطيء، وأوهامه كثيرة[3].

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٧: ٢٢.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٧: ٨٩-٩٠.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٩: ١٩-٢٠.

ولا شك أن ما يقوم به مثل هؤلاء النُّساخ، لم يكن له رواج في حوانيت الورَّاقين، ولم يجدوا من يطلب منهم النسخ ؛ نظرًا لرداءة خطهم وسقمه.

وأيًا كان الوضع، فمما لا شك فيه أن أسعار المخطوطات وأثمانها وتقديراتها تختلف من مكان لآخر، ومن بيئة لأخرى، ومن زمن لآخر؛ نتيجة لعوامل كثيرة متعددة ومتنوعة، منها: وفرة الورق، ونوعه، ووفرة الأحبار، وأدوات الكتابة الأخرى. وتوافر النُّساخ، وسرعة الكتابة، ومدى إتقانها، والتجليد، والزخرفة والتذهيب...إلخ. كذلك اختلفت أجور النُّساخ من شخص لآخر فبعضهم تميز بجودة الخط، ودقته، وأمانته في التدوين، والضبط، والمطابقة، مع سرعة في الإنجاز. وبعضهم خطه رديء، ويفتقر إلى الأمانة، وربما أدى تغيير صرف النقود (الدراهم والدنانير) إلى تفاوت الأجور.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي تبين أجرة النُّساخ في بعض القرون، بالإضافة إلى أثمان بعض الكتب:

القرن الأول الهجري:

يذكر أبو بكر السجستاني أن عبد الرحمن بن عوف ﷺ دفع ستين درهمًا لرجل نصراني، من أهل الحيرة، كتب له مصحفًا. وأن عبد الرحمن بن أبي ليلى، دفع سبعين درهمًا لرجل كتب له مصحفًا، وكان ذلك في القرن الأول الهجري[1].

(١) عبد الله بن أبي داود السجستاني، المصاحف، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م)، ١٣٣.

القرن الثاني الهجري:

يذكر ياقوت الحموي أن أجرة النسخ في القرن الثاني الهجري (في عهد الخليفة المأمون) بلغت درهمًا واحدًا عن كل خمس ورقات، ويعد هذا المبلغ مرتفعًا في حينه، ثم أصبح، في ما بعد، درهمًا عن كل عشر ورقات. وأن الفرَّاء، وهو من علماء القرن الثاني الهجري، بعد أن فرغ من إملاء كتابه «المعاني» خزنه الورَّاقون عن الناس ليتكسبوا به، وقالوا: لا نخرجه لأحد إلا لمن أراد أن ننسخه له، على أن تكون أجرة نسخ كل خمس ورقات درهمًا، فشكا الناس إلى الفرّاء، فدعا الورَّاقين وكلمهم عن ذلك، وقال: قاربوا الناس تنفعوا وتنتفعوا، فأبوا عليه؛ فقال: سأريكم، وقال للناس: إني أريد أن أملي كتاب معان أتم شرحًا، وأبسط قولاً، من الذي أمليت قبلاً، ثم جلس يملي. فأملى في الحمد مئة ورقة. فجاء الورَّاقون إليه، وقالوا: نحن نبلغ الناس ما يحبون، فنسخوا كل عشرة أوراق بدرهم»[1].

ويعكس النص السابق مدى وعي الناس، وتقديرهم للكتب المشروحة والمبسوطة والمستوفاة؛ فعندما هدد الفرَّاء بإعادة النظر في كتابه «المعاني» لإتمام شرحه، وتفصيل موضوعاته، كان يدرك تمامًا أنه لو فعل ذلك لصرف الناس عن شرحه الأول، وأقبلوا على ما ينوي فعله، من بسط كتابه، وتفصيل موضوعاته.

القرن الثالث الهجري:

ذكر النديم أن كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي «قدم به ورَّاق من خُراسان وكان في ثمانية وأربعين جزءًا فباعه بخمسين دينارًا»[2].

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢: ١٢-١٣.

(٢) النديم، الفهرست، ٦٥.

القرن الرابع الهجري:

كانت أجرة النسخ، في القرن الرابع الهجري، عشرة دراهم عن كل عشر ورقات. وذكر ياقوت الحموي - نقلاً عن الخطيب البغدادي - أن القاضي الحسن بن عبد الله المرزباني، النحوي (المتوفى سنة ٣٦٨هـ)، كان لا يخرج إلى مجلس الحكم، ولا إلى مجلس التدريس، حتى ينسخ عشر ورقات، يأخذ أجرتها عشرة دراهم، تكون بقدر مؤونته، ثم يخرج من منزله إلى مجلسه[1]. وكانت وفاته سنة ٣٦٨هـ / ٩٧٨م، أي بعد موت الفرَّاء بمئة وإحدى وستين سنة، ولم يكن الدينار في أيامه قد تراجعت قيمته حتى بلغ صرفه دراهم أضعاف ما كان في أيام الفرَّاء.

ومعنى هذا أن أجرة النسخ قد تضاعفت عشر مرات عما كانت عليه في القرن الثاني الهجري، علمًا بأن صرف الدينار لم يتغير. ولكن ربما يكون هذا الارتفاع في الأجر بسبب السيرافي نفسه، الذي علم برغبة الناس في خطه وضبطه. وقد اتهمه بعض الورَّاقين ببغداد بحب الربح من غير وجهه الصحيح، أي بطريق الغش. وزعموا أنه كان «إذا أراد بيع كتاب، استكتبه بعض تلامذته حرصًا على الطمع منه، وكتب في آخره - وإن لم ينظر في حرف منه -: «قال الحسن بن عبد الله: قد قرئ هذا الكتاب وصح «ليشترى بأكثر من ثمن مثله»[2].

وقد هجاه أبو الفرج الأصبهاني بقوله:

لَـعَـنَ اللهُ كُلَّ عِـلْمٍ ونَحْـــوٍ   وعَرُوضٍ يَجِيءُ مِنْ سِـــيرَافِ

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٣: ٨٥.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٣: ١٠٥.

وذكر أبو زكريا يحيى بن عدي (المتوفى سنة ٣٦٤هـ / ٩٧٥م) في كتاب ابن أبي أصيبعة أن شرح الإسكندر «للسماع» كله، ولكتاب «البرهان»، رآه في تركة إبراهيم بن عبد الله الناقل النصراني، وأن الشرحين عرضا عليه بمئة وعشرين دينارًا. ويقول ابن عدي: «فمضيت لأحتال في الدنانير، ثم عدت فأصبت القوم قد باعوا الشرحين في جملة كتب إلى رجل خراساني بثلاثة آلاف دينار»[1].

وفي قرطبة، دفع الخليفة الحكم (المتوفى سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م) مبلغ ألف دينار للأصبهاني، لقاء مؤلفه المشهور كتاب «الأغاني»[2].

وربما يكون في هذا المبلغ تكريم للمؤلف من الخليفة الحكم. وذكر أن أمير سجستان، خلف بن أحمد الصفار (المتوفى سنة ٣٩٩هـ) جمع كبار العلماء في بلاده ليساعدوه في تصنيف كتاب في تفسير القرآن الكريم. وكان مدة اشتغالهم بمعونته ينفق عليهم؛ وقدر المبلغ بعشرين ألف دينار[3].

ويقول المقريزي: إنه عندما دخل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر بعد احتلاله إياها على يد قائدِه جوهر الصقلي حمل أبو جعفر مسلم المصحف الكبير الذي يذكر أنه كان ليحيى بن خالد البرمكي، وكان شراؤه أربع مئة دينار على مسلم[4].

---

(١) أحمد بن القاسم، ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء؛ تحقيق نزار رضا، (بيروت دار مكتبة الحياة، د.ت)، ١٠٩.

(٢) المقَّري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ١: ١٨٠.

(٣) الزركلي، الأعلام، ٢: ٣٠٩.

(٤) المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ٢٠٢.

القرن الخامس الهجري:

يقول ياقوت عن يحيى بن محمد الأرزني: «إمام في العربية، مليح الخط، سريع الكتابة، كان يخرج في وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد، فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ويبيعه بنصف دينار، ويشتري لحمًا وفاكهة، ولا يبيت حتى ينفق ما معه منه، (وقد توفي سنة ٤١٥هـ)»[١].

ويعلق عبد الرحمن فرفور على ذلك قائلاً بأن يحيى بن محمد الأرزني استطاع شراء اللحم، والفاكهة، وغيرها من نصف الدينار، ثم أنفق ما بقي منه؛ فالقوة الشرائية لنصف الدينار في ذلك الوقت تعادل مئة دولار في عالمنا اليوم.

وإذا أردنا أن نجري مقارنة، بعد ألف سنة مضت، مع كتاب مطبوع لفصيح ثعلب، فهو متوافر في حدود خمسة دولارات. أما إذا أردنا مقارنة تلك النسخة التي كتبها يحيى بن محمد الأرزني، في ذلك الوقت، وكم تساوي لو وقعت في يومنا هذا، لبلغ سعرها ستة آلاف دولار؛ وكون النسخة مكتوبة في القرن الخامس الهجري، وهي في علم اللغة، ولكونها مكتوبة بخط عالم مشهور، ومعروف في اختصاصه، فإن سعرها يصل إلى سبعة آلاف وثمان مئة دولارٍ، فنصف الدينار الذي قلنا إن قوّته الشرائية تعادل مئة دولار في زماننا، وبعد مضي ألف سنة، تساوي اليوم سبعة آلاف وثمان مئة دولارٍ[٢].

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢٠: ٢٤-٢٥.

(٢) عبد الرحمن فرفور، «قواعد تقييم المخطوطات العربية الإسلامية»، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث - الدورة التدريبية الدولية عن صناعة المخطوط العربي الإسلامي (٢٦ ذي الحجة ١٤١٧هـ-٩ محرم ١٤١٨هـ/ ٣-١٥ مايو ١٩٩٧م)، ٢٤.

وفي القرن الخامس الهجري أيضًا، بلغت قيمة النسخة من كتاب «الجمهرة» لابن دريد ستين دينارًا[1]. وقيمة النسخة من «تاريخ الطبري» مئة دينار[2]. أما النسخة من ديوان الشاعر الأموي جرير، فقد كانت قيمتها عشرة دنانير[3].

وجاء في كتاب (شذرات الذهب ١: ٣٦) أن كتاب «الحلية» لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠هـ) بيع بنيسابور بأربع مئة دينار عندما صنفه.

القرن السابع الهجري:

انخفضت تكاليف الكتب في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي؛ وقد أشار ياقوت الحموي إلى ذلك في كتابه «معجم البلدان» بقوله: «وكانت» الكتب «سهلة التناول، لا يفارق منزلي منها مئتا مجلد وأكثر بغير رهن، تكون قيمتها مئتي دينار»[4].

وهذا يعني أن متوسط الثمن لكل كتاب دينار واحد. ولكن هذا لا ينطبق على كافة المخطوطات، فهناك بعض المخطوطات التي تتميز بموضوعاتها وملامحها المادية المتميزة التي تزيد من قيمتها؛ فياقوت بن عبد الله الموصلي - وهو ممن اشتهر بجودة الخط في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري - (توفي سنة ٦١٨هـ/ ١٢٢١م) اشتهر بخطه المنسوب. كان ينسخ كتاب «الصحاح» للجوهري، كل نسخة في مجلد واحد، وكانت تباع بمئة دينار.

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان...، ١: ٤٧٩.
(٢) أحمد بن علي المقريزي، الخطط المقريزية، بيروت: دار صادر، د.ت، ١: ٤٠٨.
(٣) ابن خلكان، وفيات الأعيان...، ٢: ٥٢٢.
(٤) ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت: دار صادر، د.ت)، ٤: ٥٠٩-٥١٠.

وعن تفاوت الأسعار في القرن السابع الهجري ذكر أن أحمد بن أبي السعود الرصافي الكاتب - سبق ذكره - (المتوفى سنة ٦٢٧هـ) كان يكتب خطًّا مليحًا على طريقة ابن البواب وكان معجبًا بخطه. كتب نهج البلاغة بخطه، ونادى فيه فدفع فيه خمسة دنانير فلم يبعه، ثم نودي في الحال على قوائم، بخط ابن البواب خمسة عشر دينارًا، فاستشاط وقال: يدفع في نهج البلاغة بخطي خمسة دنانير ويدفع في قوائم بخط ابن البواب خمسة عشر دينارًا. وليس بين الخطين كبير فرق ولا سيما هذا التفاوت[1].

وهناك بعضُ الأمثلةِ والنماذجِ عن أسعار الكتب أشار إليها فرفور في بحثه[2] تحت عنوان: (القيمة المالية للمخطوطات من القرن الثامن وحتى القرن الثالث عشر الهجري) بيدَ أنه لم يزودنا ولو بمثال واحد عن أسعار المخطوطات في القرن الثامن أو التاسع الهجريين. أما في ما يتعلق بالقرن العاشر الهجري فقد ذكر المثال التالي:

روضة الطالبين للنووي (ج ٢) جاء في أحد التملُّكات: انتقل هذا الجزء المبارك والذي قبله ... من الشيخ شمس الدين بن الحاج أحمد حميدة نزيل دمشق بمدرسة الصابوني إلي ملك عبد الله بن محمد العجلوني من سوق الكلاسة المباركة بثمن للجزأين مبلغه ستون درهمًا عثمانية بتاريخها الجمعة المباركة ثاني عشرين ذي الحجة الحرام سنة ٩٤٦هـ[3].

---

(١) عبد الرزاق بن الفوطي، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، (بيروت: دار الكتب الثقافية، ١٩٨٧م)، ١٥-١٦.

(٢) عبد الرحمن فرفور، قواعد تقييم المخطوطات العربية الإسلامية، ٣٠: ٣١.

(٣) عبد الرحمن فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣٠.

الشهود:

محمد محب الدين بن أحمد الحمصي الدلال بسوق الكتب	محمد إسماعيل العجلوني
توقيع	توقيع

وفي ما يخص القرن الحادي عشر الهجري ذكر فرفور المثال التالي: عيون الأثر لابن سيد الناس اليعمري. تاريخ النسخ ١٠٥٧هـ [الرقم ٥٣٢٠] ٣/ح.

لما كان في غرة ربيع الأول من شهور سنة خمس وتسعين وألف... أشهد على نفسه الشيخ عبد الله الحديني المجاور بالأزهر بمصر المحروسة أنه باع نسخة سيرة ابن سيد الناس هذه إلى الفقير الصالح سيدي عبد الله ابن أحمد من بني برك الأشتوكي المغربي بيعًا صحيحًا شرعيًّا بإيجاب وقبول بمبلغ قدره من عدد الريال خمسة، وشهد بذلك الفقير الحجاب الستيني القاطن ببولاق. بخط البارود، وشهد بذلك أيضًا الشيخ خطاب الأزهري المالكي الأشبولي. والله الموفق للصواب[1]".

أما بشأن القرن الثاني عشر الهجري ورد المثال التالي:

- حاشية على شرح الآجرومية - تاريخ النسخ ١١١٨هـ [الرقم ٢١٦٨] ٥/ د. جاء في أولها:

«كلفة كتابة هذه الحواشي بالإبرة من يد كاتبه سليمان الحنفي ثمن ورق وجلد وباره فضة ٢٠ ؟؟»[2].

(١) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣٠-٣١.

(٢) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣٠-٣١.

وفي ما يتعلق بالقرن الثالث عشر الهجري أورد فرفور الأمثلة التالية:

- الأحكام الفلكية لابن فرحان - تاريخ النسخ ١٢٥٩هـ [الرقم ٣٥٣١] ٦/ د. جاء في أولها: كلفته اثنان وعشرون قرشاً وخمسة عشر مصرية[1].

- غاية السرور شرح ديوان الشذور. [الرقم ٢٩٨٧] ٦/ د.

ملك يحيى طبيب قيمته ٧٥٠ قروش سنة ١٢١٧هـ[2].

- شرح المقدمة الأزهرية للشيخ خالد الأزهري. تاريخ النسخ ٩٥١هـ [الرقم ٢٥٦٩] ٦/ ج.

دخلت في نوبة العبد الفقير الراجي غفران ربه القدير مصطفى بن محمد صادق بن محمد سعيد العمري الحنفي الدمشقي بالشراء الشرعي من تركة والده المرحوم، وذلك في ختام محرم الحرام الذي هو افتتاح شهور سنة ١٢٧٩هـ. بثمن ٣٢ قروش ونصف قرش فقط لا غير[3].

- العقود الجوهرية بشرح المقدمة الآجرومية. تاريخ النسخ ١٢١٠هـ [الرقم ٢٤٣٠] ٦/ ج.

في نوبة الحقير محمد صادق بن محمد سعدي العمري بن محمد العمري بالشراء الشرعي من تركة والده المرحوم أعلاه، وذلك في ختام محرم الحرام سنة ست وتسعين ومئتين بعد الألف، بثمن قدره ستة قروش فقط لا غير[4].

* * *

(١) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣٠.

(٢) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣٠.

(٣) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣١.

(٤) فرفور، قواعد تقييم المخطوطات...، ٣١.

الفصل الثاني

اقتناء المخطوطات في الحضارة الإسلامية

تمهيد:

ظهرت تجارةُ الكتب في العالم العربي والإسلامي في وقت مبكر جدًّا، أي منذ دخول صناعة الورق، وانتشاره، واستعماله، وظهور أسواق الورَّاقين وحوانيتهم، ودكاكينهم التي كانت تبيع الكتب، ومواد الكتابة، وأدواتها.

وقد أدت هذه الصناعة، وجهود الورَّاقين، في هذا المضمار، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي منها: تشجيع الخلفاء للعلم والتعلم، ومجالس العلماء ومجالس الإملاء، إلى ظهور آلاف المخطوطات في مختلف ميادين المعرفة.

وقد نال الكتاب في الحضارة العربية الإسلامية منزلةً رفيعةً من العلماء وطلاب العلم، والخلفاء الذين جمعوا المخطوطات، وطلبوها من مصادرها، وأنفقوا الأموال الطائلة في سبيل الحصول عليها؛ إذ أقاموا المكتبات العامة والخاصة؛ حتى إن كثيرًا من الوزراء، والأمراء، والأعيان، الذين كوَّنوا لأنفسهم مكتبات خاصة بهم، وبذلوا الأموال الطائلة في سبيل الحصول على الكتب من مصادرها.

ومع كثرة الورق وتوافره بين أيدي العلماء، وطلاب العلم، ازدادت المؤلفات في مختلف فنون المعرفة، وازداد عدد العاملين في مهنة الورَّاقة. وقد أدى هذا إلى قيام بعض الورَّاقين بفتح الحوانيت في كثير من المدن العربية الإسلامية، خصوصًا في بداية حكم الدولة العباسية. ومن هؤلاء، على سبيل المثال: علان الشعوبي، فقد كان ورَّاقًا، زمن الخليفة المأمون، وكان له

دكان يُوَرِّق فيه[1].

ويذكر اليعقوبي أن عدد حوانيت الورَّاقين في «ربض وضاح»، مولى أمير المؤمنين، من ضواحي بغداد، بلغ أكثر من مئة حانوت؛ وذلك في زمانه، وهو القرن الثالث الهجري. وهذا دليل على أن تجارة الكتب انتشرت بشكل واضح ومؤثر؛ فالعلماء وطلاب العلم بحاجة إلى الورق، وأدوات الكتابة، لنسخ ما يرغبون في نسخه وشراء ما يرغبون في شرائه من الكتب. وتوفر كل هذا في حوانيت الورَّاقين.

وقد شهدت أسواق الكتب - في الحضارة العربية الإسلامية - تُجَّارًا خبراء، في معرفة الخطوط، وعناوين الكتب، وأسماء مصنفيها. وقد ذكرت لنا مصادر التاريخ، وكتب التراجم، بعض هؤلاء، من بينهم: محمد بن يوسف بن سلمان الشمس المصري، تكسب في حانوت بيع الكتب دهرًا، وعرف بالخبرة التامة[2]. وعمر بن علي بن صلاح المنجد أبو الفتح، كان تاجرًا في الكتب، وله معرفة وخبرة تامة في خطوط العلماء والمصنفين[3]. ومحمد الحساني الدرعي، الفقيه، الحافظ، المطلع، المفتي، أبو عبد الله، كان كثير الحفظ والمطالعة، وله معرفة بأسماء الكتب ونسبتها[4].

ومن العلماء الذين لهم دراية تامة بالكتب، شافع بن علي بن عباس بن

(١) فيليب حِتي، تاريخ العرب منذ أقدم العصور حتى الآن، ط٤، (د.م: دار الكشافة للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٥م)، ٤١٤.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١٠: ٩٤.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٩: ١٤٨.

(٤) محمد بن علي بن مصباح، ابن عساكر، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ط٢، (الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧م)، رقم ٩٠.

إسماعيل الكناني العسقلاني، كان من شدة حبه للكتب إذا لمس الكتاب يقول: هذا الكتاب الفلاني، ملكته في الوقت الفلاني، وإذا طلب منه أي مجلد، قام إلى الخزانة فتناوله كأنه كما وضعه فيها"[1].

وهناك العديد من الوسائل والطرق الأخرى للحصول على الكتب؛ فإلى جانب حوانيت الورَّاقين وجد الدَلَّالون، والنُّساخ، والوقف، والإهداء، والهبات...إلخ، وسوف نتناول أهمها.

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٢: ١٨٤.

المبحث الأول

حوانيت الورَّاقين

كانت تجارة الكتب في الحضارة العربية الإسلامية واحدة من التجارات الرابحة، من الناحية الاقتصادية، بالإضافة إلى رواجها من الناحية الثقافية والحضارية. ومع ظهور صناعة الورق، وانتشار حوانيت الورَّاقين، أصبح العلماء، وطلاب العلم، والأدباء، والشعراء، وغيرهم يرتادون أسواق الورَّاقين للحصول على مواد الكتابة وأدواتها. وكان سوقَ الكتب هو المكان الأرحب لالتقاء العلماء، والأدباء، وطلاب العلم، لشراء احتياجاتهم من الكتب، ومواد الكتابة، وأدواتها، وكل ما يحتاجونه.

وتعد حوانيت الورَّاقين إحدى القنوات الرئيسة لاقتناء المخطوطات. والحانوت هو المكان الذي يستخدم للبيع إلى الجمهور. جاء في ترجمة محمد ابن عبد الحميد بن سليمان بن معالي، المصري الأصل، الحلبي، نجم الدين، الورَّاق، (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) أنه: «كان له حانوت بالورَّاقين في الصالحية»[١]. وهو مثل الدكان.

ونقل عن محمد بن أبي الأزهر قوله: كان في جوارنا، بباب الشام، فتى يعرف بالفيْرَزَان، وكان يورق في دكان علان الشعوبي. وأورد خبرًا دله به على أن علانًا كان ورَّاقًا، له دكان يبيع فيه الكتب وينسخ[٢].

وذكر ابن حجر العسقلاني أن محمد بن أحمد بن قياس بن الفخر

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ٩٥.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ١٩٢.

الشيرازي، كان يتكسب بحانوت في الورَّاقين[1] وأن محمد كمال الدين تكسب مع النِّساخة بحانوت في البر، مع خير، واستقامة، وتقنع[2]. ومثلهم محمد بن محمد بن أبي بكر أبو الخير المليجي، ثم القاهري الشافعي الحريري: «كتب بخطه أشياء، وفضل مع سلوكه طريق الخير، وتكسبه في حانوت بالورَّاقين»[3].

وقد أطلقت العديد من المصطلحات التي تشير إلى أنها أماكن لبيع الكتب؛ ومن هذه المصطلحات:

- سوق الورَّاقين:

ورد هذا المسمى في مصادر كثيرة. فقد نقل ياقوت الحموي عن أبي النصر الزجاج أنه قال:

«كنت جالسًا مع أبي الفرج الأصبهاني في دكان، بسوق الورَّاقين...»[4]. كما ذكره ياقوت في موضع آخر: «يذكر أن مسودة كتاب «الأغاني»، وهي أصل مؤلف أبي الفرج، أخرجت إلى سوق الورَّاقين لتبتاع...»[5].

- الورَّاقون:

ورد هذا المسمى هكذا، دون استخدام كلمة (سوق). ففي ترجمة محمد ابن عبد الله بن أحمد الشهاب القاهري القزازي (المتوفى سنة ٨٧٩هـ) أنه:

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٧: ٣٨.
(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٧: ٤٢.
(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٩: ٧٠.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ١١٢.
(٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ١٢٦.

«اشتغل بالتكسب في الزجاج، بحانوت الورَّاقين. وفي ترجمة محمد بن علي ابن موسى البدر القاهري الماوردي (المتوفى سنة ٨٧٠هـ)»[١] حيث أشير إلى أنه: «كتب المنسوب، وتكسب في الورَّاقين». وفي ترجمة محمد بن عبد الحميد ابن سليمان نجم الدين الورَّاق: «كان له حانوت بالورَّاقين». ويفهم من هذا أن لفظة (الورَّاقين) يقصد بها اسم مكان في بغداد يباع فيه الكتب.

- سوق الكتب:

ورد هذا المسمى في جملة من المصادر عند الحديث عن تجارة الكتب؛ فأشير إليه في ترجمة يحيى الأرزني (المتوفى سنة ٤١٥هـ) الذي كان يمارس النسخ: «كان يخرج وقت العصر إلى سوق الكتب ببغداد فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب فصيح ثعلب»[٢]. وجاء في ترجمة مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي الحكري (المتوفى سنة ٧٦٢هـ) أن العلائي وقف في سنة ٧٤٥هـ «بسوق الكتب في مصر على كتاب جمعه في الفسق»[٣]. وكذا في ترجمة أخرى له، أشير فيها إلى «منع أهل سوق الكتب من بيع كتابه الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين»[٤].وورد بصيغة غير مباشرة في ترجمة محمد بن عثمان بن عيسى البرحي الصالحي الكتبي؛ «إذ ذكر أنه تكسَّب ببيع الكتب، وتولى مشيخة سوقها سنين عديدة»[٥].

(١) السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٨: ٢٢٢.
(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢٠: ٣٥.
(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٥: ١٢٢.
(٤) محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ٣٩-٤٠.
(٥) محمد بن عبد الله بن حميد النجدي، السحب الوابلة على ضرايح الحنابلة؛ تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦م)، ٣: ١٠٠٠-١٠٠١.

- سوق الكتبيين:

ورد مسمى «سوق الكتبيين» في عدة أماكن من كتاب «خطط المقريـزي» . فقد ذكر المقريزي عند حديثه عن «سوق الدجاجين» أنه: «كان بهذا السـوق قيسارية عملت مرة سوقا للكتبيين»[1]. وأشار إليه في معرض وصفه لسـوق باب الزهومة ؛ فقال: «وفي وسط هذا البناء، سوق الكتبيين، يحيط به سـوق الأمشاطين، وسوق النقليين»[2].

- الكتبيون:

الكتبيون: هم هؤلاء الـذين تخصصـوا في بيـع الكتـب، إضـافة إلى أن بعضهم يمارس عملية النسخ بيده. واشتهر من هذا الصنف كل مـن: جمـال الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى، المعـروف بـالوطواط[3]، ومحمـد بـن أحمـد الدمشقي، وابن شمعون الكتبي الشاعر[4]، واشتهر بدمشق محمد بـن شـاكر الداراني الدمشقي[5]. وغيرهم الكثير.

واستخدم هذا الوصف مفردًا، دون كلمة سوق، وجاء في نص خاص بحوادث سنة ٢٧٩هـ؛ إذ منع أبو العباس المعتضد ابـن الموفـق العبـاسي - وكان وليًّا للعهـد، بعـد خلـع المفـوض بـن المعتمـد عـلى الله - بيـع كتـب الفلسفة؛ وصيغة النص: «وفيها منـع أبـو العبـاس القصـاص والمنجمـين،

(١) المقريزي، أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار...، ٢: ٩٦.

(٢) المقريزي، أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار...، ٢: ٩٧.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٩: ٢٩.

(٤) حبيب زيات، «الورّاقة والورّاقون في الإسلام»، المشرق ٤١ (تموز - أيلـول ١٩٤٧م)، ٣٠٥-٣٥٠.

(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٤٥١.

وألزم الكتبيين أن لا يبيعوا كتب الفلسفة والجدل»[1].

لقد ظهرت أسواقُ الورَّاقين والكتبيين وحوانيتهم بشكل جلي وواضح مع ابتكار صناعة الورق، في جميع أرجاء العالم الإسلامي، وبرزت طبقة في المجتمع يطلق عليها طبقة الورَّاقين الذين احترفوا مهنة الوِرَاقة؛ وعرَّفهم ابن خلدون بأنهم: «المعانين للانتساخ والتصحيح والتجليد وسائر الأمور الكتبية...»[2].

وكان من مهامها الأساسية بيع الكتب، والاتجار بها؛ إذ فتحت عشرات الحوانيت التي أخذت تبيع الكتب، وكل مستلزمات صناعتها، من ورق وحبر، وخلاف ذلك من أدوات الكتابة والمواد اللازمة. وفي هذا أكبر دلالة على أن تجارة الكتب اشتهرت بشكل واضح ومؤثر. فالعلماء وطلاب العلم بحاجة إلى الورق، وأدوات الكتابة، لنسخ ما يحتاجونه من الكتب، وشراء المتوفر منها في سوق الورَّاقين.

وأخذت هذه الحوانيت في التوسع والانتشار في كافة الأمصار الإسلامية، حتى أخذت حيزًا لا بأس به من المدن، وعرفت بعض الأحياء السكنية، داخل بعض المدن العربية بـ «حي الكتبيين» أو «حي الكتب» أو «حي الورَّاقين».

وفي بغداد، عاصمة الخلافة العباسية، ظهرت أسواق الورَّاقين في أكثر من موضع؛ بل أطلق على أحد أحيائها اسم «حي الورَّاقين»[3]. وانتشرت

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢: ٥٥٢.

(٢) عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت)، ٤٢١.

(٣) كان يبعد قليلاً خارج القسم الأقدم من العاصمة، المدينة المستديرة التي أسسها المنصور في الجهة الجنوبية الشرقية، بالقرب من إحدى الترع.

انتشارًا واسعًا، وضمت عددًا كبيرًا من الحوانيت المخصصة لبيع الكتب، حتى عدّوا منها مئة حانوت عند باب البصرة فقط[1].

وقد أشار النديم إلى أحد أسواق الورَّاقين في بغداد، عند حديثه عن أحمد بن أبي طاهر، إذ قال: «إنه من أبناء خراسان وإنه جلس في سوق الورَّاقين في الجانب الشرقي في بغداد»[2].

ومن المواضع التي اشتهرت ببيع الكتب في بغداد: «طاق الحراني»، وهي منطقة تقع بالجانب الغربي من حد القنطرة الجديدة[3].

وذكر أن جعفر بن أحمد المروزي، عندما توفي «حملت كتبه إلى بغداد، وبيعت في «طاق الحراني»، سنة أربع وسبعين ومئتين»[4]. كما أن أبا القاسم الحارث بن علي، الورَّاق البغدادي، كان يبيع الكتب، ويورق للناس بقصر وضاح، من الجانب الغربي»[5].

ولم تقتصر أسواقُ الورَّاقين وحوانيتهم على بغداد فقط، بل انتشرت في كثير من المدن في العالم العربي والإسلامي.

ففي القاهرة، عُرفت أسواقُ الورَّاقين وأسواقُ الكتبيين. وقد وصف المقريزي سوق الكتبيين في القاهرة بقوله: «هذا السوق في ما بين الصاغة والمدرسة الصالحية أُحدث - في ما أظن - بعد سنة سبع مئة، وهو جار في

(١) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣: ٤٨٩-٤٩٠.
(٢) النديم، الفهرست، ١٨٠.
(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٣: ٤٨٩-٤٩٠.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٧: ١٥١.
(٥) الصفدي، الوافي بالوفيات، ١١: ٢٦٠.

أوقاف المارستان المنصوري... وكان سوق الكتب قبل ذلك بمدينة مصر، تجاه الجانب الشرقي من جامع عمرو بن العاص، في أول زقاق القناديل، بجوار دار عمرو، وأدركته وفيه بقية، بعد سنة ثمانين وسبع مئة. وقد دثر الآن، فلا يعرف موضعه. وكان قد نقل سوق الكتبيين من موضعه الآن بالقاهرة، إلى قيسارية كانت في ما بين سوق الدجَّاجين المجاور للجامع الأقمر، وبين سوق الحصريين، المجاور للركن المخُلَّق. وكان يعلو هذه القيسارية رَبع، فيه عدة مساكن؛ فتضررت الكتب من نداوة أقبية البيوت، وفسد بعضها، فعادوا إلى سوق الكتب الأول حيث هو الآن. وما برح هذا السوق مجْمعًا لأهل العلم يترددون إليه»[1].

وظلت تجارة الكتب والوراقة مزدهرة في هذه الأسواق - التي كانت مراكز للنسخ، والتجليد - نتيجة للنشاط الثقافي الكبير الذي شهده العصر المملوكي. ولا شك أن «المدارس المملوكية» هيأت فرصة قيام تجارة نشطة في الكتب، لم تكن لتزدهر في هذا العصر بدون هذه المدارس؛ فعلى سبيل المثال، يذكر السخاوي أن أحمد بن محمد الكتبي «كان يبيع الكتب تحت المدرسة الصرغتمشية لطلاب المدرسة»[2]. ولا شك أنه كان هناك كتبيون آخرون يقومون بالمهمة نفسها بالقرب من المدارس الأخرى.

وفي عهد الطولونيين والإخشيديين، كثرتْ أسواقُ الورَّاقين بمصر، ولم يكن بائعو الكتب فيها مجرد تجار ينشدون الربح؛ وإنما كانوا - في أغلب الأحايين - أدباء، ذوي ثقافة، يسعون للذة العقلية، من وراء هذه الحرفة

(١) المقريزي، الخطط المقريزية، ٢: ١٠٢.

(٢) السخاوي، الضوء اللامع...،٢: ٢٧.

التي كانت تتيح لهم القراءة، والاطلاع، وتجذب لحوانيتهم العلماء والأدباء.

وفي دمشق، وبالقرب من الجامع الأموي، فتحت حوانيت الورّاقين لبيع الكتب، والورق، والأقلام، والحبر، وغيرها من المواد. وبقيت حوانيت سوق المسكية (وهو امتداد سوق الحميدية حتى الجامع الأموي) تبيع الكتب، والأدوات المدرسية، حتى عقد الثمانينيات[1].

وهناك ذكر لأسواق الورّاقين في قرطبة، إذ كانت أعداد الورّاقين كثيرة. وفي إشبيلية التي اشتهرت بالاهتمام بالعلوم، وجمع الكتب، كان فيها سوق خاص بالكتب، يتردد إليه رجال الأدب والعلوم بحثًا عن النسخ النادرة. وإلى جانب هذا السوق، كان هناك شارع الورّاقين[2]. ومع الانتشار الواسع لحوانيت الورّاقين، وأسواقهم، وأعدادهم، أصبحت لهم أحياء خاصة عرفت بأسمائهم. لقد انتشرت ظاهرة الأسواق لمختلف الحِرف؛ فكانت هناك أسواق للبزازين، والعطارين، والجياد، والسلاح وغير ذلك من الحِرف الأخرى التي عرفت في الحضارة العربية الإسلامية.

لقد شهدت أسواق الورّاقين وحوانيتهم في جميع المدن العربية والإسلامية عامة، ومدينة بغداد بصفة خاصة، نشاطًا علميًّا واضحًا، منذ أواخر القرن الثاني الهجري؛ إذ لم تقتصر حوانيت الورّاقين على بيع الكتب فقط، بل كانت ملتقى الأدباء، والشعراء، والعلماء الذين كثيرًا ما كانت تدور بينهم الأحاديث والمناظرات الأدبية، ويتذاكرون في ما بينهم الحوادث، ويتناشدون الأشعار، ويتجادلون، ويتساجلون، ويبحثون في المسائل الأدبية

(١) انظر: لوسترانج، بغداد خلال الخلافة العباسية، (لندن د.ن،١٩٢٤م)،٩٢.

(٢) خوليان ريبرا، «المكتبات وهواة الكتب في إسبانيا الإسلامية»؛ ترجمة جمال محمد محرز، (القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، مايو ١٩٥٩م، مجلد ٥، ج١: ٦٨، ٧٥.

واللغوية. وقد ذكر ياقوت أنه «كان بالرَّها ورَّاق يقال له سعد، وكان في دكانه مجلس كل أديب»[1]. وكانوا يترددون على حوانيت الورَّاقين الذين يسمحون لهم بقراءة ما هو معروض في حوانيتهم من كتب مخطوطة، لقاء أجر يدفع لهم.

وذكرت بعض المصادر أن الجاحظ كان يبيع الخبز والسمك في أسواق سيحان (نهر بالبصرة)؛ ليكسب قوته، ويدفع ما يتبقى لأحد أصحاب حوانيت الورَاقة ليتركه يقرأ ما في الحانوت من كتب طوال الليل. وظل الجاحظ على هذا الحال يبحث وينظر في الكتب، حتى قرأ كل الكتب المعروضة في حوانيت الورَّاقين بالبصرة[2]. وكذلك كان يفعل أبو الفرج الأصبهاني، صاحب كتاب «الأغاني»؛ إذ ذكرت بعض المصادر أنه كان يتردد على سوق الورَّاقين في بغداد، ويجلس في حانوت ورّاق بعينه.

يقول أحد الباحثين عن أسواق الورَّاقين وحوانيتهم بأنها تعد «من أبرز الأماكن التي أرست دعائم الحركة الثقافية، إذ كانت مقصد طلاب العلم والمعرفة، ومنبعًا غزيرًا للثقافة، ومجالاً واسعًا للمناظرات الأدبية والحوار العلمي، يؤمها المثقفون والأدباء، ويتخذونها منتدى لهم، وملتقى لاجتماعاتهم، ومكانًا لعرض أبحاثهم، وإقامة مناظراتهم، ثم تحولت هذه الحوانيت رويدًا رويدًا لتصير مقصدًا لكل من يبغي علمًا، أو يهوى أدبًا. وقد وصفت أسواق الورَّاقين بالمعاهد العلمية»[3].

وهناك كثير من النُّساخ اشتغلوا بنسخ المخطوطات لدى باعة الكتب

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢: ٢٣.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٦: ٧٤.

(٣) عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط٤، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م)، ٢٠.

من الورَّاقين (أصحاب الحوانيت). أما شراء الكتب من حوانيت الورَّاقين، فقد كان يخضع لعملية فحص دقيق؛ للتأكد من صحتها، وتماسكها، وتسلسل أوراقها، وكراريسها، وسلامتها، وترابط أولها وآخرها ووسطها، والنظر في ترتيب الأبواب والفصول، وتصفح الأوراق، للتأكد من سلامة الكتب من كافة الوجوه قبل الشراء.

صور وطرائف من أسواق الورَّاقين:

ومن الأمور الطريفة التي كانت تتم في بعض أسواق الورَّاقين، تأجير الكتب بدلاً من بيعها، كما كان يفعل محمد بن عثمان بن عيسى البرحي الصالحي الكتبي ؛ إذ اشتهر «بكراء كتب الغزليات، وكتب الحكايات كدلهمة والبطال، وكان المتفرغون يقصدونه لذلك»[1].

ويبدو أن تلك الأسواق كانت تقع تحت طائلة الرقابة، في بعض الأحيان؛ إذ يمنع بيع بعض الكتب فيها أو يصادر؛ كما فعل أبو العباس المعتضد ابن الموفق، عندما ألزم الكتبيين أن لا يبيعوا كتب الفلسفة والجدل[2]. كما منع أهل سوق الكتب من بيع كتاب «الواضح المبين» من تأليف مغلطاي بن قليج البكجراي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ)؛ لأنه تعرض فيه لذكر السيدة عائشة - رضي الله عنها[3].

واشتهرت هذه الأسواق بأنها كانت مجمعًا للأدباء والعلماء، يرتادونها للحوار والنقاش وسماع الشعر. «حدث أبو نصر الزجاج قال: كنت جالسًا

---

(١) ابن حميد النجدي، السحب الوابلة...، ٣: ١٠.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٢: ٥٥٢.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٥: ١٢٢.

مع أبي الفرج الأصبهاني، في دكان بسوق الورَّاقين، وكان أبو الحسين علي ابن يوسف بن البقال الشاعر جالسًا عند أبي الفتح بن الخراز، الورَّاق، وهو ينشد أبيات إبراهيم بن العباس الصولي...»[1]. وقال المقريزي عن سوق الكتبيين في القاهرة: «وما برح هذا السوق مجمعًا لأهل العلم، يترددون إليه. وقديمًا أنشد بعضهم:

مجالسة السوق مذمومة ومنها مجالس قد تحتسب
فلا تقربنَّ غير سوق الجياد وسوق السلاح وسوق الكتب
فهاتيك آلة أهل الوغى وهاتيك آلة أهل الأدب»[2].

ومن الطرائف التي حدثت في سوق الكتب، قيام بعض المشترين، في غفلة الناس، وغفلة الدَّلَّالين، بإخفاء عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ليأخذه من الدَّلَّال بثمن قليل. وثمة نادرة طريفة، في هذا السياق، أوردها ياقوت الحموي: فقد ذكر أن عبد الله بن أحمد بن الخشاب البغدادي الحنبلي[3]. (المتوفى سنة ٥٦٧ هـ)، كان إذا حضر سوق الورَّاقين، وأراد شراء كتاب، غافل الناس وقطع منه ورقة، وقال: إنه مقطوع، ليأخذه بثمن بَخْس، وإذا استعار من أحد كتابًا وطالبه به، قال: دخل بين الكتب فلا أقدر عليه.

وفي هذه القصة أيضًا دلالة على تزاحم الناس، وشدة إقبالهم على سوق الكتب.

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١١٢.
(٢) المقريزي، الخطط المقريزية، ٢: ١٠٢.
(٣) كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وله معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، وله مؤلفات، وخزانة كتب كبيرة. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ٤٧-٥٣.

كما أن هذه الأسواق كانت تتخذ أحيانًا وسيلة للكيد والتشهير ببعض الأعلام؛ ومن نماذج ذلك أن محمد بن حسن بن علي الشمس النواجي القاهري (المتوفى سنة ٨٥٩هـ)، وكان شاعرًا وأديبًا مرموقًا، وعالمًا باللغة، حسن الخط، جيد الضبط، متقن الفوائد، في ما يقيده، أو يفيده بخطه، كتب لنفسه الكثير، وكذا لغيره بالأجرة؛ بيدَ أنه كان سيء الخلق، عرف بتحامله على ابن حجة الحموي، حتى إنه ألف فيه كتابًا أسماه «الحجة في سرقات ابن حجة»، ملأه بأباطيل من مثل عزو بعض شعره إلى غيره من سابقيه.

وقد جوزي على ذلك بعد دهر: فإن بعض الشعراء صنف كتابًا سماه «قبح الأهاجي في النواجي» جمع فيه هجو من دب ودرج حتى من لم ينظم قبل ذلك، وأوصل إليه علمه بطريقة ظريفة، فإنه أمر بدفعه لدَلَّال بسوق الكتب، وهو جالس على عادته عند بعض التجار، فدار به على أرباب الحوانيت حتى وصل إليه، فأخذه وتأمله، وعلم مضمونه، ثم أعاده إلى الدَلَّال؛ وحينئذ استرجع من الدَلَّال، فكاد النواجي يهلك[1].

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٧: ٢٣١.

المبحث الثاني

بيع الكتب بالمزاد في حلقات الدلالين

الدَّلَّالون هم الوسطاء بين باعة الكتب وجمهور المشترين؛ تخصصوا في هذه الحرفة بدافع اقتصادي أولا ؛ إذ كانوا يكسبون قوتهم منها. ولهم معرفة بأخبار الأدب والأدباء، وأخبار المصادر، والدراية بها ثانيًا، أي أنهم أدباء بالأساس؛ ففيهم المؤلف، والناقد، والخطاط، والمقيِّم لأسعار الكتب في ضوء أهمية الكتاب، وصاحبه ومنزلته. يضاف إلى ذلك حسن اختيارهم للكتب التي يقعون عليها في (المناداة)، واختيارهم لها؛ لذلك تآلفوا مع مهنتهم وأحبوها؛ فهم وسطاء بين أوساط مثقفة - الأدباء والجمهور المتذوق - ؛ لذلك، كثيرًا ما يُستشارون في شراء نوعية الكتب واقتنائها، حتى عرف بعضهم بتخصصه في جمع الطرائف؛ لأن عملية بيع الكتب بالنداء - وهي الطريقة الشائعة في سوق الورَّاقين - تجعل المنادي أو الدَّلَّال مطلعًا عليها قبل غيره؛ لذلك، يشتري ما يريده له، وبسعر مخفض حتمًا.

وعرف من جامعي الطرائف هؤلاء، الطرسوسي الورَّاق، وأحمد بن يوسف بن أبي الزهر الجلي الملقب بالطرائفي[1].

والدَّلَّالون أعرف الناس ببيع الكتب؛ إذ كانت عملية بيع الكتب تجري داخل السوق، على شكل نداء علني، يقوم المنادي (وهو الورَّاق الدَّلَّال) بكل ما يتطلبه ذلك؛ إذ يأخذ مكانه المناسب في سوق الورَّاقين، ويختار المكان المرتفع، أو يقف على شيء يجعله بارزًا وسط جمهور الناس،

(١) حبيب زيات، «الورَاقة والورَّاقون في الإسلام»، ٣٠٥-٣٥٠.

الذين يلتفون حوله، على شكل حلقة، ثم يعرض الكتب أمام الجمهور ذاكرًا عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وعدد أوراقه، وموضوعه، ومميزاته؛ وقد يقرأ في بعض الأحيان بعض الموضوعات التي وردت في الكتاب، من أجل ترغيب الناس في الشراء، ثم يفتح بعد ذلك باب «المزاد» لشراء الكتاب.

وكان للدَلَّالين دورٌ كبيرٌ وبارزٌ في أسواق الورَّاقين؛ فهم وسيلة رئيسة في ترويج الكتب، يحملونها من التركات، أو من المفلسين، ومن ثم، يقومون بالدلالة عليها لتباع بأعلى سعر للراغبين فيها.

ومما لا شك فيه أن لعنوان الكتاب واسم مؤلفه وشهرته وموضوعه، أهمية كبيرة في تسويق الكتاب، ورفع سعره. فقد ذكرت بعض المصادر التاريخية أن مسودة كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني أخرجت إلى سوق الورَّاقين، وبيعت، في النداء، بأربعة آلاف درهم، وأن أكثرها... بخط التعليق الفارسي، وأنها اشتريت لأبي أحمد بن محمد بن حفص. قال أبو جعفر محمد بن يحيى بن شيرزاد: «فأنفذت إلى ابن قرابة وسألته إنفاذ صاحبها لابتياعها، فأعلمني أنها بيعت، وأرسلت إلى ابن حفص، فأنكر أنه يعرف شيئا من هذا؛ فبحثتُ كل البحث فما قدرت عليها»[1]. كما بعث سيف الدولة الحمداني موفدًا إلى سوق الورَّاقين ليبتاع له كتاب «الأغاني»، ودفع بحقه ألف دينار، وعندما بلغ الصاحب بن عباد ذلك قال: «لقد قصر سيف الدولة، وإنه يستأهل أضعافها»[2]. إذ إن هذه النسخة هي الوحيدة التي كتبها أبو الفرج بيده، وأهداها لسيف الدولة. وقد كان أبو الفرج قد

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١٢٦-١٢٧.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ٩٧.

جمع هذا العمل في نحو خمسين سنة[1].

وقد يقوم بعض الدَلّالين بدور مهم في عملية إخفاء بعض المخطوطات النادرة؛ إذ إنها تعرض عليه أولاً، قبل البدء في تسويقها، فيختار منها لنفسه ما يشاء، ويعرض الآخر للبيع. فمن ذلك: ما ينقله لنا ياقوت عن أبي سعيد عمر بن أحمد الدينوري بقوله: «قد وقع على أهم كتب الطبري، وهو كتاب «أدب النفوس الجيدة والأخلاق النفيسة»، أملى منه الطبري حوالي خمس مئة ورقة، أربعة أجزاء، ولم يُخرجها للناس في الإملاء، وخرج بها الدينوري الورّاق إلى الشام وانتفع بها»[2].

وفي هذا يقول صاحب «عيون الأنباء»: «ولم يقتصر نشاط الدَلّالين على بيع كتب الأفراد، بل كانوا يقومون ببيع تركات بعض العلماء، بعد موتهم. ومن الخزائن التي بيعت في الدلالة بأبخس الأثمان، تركة الطيب الأسلمي أسعد بن المطران التي احتوت على ألوف كثيرة من الأجزاء، حيث بيعت عن طريق أحد الدَلّالين بثلاثة آلاف درهم»[3].

ويذكر ابن بشكوال أن قاضي الجماعة بقرطبة، عبد البر، المكنّى بأبي المطرف، كانت عنده خزانة ضخمة من الكتب، وكان له ستة ورّاقين ينسخون له دائمًا، وعندما توفي، اجتمع أهل قرطبة لمدة عام كامل في مسجده، لبيع كتبه في الفتنة في الغلاء، وقد اجتمع فيها من الثمن أربعون ألف دينار[4].

---

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ٩٨.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٨: ٧٧.

(٣) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء...، ٦٥٥.

(٤) خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م)، ١: ٣١٠.

وقد ذكر ابن حجر العسقلاني: أن العلَّامة ابن القيِّم كان مُولعًا بجمع الكتب على اختلاف فنونها؛ وقد اقتنى منها ما لا يُحصى وما لم يحصل لغيره، حتى كان أولاده يبيعون منها، بعد موته، دهرًا طويلاً، سوى ما اصطفوه منها لأنفسهم[1].

وفي مصر، بيع كثير من كتب خزائن الدولة الفاطمية، عن طريق الدَلَّالين، بعد سقوط الدولة الفاطمية، على يد صلاح الدين الأيوبي[2].

وقد وصف أبو شامة بيع كتب المكتبة الفاطمية بالمزاد العلني بقوله: «أخذ الدَلَّال الكتب بقرع عشوائية، يتألف كل منها من عشرة كتب. وكان أحد كبار المشترين وزير صلاح الدين المثقف جامع الكتب القاضي الفاضل. ويقول أبو شامة، الذي يذكر عدة أشخاص بالاسم مصادرَ له، أنه (القاضي) ذهب للشراء، وانتخب كل الكتب التي كان يريد شراءها قبل المزاد، ثم نزع تجاليدها عنها، ورماها في وعاء، كما لو كانت نفاية (يستغنى عنها)، وبهذا لم يُعْنَ بها أحد. وعندما انتهى يوم المزاد، عمد إلى شراء غنيمته بمبلغ صغير. ومهما كان ذلك، فقد استخدمت الكتب استخدامًا حسنًا، إذ أعطى القاضي الفاضل مئة ألف مجلد إلى المدرسة التي أسسها، (المدرسة الفاضلية).

وقد يقوم الدَلَّالون بمشاهدة خزائن الكتب ويُقَيِّمُونَهَا، وربما ارتشوا لسبب أو لآخر، إذ إنهم في هذه الحالة يتركون سوق الورَّاقين، ويتجهون إلى المكان المراد تقييم تلك الكتب فيه؛ ومن ذلك، ما فعله خيران، عندما قام

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٤: ٢٢.

(٢) أبو الحسن عز الدين علي، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، (القاهرة: دار الطباعة المنيرية، ١٣٥٣هـ)، ١١: ٢٤٢. حوادث سنة ٥٦٧هـ.

بتخمين مكتبة ثعلب النحوي، بعد وفاته؛ إذ طلب منه الوزير القاسم بن عبيد الله، فقَوَّم ما يساوي عشرة دنانير بثلاثة، فبلغت أقل من ثلاث مئة دينار[1].

وربما حدث ذلك للتقرب من الوزير، أو خوفًا منه، أو لرشوة حصل عليها، أو لمصلحة يريدها من الوزير.

وقد يحدث عكس ذلك؛ إذ تُقَيَّم الكتب بأكثر من سعرها. فقد ذكر يحيى بن عدي أن كتابين من «شرح إسكندر» للسماع ولكتاب «البرهان»، عرضا عليه بمئة وعشرين دينارًا، قال: فمضيت لأحتال في الدنانير، ثم عدت فأصبت القوم قد باعوا الشرحين في مجموعة كتبٍ على رجل خراساني بثلاثة آلاف دينار[2].

وكان العلماء يرتادون حلقات بيع الكتب بحثًا عن كل جديد، لعلهم يجدون ما يفيدهم. وقد عثر ابن سينا على كتاب يهمه بالمصادفة. فقد نقل لنا البيهقي خبرًا مفاده أن ابن سينا كان ذات يوم في سوق الورَّاقين، فعرض عليه أحد الدَّلَّالين كتابًا ينادي عليه، فرده أبو علي ابن سينا معتقدًا أن لا فائدة فيه. فقال له الدَّلَّال: اشتر مني فإنه رخيص، بثلاثة دراهم فقط، وإن صاحبه محتاج إلى ثمنه، فاشتراه؛ فإذا هو كتاب لأبي نصر الفارابي الفيلسوف - المعلم الثاني - في أغراض كتاب ما بعد الطبيعة. قال ابن سينا: فرجعت إلى بيتي وأسرعت في قراءته، فانفتح عليَّ في الوقت أغراض ذلك الكتاب؛ بسبب أنه كان لي محفوظًا، ففرحت بذلك وتصدقت بشيء كثير

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٥: ١٢٧.

(٢) حبيب زيات، «الورَاقة والورَّاقون في الإسلام»، ٣٠٥-٣٥٠.

على الفقراء[1].

وفي مدينة قرطبة التي قال عنها ابن رشد: «إذا مات عالم بإشبيلية، فإن كتبه تحمل إلى قرطبة، حتى تباع فيها»[2]؛ إذ كانت تقام حلقات بيع الكتب. وكان الدَلّالون يقومون بوصف كل كتاب يعرضونه للبيع. ومن هذه الحلقات، ينقل لنا صاحب نفح الطيب القصة الآتية: «قال الحضرمي: أقمت مرة بقرطبة، ولازمت سوق كتبها مدة، أترقب فيها وقوع كتاب كان لي بطلبه اعتناء، إلى أن وقع، وهو بخط جيد، وتسفير مليح، ففرحت به أشد الفرح، فجعلت أزيد في ثمنه فيرجع إليَّ المنادي بالزيادة علي، إلى أن بلغ فوق حده، فقلت له: يا هذا أرني من يزيد عليَّ في هذا الكتاب، حتى بلغه إلى ما لا يساوي، قال: فأراني شخصًا عليه لباس رياسة، فدنوت منه وقلت له: أعزَّ الله سيدنا الفقيه، إن كان لك غرض في هذا الكتاب تركته لك، فقد بلغت به الزيادة بيننا فوق حده، فقال لي: لست بفقيه ولا أدري ما فيه، ولكني أقمت خزانة كتب واحتفلت فيها لأتجمَّل بها بين أعيان البلد، وبقي فيها موضع يسع هذا الكتاب، فلما رأيته حسن الخط، جيد التجليد، استحسنته ولم أبال بما أزيد فيه، والحمد لله على ما أنعم به من الرزق، فهو كثير. قال الحضرمي: فأحرجني، وحملني على أن قلت له: نعم لا يكون الرزق كثيرًا إلا عند مثلك، يعطي الجوز من لا عنده أسنان وأنا الذي أعلم ما في هذا الكتاب، وأطلب الانتفاع به يكون الرزق عندي قليلاً، وتحُول قلة ما بيدي بيني وبينه»[3].

(١) ظهير الدين البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام، (دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) ٥٥-٥٦.

(٢) المقري، أحمد بن محمد بن أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ١: ٢١٦.

(٣) المقري، نفح الطيب...، ١: ٤٦٣.

إنَّ ظاهرة بيع الكتب عن طريق الدَّلَّالين كانت منتشرة في كثير من المدن العربية والإسلامية بالأساليب نفسها التي كانت سائدة في سوق الورَّاقين ببغداد.

وممن عمل في دلالة الكتب:

- إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي (المتوفى سنة ٥٣٦هـ/ ١١٤١م)[١]. «قال ابن عساكر كان ثقة مكثرًا... دَلَّالاً في الكتب»[٢].

- أبو المعالي، سعد بن علي الأنصاري الحظيري، المعروف بدَلَّال الكتب (المتوفى ببغداد سنة ٥٦٨هـ/ ١١٧٢م)[٣].

- أبو الفتوح، ناصر بن أبي الحسن علي بن خلف الأنصاري، المعروف بابن صورة المصري، دَلَّال الكتب (المتوفى سنة ٦٠٧هـ)، ووصفه ابن خلكان بأنه: «كان سمسارًا في الكتب بمصر»[٤].

- عبد الرحمن بن موسى بن عمر بن المناديلي. كان دَلَّالاً في الكتب، ونسخ كثيرًا من الدواوين الشعرية. وكان خطه حسنًا. قطعت يده اليمنى، ثم صار يكتب بشماله[٥].

- محمد بن عيسى بن علي بن عيسى الصنهاجي الأندلسي الدمشقي، دَلَّال الكتب[٦].

---

(١) أبو الفتح عبد الرحمن بن علي بن محمد، ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، (حيدر آباد الدكن - دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ)، ١٠: ٩٨.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٢٠: ٢٨-٣١.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٤: ٢٣٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠: ٢٤١.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان...، ١٠: ١٩٧.

(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٢: ٣٤٩.

(٦) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ١٢٩.

- سعيد بن محمود الكوراني الشهير بالكردي. سكن مكة المكرمة، هو دَلّال الكتب بها(١).

- محمد بن محمود الفقيه بن عبد اللطيف السكندري، تكسب بنسخ القماش، ثم ترك صناعته وصار دَلّالاً بالورّاقين(٢).

- أبو سعد أحمد بن عبد الجبار بن الطيوري. ذكر الذهبي أنه كان يعمل دَلّالاً للكتب(٣).

- «سعيد الكردي، دَلّال الكتب»(٤).

وكانت الكتب تباع، بالمزاد في حلقات تعقد في سوق الورّاقين. وكان القائم على بيعها يسمى المنادي. ولم تخل هذه الحلقات من بعض النوادر والطرائف والتعليقات. ومن ذلك ما ذكره الشيخ أبو زكريا، يحيى بن علي الخطيب التبريزي - رحمه الله - أنه حضر معه - أعني الفصيحي - حلقة تباع فيها الكتب، فنودي على كتاب فيه شيء من مصنفات أبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم، ورّاق الفراء، وعليه اسم المفضل منسوبًا إلى النحو، فقيل النحوي، فأخذه الفصيحي وناولنيه. يقول أبو زكريا: وقال لي كالمستهزئ: النحوي !! (أي قد نسبته إلى النحو وهو عنده مقصر، أي لا يستحق هذا الوصف) قال: فقلت: تكون أنت نحويًّا ولا يكون المفضل منسوبًا إلى النحو»(٥).

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٣: ٢٥٦.
(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١٠: ٤٤.
(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٩: ٤٦٨.
(٤) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ١١: ٢٢٧.
(٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ٧٠.

المبحث الثالث

نَسْخُ المخطوطات

يعد النَّسْخ من أهم مصادر الحصول على الكتب للمكتبات العربية الإسلامية والأفراد. والواقع أن معظم المكتبات - خصوصًا الكبيرة منها - كان يعمل بها نُساخ يتناوبون العمل فيها ليلاً ونهارًا، ومثال ذلك: مكتبة بني عمار بطرابلس الشام؛ إذ ذكرت لنا بعض المصادر أن المكتبة كانت تضم مئة وثمانين ناسخًا، يتناوبون العمل بها ليل نهار. كذلك الحال في معظم المكتبات العربية الإسلامية الضخمة. وقد ألحق بأغلب المكتبات الإسلامية غرفة، أو عدة غرف، لجلوس النُّساخ بها، لممارسة أعمالهم وزودت تلك الغرف بمستلزمات النسخ من أثاث، وتجهيزات، ومحابر، وأقلام، وورق، وغير ذلك من مواد الكتابة، وأدواتها.

<u>وكانت هناك طريقتان للنَّسْخ:</u>

الأولى: يقوم الناسخ فيها بالكتابة من مخطوط دون مساعدة أحد، وبعد الانتهاء من النسخ، يقوم شخص آخر بالمقابلة بين النسختين، للتأكد من صحة النقل.

وأما الطريقة الثانية: فتتمثل في أن يجلس عدد من النُّساخ في مكان، ويملي عليهم شخص آخر من مخطوطة يراد الحصول على عدة نسخ منها. وبعد الانتهاء من النسخ، يتم إجراء المقابلة بين النسخ التي انتهى النُّساخ من نسخها وبين الأصل، للتأكد من صحة النسخ ودقته.

وفي بعض الأحيان، كان المؤلفون يجعلون النُّساخ يبيتون عندهم، حتى

يفرغوا من إنجاز المؤلف، وعدد من النسخ منه. فقد روي عن يعقوب بن شيبة السدوسي أنه صنف مستندًا، وكان في بيته أربعون لحافًا لمن يبيتون عنده من الورَّاقين، لتبييض المستند ونقله؛ وقد كلفه ذلك عشرة آلاف دينار، حتى خرج المستند كاملاً"[1].

ومن المؤكد أن النُّساخ الذين ينسخون الكتب في البيوت، يتقاضون أجرة أكبر مما لو نسخوها في حانوت أو في بيوتهم. فقد ذكر ياقوت الحموي أن الشافعي لما أراد تحصيل كتب محمد بن الحسن بأسرع وجه، قال: «جئت إلى منزلي، ووجهت إلى كاتبه بمئة دينار وقلت: أجمع الورَّاقين الليلة على كتب محمد بن الحسن، وانسخها لي فكتبت لي»[2].

وقد يتم شراء الكتب من بيوت الورَّاقين أو النُّساخ الذين كانوا ينسخون الكتب والمصاحف، بناءً على رغبة جهة معينة، أو شخص ما، وباتفاق مسبق معه، مقابل مبلغ من المال يتفق عليه؛ وربما يتقاضى الشخص الذي يقوم بنسخ الكتب في بيته كامل أجرته أو جزءًا منها، قبل الانتهاء من النسخ.

وهناك بعض المصادر أشارت إلى استخدام بعض المنازل في تجارة الكتب. فقد ذكر أن ابن صورة المصري، دَلَّال الكتب، كانت له بمصر دار موصوفة بالحسن، وكان يجلس في دهليز داره، يسمسر على الكتب، بحضور أعيان الرؤساء، والفضلاء، في يومي الأحد والأربعاء، فيعرض عليهم الكتب التي تباع، كما أن دار مصرفي في مكة المكرمة، كانت مقرًّا للورَّاقين؛ وكانت هذه الدار في الأصل لصفوان بن أمية.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٤: ٢٨١.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٦: ٣٧٣.

وقد ذكر ابن تغري بردي «أن الصاحب بهاء الدين، زهير بن محمد بن علي، اتصل بالملك الناصر، صاحب الشام، بعد موت الملك الصالح، ثم رجع إلى القاهرة، ولزم داره يبيع كتبه...»[1].

ولعل مثل هذه الدور كانت نواة أسواق الكتب التي انتشرت في أمصار العالم الإسلامي.

وممن كان ينسخ الكتب ويبيعها: إبراهيم بن خليل بن شعبان. كان ناسخًا للكتب، بائعًا لبعضها[2]. والعلَّامة أبو الفتح منتخب الدين، أسعد ابن أبي الفضائل. كان يأكل من كسب يده، يكتب ويبيع[3]. وإبراهيم الدمشقي الصالحي الحنبلي الفراء، كان يأكل من كَدِّ يمينه، ويبيع الكتب[4]. وعمران بن موسى كان ناسخًا ينسخ الكتب ويبيعها[5].

(١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي...، ٥: ٣٧١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ١: ٢٣.

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ٤: ٣٤٤.

(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ١: ١٨٣.

(٥) ابن زيدان، إتحاف أعلام الناس، ١٦١.

المبحث الرابع

مصادر حوانيت الورَّاقين والدلالين من الكتب

في ما يلي أهم المصادر التي استقى منها الورَّاقون والدَّلَّالون كتبهم وساهمت في زيادة المعروض منها في حوانيتهم وحلقات دلالتهم.

١- بيع تركة العلماء بعد موتهم:

لقد أقبل كثير من العلماء والأعيان، منذ بداية التدوين على اقتناء الكتب. لصلتهم المتينة بالكتاب، إذ كانوا يبذلون الغالي والنفيس في سبيل جمعه واقتنائه. ومن بين هؤلاء:

وَهْبُ بن مُنَبِّه الأبناوي الصنعاني الذماري، أبو عبد الله، مؤرخ، كثير الأخبار عن الكتب القديمة (المتوفى سنة ١١٤هـ/ ٧٣٢م)، وعلي بن أحمد العمراني (المتوفى سنة ٣٤٤هـ)، عالم بالحساب والهندسة، جمَّاع للكتب من أهل الموصل. كان الناس يقصدونه من البلاد الأخرى للاستفادة منه، والقراءة عليه؛ ووهب بن إبراهيم بن طازاذ (المتوفى نحو ٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م). كان جمَّاعًا للكتب النفيسة[1]، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن محمد ابن عبيدة الأموي الطليطلي، المعروف بابن ميمون، (المتوفى سنة ٤٠٠هـ/ ١٠٠٩م). قال ابن بشكوال: «جمع من الكتب كثيرًا في كل فن، وكانت جلها بخط يده، وكانت منتخبة مضبوطة، صحاحًا، أمهات، لا يدع فيها شبهة مهملة، وقلما يجوز عليه فيها خطأ ولا وهم، وكان لا يزال يتتبع ما

---

(١) خير الدين الزركلي، الأعلام، ٨: ١٢٥.

يجده في كتبه من السقط والخلل بزيادة في اللفظ أو نقصان منه، فيصلحه حيثما وجده، ويعيده إلى الصواب. وكانت كتبه، وكتب صاحبه إبراهيم بن محمد أصح كتب بطليطلة»[1]، وأبو المطرف عبد الرحمن بن محمد بن عيسى ابن فطيس بن أصبغ، قاضي الجماعة بقرطبة، (المتوفى سنة ٤٠٢هـ/ ١٠١١م). قال ابن بشكوال: «كان حسن الخط، جيد الضبط، جمع من الكتب في أنواع العلوم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية، والحفظ والدراية. وكان يُمْلي الحديث من حفظه في مسجده، ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار المحدثين بالمشرق، والناس يكتبون عنه. وكان له ستة ورَّاقين ينسخون له دائمًا، وكان قد خصص لهم مقابل ذلك راتبًا معلومًا، وكان متى علم بكتاب حسن عند أحد من الناس، طلبه للابتياع منه، وبالغ في ثمنه. فإن قدر على ابتياعه فعل، وإلا انتسخه منه ورده إليه.

وذكرتْ بعضُ المصادر أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتبه مدة عام كامل في مسجده،في الفتنة في الغلاء، وأنه اجتمع فيها من الثمن أربعون ألف دينار قاسمية»[2]؛ والحسن بن محمد بن الحسن الكاتب (المتوفى سنة ٦٠٨هـ)، كان من المحبين للكتب واقتنائها والمبالغين في تحصيلها وشرائها؛ والوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى سنة ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) صاحب «إنباه الرواة على أنباه النحاة». قال القفطي: «كان أبوه من ذوي اليسار، من أهل الكوفة. واشتغل ولده هذا بطلب

(١) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ٢٧.

(٢) ابن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ٢٩٨ - ٢٩٩. والصفدي، الوافي بالوفيات، ١٨: ٢٥٦-٢٥٧.

العلم من يومه. ولما مات أبوه، خلف له في ما يقال زائدًا على خمسين ألف دينار، فصرفها في طلب العلم، وتحصيل الكتب، شراءً واستنساخًا وكتابةً»[1].

ووصفه ياقوت بأنه «صاحب الخط المعروف بالصحة، المشهور بإتقان الضبط، وحسن الشكل. فإذا قيل نقلت من خط ابن الكوفي فقد بالغ في الاحتياط» وأضاف «رأيت بخطه عدة كتب، فلم أر أحسن ضبطا وإتقانًا للكتابة منه؛ فإنه يجعل الإعراب على الحرف بمقدار الحرف احتياطًا، ويكتب على الكلمة المشكوك فيها عدة مرار صح صح صح... وكان من جمّاعي الكتب، وأرباب الهوى فيها»[2].

وكان الوزير الأكرم جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي جمّاعة للكتب، حريصًا عليها، جمع منها ما لا يوصف وقصد بها من الآفاق. وكان كما يقول الصفدي: «لا يحب من الدنيا سواها، ولم تكن له دار ولا زوجة، وأوصى بها للناصر صاحب حلب؛ وكانت تساوي خمسين ألف دينار»[3].

ويقول ياقوت عنه: «لم أر مع اشتمالي على الكتب، وبيعي لها، وتجارتي فيها، أشد اهتمامًا منه بها، ولا أكثر حرصًا منه على اقتنائها، وحصل له منها ما لم يحصل لأحد. وكان مقيمًا بحلب»[4]. وكان شافع بن علي بن عباس الكناني العسقلاني (المتوفى سنة ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م) جمّاعًا للكتب خلف

(١) القفطي، إنباه الرواة، ٢: ٣٠٦.
(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٤: ١٥٣. القفطي، إنباه الرواة، ٢: ٣٠٥، والصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٢: ٧١.
(٣) صلاح الدين محمد بن شاكر أحمد الكتبي، ابن شاكر، فوات الوفيات ؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٧٣ - ١٩٧٤م، ٣: ١١٨. والصفدي، الوافي بالوفيات، ٢٢: ٣٣٨.
(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ١٨٨.

ثماني عشرة خزانة مملوءة كتبًا نفيسة. ومن جمّاعي الكتب أحمد بن إسماعيل الحسباني. ولد في دمشق سنة ٧٤٩ للهجرة. جمع من الكتب والأصول ما لم يكن عند أحد من علماء عصره[١]، وابن الملقن، كان جمّاعة للكتب، حريصًا عليها، ثم احترق غالبها قبل موته وكان ذهنه سليمًا إلى حين احتراقها. وقد تغير حاله بعد ذلك، لشدة كمده على فقدان كتبه. فحجبه ابنه الإمام نور الدين علي عن الناس حتى وفاته في ١٦ ربيع الأول سنة ٨٠٤ للهجرة[٢]، ومحمد بن محمد بن أحمد بن ناصر، أبو عبد الله الدرعي (المتوفى سنة ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م)، عني، في أول أمره، بجمع الكتب نسخًا بخطه، وشراءً وتصحيحًا ومقابلةً. وإسماعيل بن الأشرف بن العباس الأفضل بن المجاهد علي بن المؤيد داود، من أبناء علي بن رسول، له مؤلفات عديدة، وكان من أكثر من جمع الكتب؛ ومولعًا بجمعها من كل مكان، وله تنظيم حسن لهذه الكتب وهو يماني الأصل؛ وإبراهيم بن محمد بن سعدان بن المبارك، قال النديم عنه: «كان جمّاعة للكتب، صحيح الخط، صادق الرواية»[٣]، وأبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، ابن أخت أبى سهل ابن نوبخت، الفيلسوف المتكلم، قال النديم عنه: «كان جمّاعة للكتب، قد نسخ بخطه شيئًا كثيرًا»[٤].

وهناك من العلماء من ضَحَّى بأعز ما يملك من أجل اقتناء الكتب، ومنهم من بذل الغالي والنفيس في سبيل جمعها، ومن أمثلة هؤلاء:

---

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣م)، ٦: ١٩٨.

(٢) ابن فهد الهاشمي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ٢٠٢.

(٣) النديم، الفهرست، ٨٧. والقفطي، إنباه الرواة، ١٨٥.

(٤) النديم، الفهرست، ٢٢٥. والصفدي، الوافي بالوفيات، ١٢: ٢٨٠.

الحافظ عبد الله بن أحمد الخشاب الذي اشترى كتبًا بخمس مئة دينار، ولم يكن يملك ذلك المبلغ عند عقد الصفقة، فاستمهل التجار ثلاثة أيام، ثم مضى، فباع منزله بالمبلغ، واشترى الكتب، وكذلك فعل أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني (المتوفى سنة ٥٦٩هـ)، الذي حضر بيع كتب ابن الجواليقي، واختار مجموعة منها، بلغ ثمنها ستين دينارًا، ولم يكن معه المبلغ، فسافر من بغداد إلى مدينة همذان؛ إذ باع داره فيها، وعاد إلى بغداد ليسدد الثمن.

وعندما أراد خلف بن يوسف البلنسي اقتناء كتاب «التقريب» للقاضي عبد الحق، باع حوائج بيته واشتراه.

ومما يؤسف له أنَّ كتب هؤلاء العلماء - بعد وفاتهم - تؤول إلى حوانيت الورَّاقين، أو مزادات الكتب، أو أيدي الدَّلَّالين، إذ جرت العادة أن تباع كتب العلماء، بعد وفاتهم، ولا سيما إذا كان الورثة ليس لهم علاقة بالعلم، أو أنهم من القصَّر، أو أنهم فقراء، أو لأي سبب من الأسباب الأخرى التي تدفعهم إلى بيع خلاصة عقول أسلافهم، وربما لا يدرك بعضهم قيمتها العلمية، فيقبل على بيع الكتب للحصول على المال.

وفي مثل هذه الحالات، التي حدثت في الماضي، وتحدث في عصرنا الحاضر، يقتنص كثير من تجار المخطوطات مثل هذه الفرص، فيقبلون على شراء الكتب بأبخس الأثمان.

ومن الخزائن التي بيعت بأبخس الأثمان تركة الطبيب الأسلمي، أسعد ابن مطران، وفيها ألوف كثيرة من الأجزاء الصغار بيعت في المناداة بثلاثة آلاف درهم[1].

---

(١) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء...، ٢: ١٧٨-١٧٩.

وقد بيعت تركة بكتمر الساقي، أحد مماليك المظفر بيبرس، (المتوفى سنة ٧٣٦هـ) من الكتب، والمصاحف، ونسخ البخاري، والنفائس، ما لا يدخل تحت الحصر. ودام البيع في ذلك مدة شهور. ويقال كان يباع ما يساوي مئة درهم بدرهم، ونحو ذلك[1].

ومن العلماء الذين بيعت كتبهم، بعد وفاتهم، على أيدي ورثتهم، محمد ابن علي بن غانم؛ فقد باع أبناؤه كتبه، بعد وفاته، عام ٧٤٠ للهجرة وكان قد خلف منها الكثير، ووصل ثمن الكتب عند بيعها إلى ثلاثين ألف درهم[2].

وباع ورثة ابن قَيِّم الجوزية (المتوفى سنة ٧٥١هـ) أغلب ما جمعه والدهم في حياته من كتب. وكان قد جمع «ما لا يحصر»[3] وظل أولاده يبيعون منها، بعد موته، مُدَّة طويلة. ومما بيع من تركة أبي بكر بن أحمد الشهبي الأسدي (المتوفى سنة ٩٥١هـ)، نحو سبع مئة مجلد، كان قد استوفاها مطالعة[4].

بل إن أحد جمَّاعي الكتب أراد أن يطمئن زوجته وأولاده على مصيرهم، بعد وفاته، فأبلغهم بأن لديه مخزونًا من الكتب يمكنهم من الإنفاق عليهم بعد وفاته، ببيع كتاب في كل يوم لتغطية نفقاتهم اليومية.

ويقول يحيى محمود بن جنيد[5]: «والعجيب في الأمر أن كتب بعض

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ١: ٤٨٦-٤٨٧.
(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٢٠٣.
(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ٢٢.
(٤) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ٢٣.
(٥) يحيى بن جنيد، «ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام»، العصور، مجلد ١ جزء ١: ٦٦-٧٣.

الحكام السلاطين كانت تصل إلى سوق الكتبيين، في بعض الأحيان، وذلك بعد وفاتهم». ومن ذلك ما يذكره ابن درستويه من أنه رأى كتبًا لأبي عبيد القاسم بن سلام تباع في تركة بعض الطاهرية، وهي ما كان يحمله ابن سلام إلى ابن طاهر «فيحمل إليه مالا خطيرًا»[1].

ومن ذلك أن نُسخة من «شرح المفتاح» بخط محمد بن فضل بن محمد، المعروف بعصمتي قاضي العسكر، أعجب بها السلطان مراد، فأبقاها لنفسه، ولكن العجيب في الأمر، أن الكتاب عاد إلى عصمتي مرة أخرى؛ إذ وجده لدى أحد الكتبيين فاشتراه منه»[2].

وبالنسبة لمكتبات العلماء التي تباع بعد وفاتهم بواسطة ورثتهم، قد يحدث نوع من المغالاة في أسعارها، أو يحدث العكس بحيث تباع بأبخس الأثمان، نتيجة الجهل بقيمة الكتب. وفي هذا يقول يحيى محمود بن جنيد: «وكان بعض الورثة لا يعرف قيمة ما لديه من تركة، فيسمع بها بعض العلماء العارفين، فيشتريها منه بثمن بخس». وقد أورد ياقوت الحموي قصة هي أنموذج جيد لهذا النمط؛ ففي ترجمة لمحمد بن أحمد الدسكري، المعروف بابن البرفطي، (المتوفى سنة ٦٢٥هـ)، ذكر أنه حدثه فقال:

«بلغني عن رجل معلِّم في بعض محال بغداد، أن عنده جزازًا كثيرًا، ورثه عن أبيه، فخيل لي أنه لا يخلو من شيء من الخطوط المنسوبة، فمضيت إليه، وقلت له: أحب أن تُريني ما خلف لك والدك، عسى أن أشتري منه شيئًا، فصعدت معه إلى غرفة، وجلست أفتش حتى وقع بيدي ورقة بخط ابن البواب، قلم الرقاع أرانيها أيضًا فضممت إليها شيئًا آخر لا حاجة بي

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠: ٤٩٣.

(٢) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٤: ١١١.

إليه، وقلت له: بكم هذا؟ فقال لي: يا سيدي ما صلح لك في هـذا كلـه شيء آخر؟ فقلت له: أنا الساعة مستعجل، ولعلي أعود إليك مرة أخرى. فقـال: هذا الذي اخترته لا قيمة له، فخذه هبـة منـي. فقلـت: لا أفعـل، وأعطيتـه قطعة قراضة، مقدارها نصف دانق، فاستكثرها، وقال: يا سيدي ما أخـذت شيئًا يساوي هذا المقدار، فخذ شيئا آخر. فقلت: لا حاجة لي في شيء آخـر. ثم نزلت من غرفته، فاستحييت، وقلت: هذا مخادعة، ولا شك أنه باعني ما جهله، ووالله ما جعلت حق خط ابن البواب أن يشترى بالمخادعة، فعـدت إليه وقلت له: يا أخي هذه الورقة بخط ابن البواب. فقال: وإذا كانت بخط ابن البواب، أي شيء أصنع؟ قلت له: قيمتها ثلاثة دنانير إمامية ...»[1].

وتوضح لنا القصة السابقة أن كثيرًا من التركات كانت تذهب إلى باعة الكتب بأثمان بخسة، نتيجة عدم إدراك الورثة لأهميتهـا. ولا شـك أن تجـار الكتب كانوا يتصيدون مثل ذلك المعلم الـذي لم يـرْض ابـن الدسـكري أن يخدعه ويستغل جهله[2].

وأذكر أنه في أثناء عملي بمركـز الملـك فيصـل للبحـوث والدراسـات الإسلامية، جاءني شاب في مقتبل العمـر، يعـرض مخطوطـة للبيـع قُـدِّرت بخمسة آلاف ريال. وبسؤاله عن مصدر المخطوطة، أخـبرني بأنـه اشـتراها من حراج ابن قاسم بالرياض بمبلغ خمسة ريالات فقـط؛ إذ كانـت ضـمن أثاث منزلي مستعمل، معروض للبيع. ومن المؤكد أن بائع الأثاث ومشـتريه يجهلان قيمة المخطوطات.

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٧: ٢٨١.

(٢) يحيى محمود بن جنيد، «ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام»، ٧٣.

إن الأمثلة والشواهد التي تشير إلى جهل كثير من الناس بقيمة المخطوطات عديدة، فكم من مخطوطات بيعت بأبخس الأثمان!!

وأحيانًا يكون بيع الورثة للكتب أرحم من سواهم؛ إذ نجد غيرهم قد عبث بكتب التراث، أو رماها، أو تخلص منها بطريقة أو بأخرى، أو باعها بأبخس الأثمان على أناس لا يعرفون قيمتها.

فقد ذكر الشيخ طاهر الجزائري أنه ذهب في يوم من الأيام إلى أحد حمامات دمشق، فرأى غلامًا يوقد النار، بمجلدات المخطوطات، يضعها جانبه، كلما خبت النار، ألقى فيها حزمة من الكتب لتستعر. فدهش الشيخ، ومنع الغلام من عمله، وسارع إلى صاحب الحمام يسأله عن هذه الجريمة. فقال له صاحب الحمام: إنه منذ زمن وهو يشتري الكتب من الجيران لاستعمالها بدل الحطب. فما كان من الشيخ إلا أن اشترى منه ما سلم من الحرق، وقام بجولة لشراء الكتب من الناس، وضمها إلى الظاهرية[1].

وقد عبَّر عبد الرحمن فرفور عن هذه المأساة بقوله: «أدركت بنفسي المخطوطات النفيسة، في الستينيات من هذا القرن، في المسجد الأموي، وكان يعبث بها الصبية. وأذكر تلك المصاحف المملوكية، الكبيرة الحجم، والتي كانت مكتوبة بالذهب الخالص؛ كل ذلك كان معروضًا ومتاحًا لكل الناس. كما أذكر، في السبعينيات من هذا القرن، الكتب المخطوطة المنثورة في أروقة الجامع الأزهر، في رواق الشوام والمغاربة، وهي معروضة أيضًا دون رقيب.

---

(١) خليل محمود العماوي، «المكتبات الإسلامية بين كيد الأعداء وجهل العامة»، الفيصل، عدد ٢١١، ٦١.

ولقد وصل الجهل بكثير من المتعلمين أن يستغنوا عن المخطوطات عندما انتشرت الطباعة في البلاد العربية، منتصف القرن الماضي؛ وكثير منهم كان يتلفها ويقول: لا حاجة لنا بها. وفي عام ١٩٦٥م - كنت صغير السن - جمعت بيدي من ضفة نهر بردى، بدمشق، مجموعة من المخطوطات رماها أحد جيراننا، ليتخلص منها، ويستفيد من مكانها؛ نظرًا لضيق داره، وأذكر منها كتابًا في الكيمياء للجلدكي. كما أذكر أيضًا دَلَّالاً للكتب في حي المسكية بدمشق، كان يبيع المخطوطات في أكياس الخيش يقال له أبو زهير. ومن أغرب ما رأيت في مدينة حلب عام ١٩٧٠م أن أحد التجار، كان يبيع المخطوطات بالوزن، مئة ليرة سورية لكل كيلوجرام.

ومن أشد ما يؤسف له أن أكثر مكتبات العلماء التي كانت تحتوي على نفائس المخطوطات، تلفت في الأقبية، لجهل الورثة بقيمة الكتب، أو توزعت أشلاء بينهم»[1].

٢- سرقة المخطوطات ونهبها:

وهي تشكل إحدى القنوات التي يتم عن طريقها تزويد حوانيت الورَّاقين والدَلَّالين بالكتب.

وهناك عوامل أخرى أدت إلى سرقة المخطوطات، ونهبها، وسلبها، ومن ثم القيام ببيعها على تجار الكتب، من ورَّاقين، ودَلَّالين، وسماسرة. ومن بين هذه العوامل:

(١) عبد الرحمن فرفور، «قواعد تقييم المخطوطات العربية الإسلامية»، ١٨-١٩.

(أ) انتشار الفتن:

أدت الفتن الداخلية والقلاقل والتغييرات السياسية التي حدثت في بعض الديار العربية والإسلامية، إلى قيام بعض الجهلة من عامة الناس، وذوي النفوس الضعيفة، بنهب كثير من كتب التراث العربي الإسلامي وسلبها؛ إذ كان العامة يستغلون تلك الأوضاع، فيهرعون إلى مكتبات المساجد، والمكتبات العامة، والخاصة، وينهبون منها ما يقدرون على حمله، ثم يبيعونه بأبخس الأثمان في سوق الورَّاقين، أو عن طريق دَلَّالي الكتب.

وقد روت لنا بعضُ مصادر التاريخ، وكتب التراجم كثيرًا من تلك الحوادث المؤسفة؛ ففي سنة ٤٥١هـ، تعرضت خزانة سابور، التي كانت تعرف بدار العلم، لحريق هائل، أضاع كثيرًا من مقتنياتها، ونُهب ما سلم من الحريق؛ إذ استغل العامة الفوضى التي كانت سائدة، وقاموا بنهب الكتب وبيعها. بل إن عميد الملك الكندري، الذي قد يكون من المتسببين في إحراق المكتبة، أبعد العامة، وجلس يختار لنفسه ما يشاء من الكتب التي سلمت من الحريق[1].

وقد تعرضت مكتبة الخلفاء الفاطميين بالقاهرة إلى النهب والسلب بسبب الفتن، والثورات التي حدثت من عام ٤٢٦ إلى عام ٤٨٧هـ.

فبعد استيلاء صلاح الدين الأيوبي على مصر، تمكن بعض أفراد حاشيته من الاستيلاء على نفائس كتب مكتبة القصر، التي أسسها الخليفة الفاطمي، الحاكم بأمر الله، وعلى رأسهم القاضي الفاضل. وقد أشار البنداري إلى مصير

(١) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ١٧٣.

بقية كتب المكتبة بقوله: «كان لبيع الكتب في القصر كل أسبوع يومان، وهي تباع بالمجان وبأرخص الأثمان.. فقيل للأمير بهاء الدين قرقوش، مِتولي القصر، والحالِّ والعاقدِ للأمر: هذه الكتب قد عاث فيها الغث، وتساوى سمينها والغث، ولا غنى عن تهويتها ونفضها وإخراجها من بيوت الخزانة إلى أرضها، (وهو تركي لا خبرة له بالكتب، ولم يدر أن في نفضها أنفاضها، وأن في تصحيحها أمراضها).. وكان مقصود دَلَّالي الكتب أن يكسوها ويخرموها ويعكسوها، فأخرجت - وهي أكثر من مئة ألف - من أماكنها وغربت من مساكنها... وكان فيها من كتب الأمصار والتواريخ الكبار ما يشمل كل كتاب على خمسين أو ستين مجلدًا، إذا فقد منها جزء لا يخلف أبدًا، فاختلطت واختبطت، فكان الدَّلَّال يخرج عشرة عشرة، من كل فن، كتبًا مبتسرًا، فتسام بالدون، وتباع بالهون، والدَّلَّال يعرف كل شدة وما فيها من عدة ويعلم أن عنده من أجناسها وأنواعها، وقد شارك غيره في ابتياعها، حتى إذا لفق كتبًا قد تقوم عليه بعشرة باعه بعد ذلك لنفسه بمئة..»[1].

وقد استمر بيع محتويات مكتبات الدولة الفاطمية نحو عشر سنوات؛ وقد قيل: إنها كانت تضم مليونًا وست مئة ألف كتاب. وفي رواية أخرى، ورد أن محتويات مكتبة القصر بلغت ما بين مئة ألف ومئة وعشرين ألف مجلد، أخذ منها صلاح الدين الأيوبي ما حمله على ثمانية جمال إلى الشام[2].

---

(١) قوام الدين الفتح بن علي، البنداري (ت بعد ٦٢٣هـ)، سنا البرق الشامي (وهو مختصر البرق الشامي للعماد الأصبهاني)؛ تحقيق رمضان شِشِن، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧١م)، ١: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٢) ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم، ابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ)، تاريخ ابن الفرات؛ تحقيق حسن محمد الشماع، (البصرة: حسن محمد الشماع، ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩م)، ١: ١٦٧.

وخلال الحكم المغولي للعراق، بعد سقوط الخلافة العباسية، قدم نصير الدين الطوسي إلى بغداد مبعوثا من هولاكو «فنظر في الأوقاف وأحوال البلد، وأخذ كتبًا كثيرة من سائر المدارس، وحولها إلى رصده الذي بناه بمراغة»[1]، وبالتالي كوَّن مكتبة ضخمة اشتهرت في ما بعد، لعل أغلب ما ضمنه جاء من تلك الكتب التي نهبها من بغداد بأمر المغولي هولاكو[2].

وفي مطلع القرن الخامس الهجري، حاصر البربر قرطبة. فتعرضت مكتبة الحكم المستنصر لهزات عنيفة بعد موته، وتبددت كنوزها، ثم تم توزيعها بين ملوك الطوائف. وتعرضت مكتبة الصوفية بحلب إلى السرقة من جيرانها، في فتنة قامت بين سكان حلب في أيام عاشوراء[3].

وغالبًا ما كان مصير الكتب المنهوبة من حوانيت الورَّاقين لتباع على تجار الكتب بأثمان زهيدة، إذ إن ناهبيها في الغالب من الجهلة، والعوام الذين لا يدركون قيمة الكتب وأهميتها.

وخلال الحرب الأهلية التي حدثت في إسبانيا، تعرضت كتب عمر بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يحيى بن حامد الذهلي، من أهل قرطبة إلى السرقة؛ إذ سرق منها ثمانية أحمال من الكتب[4].

واستطاع محمد بن الحكيم اللخمي، من جمَّاعي الكتب، أن يجمع عددًا

---

(١) عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، البداية والنهاية، ط٢، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧م، ١٣: ٢٤٢.

(٢) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٧٦.

(٣) مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ط٥، (دمشق - بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢٢٩.

(٤) خوليان بيريا، «المكتبات وهواة الكتب في إسبانية الإسلامية»، المجلد الخامس، ١: ٧٧.

كبيرًا من الكتب، حتى إن حجرات قصره ضاقت بخزائنها. وقد ضاعت تلك الكتب في ثورة الشعب[1].

وقد أدى الاختلاف في الرأي، وفي العقيدة، والمذهب، بالإضافة إلى الإهمال، إلى ضياع كثير من المخطوطات. علاوة على ذلك، أدت الخلافات والمشكلات العائلية إلى ضياع كثير من المخطوطات أيضًا. فقد ذكر أن عيسى الروندي رحل إلى المشرق حيث جمع كتبًا كثيرة ضاعت كلها نتيجة اضطرابات عائلية[2].

وقد رزئ ناصر بن أحمد البسكري، ويعرف بابن مزني، «في كثير من ماله وكتبه في جملة ما وقع في ركب المغاربة من النهب»[3].

وذكر ياقوت أن محمد بن أبي محمد المعروف بابن ظفر (المتوفى سنة ٥٦٥هـ) انتقل إلى عدة مدن، منها حلب، وأقام فيها بمدرسة ابن أبي عصرون. ولما وقعت فيها الفتنة بين الشيعة وأهل السنة، نهبت كتبه في ما نهبت[4]. وقد تعرضت مكتبة محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي للنهب، بعد مقتله في عام ٧٠٨ هـ[5]. كما تعرضت مكتبة محمد الثعلبي، ابن الدريهم (المتوفى سنة ٧٦٢هـ) إلى النهب، في فتنة وقعت بمدينة دمشق[6]. كذلك تعرضت مكتبة ابن الفردة علي بن إبراهيم الوسطي البغدادي للنهب. وقد

---

(١) خوليان بيريا، «المكتبات وهواة الكتب في إسبانية الإسلامية»، المجلد الخامس ٨١-٨٢.

(٢) خوليان بيريا، «المكتبات وهواة الكتب في إسبانية الإسلامية»، ٨١.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ١٠: ١٩٥.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٩: ٤٨.

(٥) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٤: ١١٥.

(٦) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ١٨٢.

بلغت محتوياتها ألفي مجلد، لكنها قد بيعت عن طريق بعض التجار في سوق دمشق، وتسببت هذه الحادثة في إصابة ابن الفردة بلوثة في عقله»[1].

إن ظاهرة سرقة تراثنا المخطوط وبيعه هنا وهناك لم تتوقف طيلة القرون الماضية، منذ ظهور حوانيت الورَّاقين في القرن الثاني الهجري حتى عصرنا الحاضر. وقد أدى ذلك إلى ضياع كثير من الكنوز المخطوطة وتشتتها في مختلف أصقاع المعمورة دون معرفة أماكن وجود الكثير منها.

(ب) الغزو الاستعماري والسيطرة العثمانية على البلاد العربية:

تعرضت المكتبات العربية المتخمة بالكتب عبر قرون مضت للنهب والسلب، في أثناء الغزو الاستعماري لبلادنا العربية، بدءًا بالغزو المغولي الذي قام بتدمير المكتبات، وإحراقها، ونهب كثير منها. وأثناء غزو العجم لبعض بلادنا العربية، نهبت خزائن الكتب من مكتبات الجوامع والمساجد والمدارس وغيرها، وبطرق متعددة ومتنوعة، وتم نقل كنوزها إلى المكتبات الأوروبية. والدليل على ذلك: ما نشاهده اليوم من وجود مئات الألوف من مخطوطاتنا العربية الإسلامية التي غطت مختلف فنون المعرفة في مكتبات الدول الأوروبية، وأمريكا، ودول الكتلة الشيوعية.

ولم يقتصر الأمر على الاستعمار الغربي في نهب تراثنا المخطوط وسلبه، بل قامت الدولة العثمانية، خلال سيطرتها على البلاد العربية، بنهب كثير من المخطوطات، ومن ثم القيام بترحيله إلى مكتبات تركيا. ففي مصر، سطا الوزراء على كتب المدارس مثل: المحمودية، والمؤيدية، والصرغتمشية «ونقلوها عندهم، ووضعوا أيديهم عليها، ولم يعرفوا الحرام من الحلال في

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٧٦.

ذلك»[1]. كما نهب العثمانيون، خلال حكمهم للحجاز، الكثير من الكتب التي كانت في المكتبات الوقفية[2].

(جـ) جهل المشرفين على المكتبات وعدم أمانتهم:

وفي مطلع القرن العشرين، ونهاية الحكم العثماني - الذي حمل معه إلى الأستانة نفائس المخطوطات العربية - ضعفت السيطرة على أنظمة الوقف، وانعدمت الرقابة، وساعد على ذلك التوجه الاستعماري الأوروبي، فأوكلت خزائن الكتب في المساجد إلى خدمها، وكذلك الأمر في المدارس. فأصبح هؤلاء الخدم يتقاضون رواتب ضئيلة، مقابل بيع الكتب بالأكوام لتلفّ بها البُقول؛ فضاعت أكثر المخطوطات، وخصوصًا تلك التي كانت في أماكن نائية، وبعيدة عن رقابة الدولة، أو في مدارس صغيرة، قد نهبت بما فيها، وأصبحت دورًا للسكنى.

وقد تعرضت المكتبة المحمودية للنهب عن طريق خازنيها، السراج عمر، والفخر عثمان؛ إذ أساء الأول، وعندما اكتشف أمره عزل، وعقبه جاء الثاني وكان منضبطا، ولكنه كان مجاملاً، في ما يبدو؛ ففقد من المكتبة في أثناء إشرافه عليها، ما يقرب من أربع مئة مجلد، فعزل أيضًا، وغرم قيمة المفقود من الكتب[3].

ووصف محمد بن عمر بن عبد الله بن محمد بن غازي (المتوفى سنة ٨٤٥هـ)، والذي عمل خازنًا في إحدى المكتبات المدرسية، عن طريق

(١) عبد اللطيف إبراهيم، «من الوثائق العربية في العصور الوسطى: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، مج٨، ج١، ٢ (مايو/ ديسمبر ١٩٦٦م)، ١٥٢.

(٢) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٧٦.

(٣) السخاوي، الضوء اللامع...، ٥: ١٤٣-١٤٤.

التقرب من الشرفي يحيى العطار، بأنه كان «خفيف ذات اليد»[1]، وهو ما يعني أنه قد أساء التصرف في محتويات تلك المكتبة[2].

ومن المخطوطات التي تعرضت للسرقة، مجموعة أبي اليمن الكندي، المحفوظة بخزانة كبيرة في مقصورة ابن سنان، بالجامع الأموي، بدمشق. وكان مصيرها - كما ذكر ابن كثير - أن «تفرقت، وبيع كثير منها، ولم يبق بالخزانة المشار إليها إلا القليلُ الرثُّ»[3].

وأدّى سوء الوضع الإداري في مكتبة المدرسة الفاضلية - إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بمصر في عام ٦٩٤هجرية - إلى قيام الطلبة بسرقة كتبها؛ «فصاروا يبيعون كل مجلد برغيف خبز، حتى ذهب معظم ما كان فيها من الكتب»[4].

وفرَّط الملك الصالح، المنصور، حاجّي بن الأشرف شعبان، في الكتب التي وقفها والده على المدرسة التي أسسها؛ فباعها على جمال الدين الأستادار، بمبلغ ست مئة دينار؛ رغم أنها جميعها كانت تضم في أولها الإشهاد على الملك الأشرف بوقفها في مدرسته. ولعل من حسن الطالع أن هذه الكتب وقفت من جديد على المدرسة التي أسسها الأستادار الذي «كان حفيًّا بها»[5].

---

(١) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، التبر المسبوك في ذيل السلوك، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت)، ٢٣.

(٢) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٧٩.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٣: ٧٢.

(٤) المقريزي، الخطط المقريزية، ٢: ٣٦٦.

(٥) المقريزي، الخطط المقريزية، ٢: ٤٠١.

وتعرضت كتب محمد رشيد باشا الشرواني الداغستاني (المتوفى سنة ١٢٩١هـ) إلى السرقة والبيع. ولا شك أن المشرفين على المدرسة التي كانت من وقفه - إضافة إلى من كان يشرف على المكتبة - قد أهملوا أمرها؛ فكان أن تجاسر عليها اللصوص فسرقوا ونهبوا(١).

ومِنَ المكتباتِ التي تعرضت للنهب والسرقة، مكتبة شيخ الإسلام، عارف حكمت، بالمدينة المنورة؛ في ظل إدارات متعاقبة سيئة متهاونة. وقد أشار يحيى محمود بن جنيد إلى مجموعة من النوادر التي فقدتها المكتبة(٢).

وعن هذه المأساة، يحدثنا الكونت فيليب دي طرازي، عما حدث في مصر بقوله: «إن خادمًا يدعى ابن السليماني في منتصف القرن التاسع عشر، عين خازنًا لثلاث مكتبات كبرى في مساجد مصر، وجعل له ديوان الأوقاف راتبًا شهريًا قدره (٢٥) قرشًا. وكان الرجل يستعين على العيش ببيع قصب السكر؛ فجعل يقف في زاوية تحت سلم مدرسة السلطان حسن، ويضع بجانب بضاعته من القصب أكداسًا من مخطوطات المكاتب الثلاث، يبذلها لمن يدفع القرش والقرشين. أما السلطان عبد الحميد الثاني، فقد أهدى صديقه الإمبراطور غليوم الثاني (١٨٩٩م) معظم خزائن المخطوطات من المسجد الأموي، ومنها ما يعود إلى أيام الصليبيين»(٣).

---

(١) عبد الله أبو الخير مرداد، المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة المكرمة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر ؛ تحقيق محمد سعيد العامودي وأحمد علي، ط٢، (جدة: عالم المعرفة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ٤٤٧.

(٢) يحيى محمود بن جنيد، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٨١.

(٣) فيليب دي طرازي، خزائن الكتب العربية في الخافقين، (بيروت: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤٧م)، ٢: ٥٩٢.

أما في سوريا، فقد عبر الشيخ عبد القادر بن بدران، عن مأساة المخطوطات وسرقتها، وما آلت إليه، حين تحدث عن إنشاء المكتبة الظاهرية؛ إذ يقول: «وفي سنة ست وعشرين وثلاث مئة وألف هجرية، كان المرحوم مدحت باشا واليًا على سوريا، فاهتم بإنشاء المكاتب، ثم علم أن دمشق كان بها ما لا يعد من خزائن الكتب الموقوفة على المشتغلين بالعلم، فامتدت إليها أيدي المختلسين بالنهب والبيع، حتى لم يبق منها إلا النذر القليل، فخاف على الباقي من الضياع، فكتب إلى مقر السلطنة بذلك كتابًا يقول فيه: «لما كانت الكتب الموقوفة، والمشروطة لاستفادة العموم، قد حصرت بأيدي المتولين، وحرمت الناس من مطالعتها، كان من اللازم جمعها وجعلها في مكان مخصوص ليكون الانتفاع بها عامًّا»؛ فصدر له الأمر بذلك في اليوم الخامس عشر من شباط سنة خمس وتسع مئة وألف رومية، الموافقة للتاريخِ المذكور. وأُعْطِيَ القرار من طرف مجلس الإدارة على ذلك، وجمعت الكتب الموجودة من عشر خزائن:

من خزانة المدرسة العمرية التي بالصالحية، وكان بها كتب عظيمة فلم تصل يد الذين جمعوها إلا إلى بعضها.

ومدرسة عبد الله باشا العظم، ومكتبتها، من وقفه - رحمه الله - في سنة إحدى عشرة ومئتين وألف. وكان والده محمد باشا قد كتب وقفها من قبله سنة تسعين ومئة وألف، وكان مقرها في مدرسته، بيدَ أن نسبتها اشتهرت إلى عبد الله باشا.

ومكتبة سليمان باشا العظم: وهي مكتبة وقفها المذكور سنة ستة وتسعين ومئة وألف، وكان مقرها في مدرسته في باب البريد.

ومكتبة المنلا عثمان الكردي، وكان مقرها في المدرسة السليمانية.

ومكتبة الخياطين: وهي مكتبة وقفها أسعد باشا العظم، بعد سنة خمس وستين ومئة وألف، وكان مقرها في مدرسة والده الحاج إسماعيل باشا في محلة الخياطين، قرب المدرسة النورية.

ومكتبة المدرسة المرادية.

ومكتبة السميساطية، وهي مكتبة حديثة وقفها أهل الخير.

ومكتبة المدرسة الياغوشية: وكانت موضوعة في مدرسة سياوش باشا، في محلة الشاغور.

ومكتبة الأوقاف: وهي مكتبة مجموعة من مكتبات متفرقة تشتت أمرها، فوضعت في ديوان الأوقاف حفظا لها.

ومكتبة بيت الخطابة: وكانت موضوعة في حجرة الخطابة في جامع بني أمية.

ثم جعل مقر تلك الكتب كلها في تربة الملك الظاهر، في المدرسة المذكورة، لمتانتها، ولياقتها لتلك الغاية، وطبع دفتر بأسماء الكتب، وعيَّن الوالي لها محافظين»[1].

ولا يزال بلاءُ السرقة يقوى ويشتدُّ؛ والباعث على ذلك الجشع المادي الذي يصاب به بعض الناس والذي يملأ نفوسهم، ويغشى عيونهم، فلا يرون إلا المادة. وفي سبيل الحصول عليها، يضحون بالغالي والنفيس، متناسين تراث أمتهم وتاريخها، ويبيعون ذلك بعرض من الدنيا.

---

(١) عبد القادر بدران، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، (دمشق: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٧٩هـ)، ١٢٠-١٢١.

(د) نهب بعض العلماء لكتب الوقف:

أدت الظروفُ السياسية في بعض البلاد العربية إلى ضعف السيطرة على ممتلكات الوقف، إذ انعدمت الرقابة. وقد أدى ذلك إلى إقدام بعض رجال العلم على نهب نفائس الكتب وسرقتها من بعض المكتبات. وقد أشار يحيى محمود بن جنيد إلى بعض هؤلاء، ومنهم: عمر بن علي بن أحمد السراج، الأنصاري الأندلسي التكروري، المشهور بابن الملقن (المتوفى سنة ٨٠٤هـ) فقد كان عنده من الكتب «ما لا يدخل تحت الحصر، منها ما هو ملكه، ومنها ما هو من أوقاف المدارس»، «لا سيما الفاضلية»[١].

ولم يتورع صالح بن عمر الكناني العسقلاني البلقيني القاهري (المتوفى سنة ٨٤٨هـ)، الذي وصف بأنه كان عالمًا فاضلا، درس في مدارس كثيرة بالقاهرة، من المشاركة في نهب كتب الأوقاف. فرغم وصفه بالفضل، وعلو المكانة، فإنه خلف بعد موته «دنيا طائلة، وكتبًا جمة، من جملتها من أوقاف المدارس، ونحوها، ما يزيد على ألف مجلد»[٢].

يقول يحيى محمود بن جنيد: «ومن أسوأ تلك النماذج المستغلة، القاضي محب الدين أبو الفضل محمد بن محمد الشهاب ابن الشحنة الحنفي (المتوفى سنة ٨٩٠هـ)، الذي وصفه السخاوي بأنه كان مستغلا لمنصبه في القضاء»[٣]. حتى إنه استنزل الشهاب ابن العيني من تصوف كان باسمه في

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٦: ١٠٥، ومحمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ١: ٥١٠.

(٢) محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة؛ تحقيق جودة هلال ومحمد محمود صبيح، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت)، ١٨١.

(٣) يحيى بن محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٧٧.

الأشرفية الجديدة، والبدري بن عبيد الله من الإعادة بالصرغتمشية لولده الصغير.. وزوج ابنه الصغير لابنة العضدي، شيخ الظاهرية، ليتوصل بالتزويج، والتصوف، والنزول إلى أخذ المشيخة بكل من الأماكنِ الثلاثة المعينة... وأكثر من تسليط ابن عبيد الله على خازن المحمودية حافظ الدين ابن الجلالي، لينزل له عنها؛ فما سمح فصار يناكده ويتمقته، بما ضعف الخازن عن حمله، ولا سيما وهو نائبه في القضاء، ولم يسعفه إلا أن عزل نفسه عن النيابة، هذا مع أنه حمل له من كتبها ما ينيف على مئة مجلد[1].

كما ذكر في مكان آخر، وهو يترجم له بأنه كان: «عظيم العناية في تحصيل كتب العلوم، بحيث اجتمع عنده من نفائس كل فن ما قل أن يجتمع لغيره، وربما اغتصبها مما هي عنده... ونسب إليه أخذ تفسير الفخر الرازي، وهو في مجلد من أوقاف المؤيدية»[2].

وذكرت بعض المصادر أن قاضي القضاة، بالديار المصرية، أحمد بن بدر الدين بن شعبان، كانت لديه مكتبة نفيسة، تزيد عن أربعين ألف مجلد؛ أكْثرُها من كتب الأوقاف، وضع يده عليها، ومنع أهل العلم من النظر إليها. وطالت الأيام، ومضى عليها أعوام، ونسيت عنده، وغير شروطها، ومما يستدل به من كونها وقفًا من أوائلها وأواخرها، وزاد ونقص، وصارت كلها ملكا له في الظاهر، ولم يخف الله، ولا اليوم الآخر[3].

وهناك بعض من العلماء والفقهاء الذين سطوا على الكتب الوقفية.

(١) السخاوي، الذيل على رفع الإصر...، ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) السخاوي، الذيل على رفع الإصر...، ٣٨٤.

(٣) تقي الدين بن عبد القادر الغزي، التميمي الداري، الطبقات السنية في تراجم الحنفية؛ تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، (الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ١: ٣١٩.

وقد تحدثت بعض المصادر التاريخية وكتب التراجم عنهم.

ويعلق يحيى محمود ساعاتي على هذا السلوك بقوله: «ويعجب المرء حقيقة من هذا السلوك الأناني الذي سلكه أمثال أولئك العلماء، والحفاظ، والقضاة، وكيف أنهم ساعدوا على تقويض أهم ركن من أركان الثقافة العربية، قام على الوقف، بهدف إشاعة العلم وتمكين كافة الأفراد من الاستفادة منه، فوضعوا أنفسهم بذلك في خندق واحد مع الغزاة وجهلة الناس الذين كانوا يستغلون تضعضع الأمن، لينقضوا على دور الكتب لنهبها وسلبها وإحراقها، وبالتالي حرمان جماهير عريضة من المستفيدين من ذخائرها ونفائسها»[1].

وأيًّا كان الوضع، فصحيح أنه «اثنان لا يشبعان، طالب علم وطالب مال» كما ورد في حديث الرسول ﷺ وربما يكون الفقر والعوز من أسباب وقوعهم في مثل هذا السلوك.

وهناك ملاحظة جديرة بالعناية، ولها جذور تاريخية ممتدة منذ القرون الهجرية الأولى حتى عصرنا الحاضر. وهذه الملاحظة تتمثل في أن أغلب رجال الفكر والأدب والعلم، والشغوفين بالقراءة وحب المطالعة وشراء الكتب، هم أكثر الناس عوزًا وفقرًا. وقد ذكرت لنا بعض المصادر التاريخية، وكتب التراجم، أن بعض هؤلاء كانوا يتحايلون بشتى السبل للحصول على الكتاب. ومن ذلك استعارة الكتب، وعدم إعادتها، بحجة عدم معرفة أماكنها بين كتبه، أو عن طريق إحداث خلل فيه، كقطع صفحة العنوان، ومن ثم المساومة عليه، وهلم جرا. ومن هؤلاء: أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن الخشاب البغدادي الحنبلي (المتوفى سنة ٥٦٧هـ)، وهو أحد

(١) يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، ١٧٨.

رجالات العلم، والفقه، واللغة، ويعدُّ أعلم أهل زمانه بالنحو، وله معرفة بالحديث، والتفسير، والفلسفة، والحساب، والهندسة. وتملك خزانة كتب كبيرة. وكانت طريقته في شراء الكتب «إذا حضر سوق الكتب، وأراد شراء كتاب، غافل الناس وقطع منه ورقة، وقال: إنه مقطوع، ليأخذه بثمن بخس، وإذا استعار من أحد كتابًا، وطالبه به، قال: دخل بين الكتب فلا أقدر عليه»(١).

لقد كان مصيرُ الكتب المنهوبة في الماضي، إلى حوانيت الورَّاقين، وحلقات الدَّلَّالين، حتى العلماء وغيرهم من الذين سطوا على كتب الوقف، الموجودة في مكتبات المدارس، والجوامع، والمساجد، وغيرها، كان مصيرها إلى سوق الكتب، عن طريق ورثتهم، بعد وفاتهم.

وما زال داء السرقة مستمرًّا منذ القدم حتى يومنا هذا. وتعد سرقة الكتب إحدى مصادر التجار بالتزود بالكتب.

ومن خلال مشاركة الباحث في لجان تقييم المخطوطات، منذ عام ١٤٠٤هـ حتى يومنا هذا، تعرض بين الحين والآخر مجموعات من المخطوطات لبيعها للجامعات، والمراكز العلمية، والمكتبات المعنية باقتناء الكتب التراثية. وقد وجد الباحث الكثير من أختام الوقف، وإمضاءات التملك على المخطوطات المعروضة للبيع، تعود لمراكز علمية، ومكتبات حكومية، ما زالت قائمة، وموجودة. وغالبية هذه الأختام مطموسة بالحبر، في محاولة لتغطية جريمة السرقة، والنهب، والسلب. ومما يؤسف له أن الجهات التي تعرض عليها مثل هذه المخطوطات لا يخطر في بالها سؤال

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ٤٧-٥٣.

التاجر عن مصدر مخطوطاته، ولا يعنيها من قريب أو بعيد وجود أختام الوقف، أو التملك؛ وهذا يشجع بعض تجار المخطوطات وغيرهم للسعي لجلبها بشتى الطرق، من أجل بيعها وكسب الأموال.

٣- فقر العلماء وحاجتهم للمال:

يلجأ بعض العلماء لبيع كتبهم ؛ نتيجة لفقر يصيبهم، أو مصيبة تحل بهم، أو دين يقومون بتسديده؛ مما يضطرهم إلى بيع كتبهم التي أنفقوا الكثير من المال في سبيل تجميعها، على مدى سنين طوال.

لقد ذكرتْ لنا بعض مصادر التاريخ، وكتب التراجم أخبارًا كثيرةً عن علماء، باعوا كتبهم، بسبب الفقر، والحاجة والعوز، أو بسبب حاجتهم لتسديد ديونهم، أو لمواجهة حالة الإعسار التي وقعوا فيها؛ ومن بين هؤلاء:

- محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي الشيرازي، اللغوي الشافعي. اقتنى كثيرًا من الكتب النفيسة. يقول عن نفسه: «اشتريت بخمسين ألف مثقال ذهبًا، كتبًا». وكان لا يسافر إلا وتصحبه منها عدة أحمال، ويُخرج أكثرها في كل منزلة، فينظر فيها، ثم يعيدها إذا ارتحل. وكان يدفعها إلى من يمحقها بالإسراف في صرفها، بحيث يملق أحيانًا ويحتاج لبيع بعض كتبه[1].

- ومحمد بن عبد الرحمن العجلي، من أحفاد القائد الشهير أبي دلف العجلي، الذي أقدم على بيع كتبه ليسدد بثمنها بعض ما كان عليه من دين[2].

- عبد الله بن علي الصنهاجي الذي اضطر لبيع كتبه ليسدد ديونه[3].

(١) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ١٠: ٨١.
(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٤: ١٢١.
(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٢: ٣٨٢.

- محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم، أبو عبد الله البساطي المالكي، عالم العصر، ونابغة في كثير من العلوم قال مرة: «أعرف نحو عشرين عِلمًا»، قال عنه المقريزي: «إنه كان ينام على قش القصب، وربما مضت الأيام وليس معه الدرهم، بحيث يضطر لبيع نفائس كتبه»[1].

وذكر أن أبا بكر بن إسحاق بن خلد الزين الكختاوي الحلبي اضطر إلى بيع كتبه بعد أن أصبح فقيرًا[2].

وبسبب الفقر اضطر عبد الله بن خلف بن رافع بن ريس المسكي، أبو محمد، المعروف بابن بصيلة، مؤرخ من العلماء بالحديث (المتوفى سنة ٥٩٨هـ/ ١٢٠٢م)، إلى بيع مسودات كتبه - قبل تبييضها - على العطارين لصرِّ الحوائج التي يبيعونها[3].

وكان لأبي علي القالي نسخة من الجمهرة، بخط مؤلفها. وقد أعطي بها ثلاث مئة مثقال فأبى. فاشتدت به الحاجة، فباعها بأربعين مثقالا، وكتب عليها هذه الأبيات:

أَنِسْتُ بها عشرِينَ حولا وبعتُها ... فقد طال شوقي بعدها وحنيني
وما كان ظني أنني سأبيعُها ... ولو خلدتني في السجون ديوني
ولكن لضعفٍ وافتقارٍ وصبيةٍ ... صغارٍ عليهم تستهل شئوني
فقلتُ - ولم أملكْ سوابقَ عبرةٍ ... مقالة مكويِّ الفؤادِ حزينِ
وقد تخرجُ الحاجاتُ يا أم مالكٍ ... كرائمَ من ربٍّ بهنَّ ضنين

(١) السخاوي، الضوء اللامع...، ٧: ٥-٦.
(٢) السخاوي، الضوء اللامع...، ١١: ٢٦.
(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، ٥: ١٢٨.

قال: فأرسلها الذي اشتراها، وأرسل معها أربعين دينارًا أخرى.

يقول السيوطي: وجدت هذه الحكاية مكتوبة بخط القاضي مجد الدين الفيروزآبادي، صاحب القاموس، على ظهر نسخة من العباب للصغاني، نقلها من خطه تلميذه أبو حامد محمد بن الضياء الحنفي، نقلتها من خطه[1].

ويقول ياقوت الحموي عن عضد الدين أبي الفوارس، مرهف بن أسامة بن مرشد بن علي بن منقذ (المتوفى سنة ٦١٣هـ/ ١٢١٦م): «فارقته في جمادى الأولى سنة اثنتي عشرة وست مئة بالقاهرة يحيا، ولقيته بها وهو شيخ ظريف، واسع الخلق، شائع الكرم، جمَّاعة للكتب. وحضرت داره واشترى مني كتبًا. وحدثني أن عنده من الكتب ما لا يعلم مقداره؛ بيدَ أنه ذكر أنه باع منها أربعة آلاف مجلد في نكبة لحقته»[2].

وذكر ياقوت أيضًا، أن تاج الدين، أبا سعد الحسن بن محمد بن حمدون (المتوفى سنة ٦٠٨هـ/ ١٢١١م)، كان من العلماء والأدباء الذين شاهدهم وصحبهم، وحمد صحبته لهم: «كان من المحبين للكتب واقتنائها والمبالغين في تحصيلها وشرائها، وحصل له من أصولها المتقنة وأمهاتها المعينة ما لم يحصل لأحد، ثم تقاعد به الدهر وبطل عن العمل فرأيته يخرجها ويبيعها وعيناه تذرفان الدموع كالمفارق لأهله الأعزاء، والمفجوع، بأحبابه الأوداء، فقلت له: هون عليك - أدام الله أيامك - فإن الدهر ذو دول، وقد يسعف الزمان ويساعد، وترجع دولة العز وتعاود، فتستخلف ما هو أحسن منها

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى [وآخرين]، (القاهرة: دار الفكر. د.ت)، ١: ٩٥. وانظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٢: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٥: ٢٤٣.

وأجود. فقال: حسبُك يا بني، هذه نتيجة خمسين سنة من العمر أنفقتها في تحصيلها، وهب أن المال يتيسر، والأجل يتأخر - وهيهات -، فحينئذ لا أحصل من جمعها بعد ذلك إلا على الفراق الذي ليس بعده تلاق، وأنشد بلسان الحال:

هَبِ الدهرَ أرضاني وأَعْتَبَ صَرْفُهُ
وأعقبَ بالحسنى وفكَّ من الأسرِ

فَمَنْ لي بأيامِ الشبابِ التي مضَتْ
وَمَنْ لي بما قَدْ مَرَّ في البؤسِ من عمرِي

ثم أدركته منيته ولم ينل أمنيته»[1].

وممن فقد كتبه نتيجة للمصادرة، عمر بن مسلم زين الدين القرشي (المتوفى سنة٧٩٢هـ)، الذي ملك نفائس كثيرة من الكتب. ولما امتحن بالمصادرة، رهن أكثرها.

وبطبيعة الحال، كان هؤلاء العلماء يبيعون كتبهم في حوانيت الورَّاقين، أو يتم عرضها في المزاد لدى دَلَّالي الكتب.

* * *

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٩: ١٨٥-١٨٨.

الفصل الثالث

اقتناء المخطوطات في العصر الحاضر

المبحث الأول

مصادر الحصول على المخطوطات في العصر الحاضر

١ - تجار المخطوطات:

أصبحت تجارة المخطوطات مهنة عند كثير من الناس، بل كانت تعد من أهم مصادر الرزق لآلاف الناس منذ ظهور صناعة الورق في كل من سمرقند وبغداد ودمشق والقاهرة وغيرها من المدن الإسلامية، حيث ظهرت طبقة الورَّاقين والنُّساخ، وبرز الكثير من النُّساخ والمجلدين والمزوقين والمذهبين وغيرهم ممن شاركوا في صناعة الكتاب وإبرازه.

وقد شهد التاريخ عبر القرون الماضية فترات متعددة نشطت فيها حركة تجارة الكتب ووصلت إلى أوج عظمتها في ظل ظروف اقتصادية قوية وعوامل مشجعة للحركة العلمية من ذلك: تشجيع بعض الحكام للعلم والعلماء، ورخص الورق وتوفره، ووفرة النُّساخ، إلى غير ذلك من العوامل التي شجعت على انتشار الكتب.

وفي الوقت نفسه مرت مراحل أخرى متعددة أيضًا ضعفت فيها حركة تجارة الكتب نتيجة لبعض الظروف والعوامل التي أثرت بطريقة أو بأخرى في سوق الكتاب ومن ذلك: انتشار الحروب، والفتن، والأوضاع الاقتصادية المتردية وخلاف ذلك من العوامل التي أضعفت الحركة العلمية.

وبالرغم من ذلك فقد ظلت تجارة الكتب مستمرة حتى عصرنا الحاضر، وهي تعد من المهن الشريفة خصوصًا إذا وقف التاجر فيها عند المحاذير التي تواجهه، واحتسب في ذلك، فإنه على خير في الدنيا، وينال

أجرًا وثوابًا في الآخرة، إن شاء الله تعالى، ولكن غير واحد منهم - ويا للأسف - لا هم له إلا الربح المادي، ولذا نجد بعض تجار المخطوطات - اليوم - يتورطون في جملة من المحاذير حيث يقوم البعض منهم بالتزييف والتزوير من خلال التلاعب في الملامح المادية للمخطوطات، وتغيير بعض العناوين وأسماء المؤلفين وتواريخ النسخ وأسماء النُّساخ، والتلاعب أيضًا في البيانات التوثيقية: كالسماعات والقراءات والإجازات والمطالعات والتملُّكات وغير ذلك من الأمور التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا في تثمين المخطوطات.

لذا ينبغي أن نتعامل مع تجار المخطوطات بحذر وحيطة؛ لأن الإفراط في حسن النية بمن لا نعرف ليس من حسن الفطن، وليست هذه دعوة إلى سوء الظن بالناس، وافتراض الخيانة فيهم حتى يثبت عكس ذلك، بل هي مجرد دعوة إلى توخي الحرص العادي عند التعامل معهم دون إفراط أو تفريط.

ومع رواج حركة تجارة المخطوطات، في عصرنا الحاضر أخذ تجار المخطوطات يجوبون البلاد العربية والإسلامية؛ بحثًا عن الأماكن التي فيها مظانّ الحصول على المخطوطات، إذ يقومون بشراء المخطوطات من الأفراد، وإعداد قوائم مبدئية مرتبة ترتيبًا ببلوجرافيًّا، يحتوي بعضها على معلومات مختصرة تقتصر أحيانًا على ذكر العناوين فقط، وبعضها تذكر عناوين المخطوطات، وأسماء المؤلفين، وتواريخ النسخ. وهناك قوائم أكثر تفصيلاً إذ تذكر عناوين المخطوطات، وأسماء المؤلفين، وتواريخ النسخ، وعدد الأوراق، والمقاس، والأسطر، بالإضافة إلى إبراز بعض المعلومات التي ترفع من شأن المخطوطات، كالزخرفة، والتذهيب، إن وجدت، والجلود، وغير ذلك من المعلومات التي ترَغِّب في شراء المخطوطات.

وغالبًا ما تكون المعلومات الوصفية التي تذكر في قوائم التجار مبالغ فيها، أو غير دقيقة، وبحاجة إلى تدقيق وتوثيق. لذا ينصح بعدم الأخذ بها، واعتمادها دون تدقيق وتوثيق، كأساس في عملية تقييم المخطوطات.

٢ - مزادات المخطوطات والكتب:

تعد مزادات المخطوطات والكتب إحدى الوسائل المستخدمة في عصرنا الحاضر للحصول على المخطوطات، والكتب النادرة. وقد عرفت مزادات الكتب في أوروبا، منذ القرن السابع عشر الميلادي، وما زالت قائمة حتى الآن، إذ بدأت في هولندا، ثم انتقلت إلى بريطانيا، فأمريكا ودول أخرى.

وأكبرُ صالتين لمزادات المخطوطات هما: «سوذبي» و«كريستز»، ومقرهما الرئيسي في لندن، وغالبًا ما يتم عقدهما في شهري إبريل وأكتوبر؛ إذ يحضر هذه المزادات كثير من المعنيين بالتحف، والآثار الإسلامية، والمخطوطات العربية الإسلامية من جميع أنحاء العالم.

وميزة هذه المزادات تتمثل في:

(أ) إصدار قوائم مصورة بالمعروضات التي تعرض فيها.

(ب) وضع أسعار مبدئية تتراوح من كذا إلى كذا.

(جـ) إرسال القوائم المعدة إلى المشاركين في المزاد، قبل بدء موعده بوقت كاف.

(د) الإعلان عن تاريخ بدء المزاد.

(هـ) إتاحة الفرصة للمعنيين بالتراث للالتقاء ببعضهم البعض، والوقوف على مستجدات التراث والأسعار.

بالإضافة إلى ذلك، يتم عرض المخطوطات النادرة غالبًا في المزادات العالمية.

وهناك مزادات أخرى تعقد في لندن أيضًا مثل: مزاد (فليبس)، و(كولونيل) وغيرهما.

(و) ضمان المزاد للمخطوطات المعروضة؛ أي أنها تكون خالية من التزييف والتزوير، إذ يقوم الخبراء في المزاد بتقديم الرأي والمشورة والنصح، بعد فحص الأشياء المعروضة.

وبالرغم من هذه المزايا وغيرها، فإن لهذه المزادات بعض العيوب والمآخذ، منها:

(أ) إن التنافس بين المشترين على المخطوطات المعروضة، يؤدي إلى المغالاة في أسعارها.

(ب) تلاعب بعض التجار في المزاد؛ مما يوقع البعض في حيل التجار، فيشترون أشياء بأضعاف السعر الحقيقي، وهو ما يعرف في الفقه بالنجش. ويُعرِّفه الفقهاء بالزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها وكذلك الغبن، وهو الخداع في البيع[1].

(جـ) تكلفة السفر والإقامة المستمرة في متابعة هذه المزادات وملاحقتها.

---

(١) انظر: عبد الرحمن النجدي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط٦، (الرياض: د.ن، ١٤١٦هـ)، ٤: ٤٣٣-٤٣٥.

٣- الإهــداء:

يُعد الإهداء من المصادر الرئيسة المهمة للحصـول عـلى المخطوطـات. ويحدث ذلك عنـدما يقـوم أحـد الأمـراء، أو الأثريـاء، أو العلـماء بـالتبرع بمكتبة لجهة علمية.

وقد يوصي بعـض العلـماء بانتقـال مخطوطاتـه بعـد وفاتـه إلى إحـدى المكتبات، بقصـد حفظها، والاستفادة منهـا. وقـد يقـوم أحـد الأشـخاص بمساعدة المكتبة في الحصول على مجموعة من المخطوطات المعروضـة، عـن طريق مساهمته المالية.

وقد يلجأ بعض الناس اليوم إلى تقـديم المخطوطـات هديـة إلى بعـض الحكام، أو الأمراء، أو الأعيان، أو الأثرياء؛ بهدف منحهم الأموال الزائـدة عن سعرها الحقيقي، وقيمتها الفعلية.

وقد عُرف هذا الأسلوب في الماضي. يقـول الجـاحظ: أهـديت كتـاب «الحيوان» إلى محمد بن عبد الملـك، فأعطـاني خمسـة آلاف دينـار، وأهـديت كتاب «البيان والتبيين» إلى ابن أبي دؤاد، فأعطاني خمسة آلاف دينار، وأهديت كتاب «الزرع والنخيل» إلى إبراهيم بن العباس الصولي، فأعطاني خمسة آلاف دينار. فانصرفت إلى البصرة، ومعي ضيعة لا تحتاج إلى تجديد ولا تسميد[1].

وهنا نلاحظ أن الجاحظ يُهدي مؤلفاته.

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٦: ١٠٦.

المبحث الثاني

تجارة المخطوطات وأسباب كسادها

نشطت حركة التجارة في كتب التراث العربي الإسلامي في العصر الحاضر، في بلادنا العربية الإسلامية التي أخذت على عاتقها، منذ إطلالة هذا القرن، العناية بموروثها الثقافي، وأوعزت إلى الجامعات والمراكز العلمية بجمع هذا التراث، ولَمِّ شَعَثِه، وتحقيقه ونشره. وقد قامت بعض الجامعات والمراكز العلمية المعنية باقتناء المخطوطات، بتكوين لجان علميةَ للقيام بتقييم المخطوطات التي تعرض عليها من حين لآخر. وكان من نتيجة هذه العناية زيادة نشاط حركة التجارة بالمخطوطات؛ إذ أخذ التجار يبحثون عن المخطوطات، ويتلمسون طريقهم بالبحث الحثيث عنها لدى الأفراد والمكتبات في جميع أنحاء العالم. وقد تمكن الكثير منهم من شراء مجموعات ضخمة من المخطوطات التي وجدت بحوزة بعض الأفراد والعائلات بالتوارث.

وتُعد تجارة المخطوطات من المهن الرفيعة والشريفة؛ إذ يتحقق بها نشر العلوم، وتعميم النفع، وبها ترتقي الأمم، وتسمو مكانتها، ويعزُّ مجدها، ويشمخ شرفها، ويذل عدوها، ويهابها أعداؤها. ولا يتسع المقام هنا لسرد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار السلف الصالحين، والعلماء المتقدمين التي تبين فضل العلم ونشره.

وبالنظر إلى تجار المخطوطات اليوم، يمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى:

أميون لا يقرؤون ولا يكتبون: وهؤلاء دخلوا هذه المهنة الشريفة، وليسوا من أهلها، لذلك تجدهم يجلبون المخطوطات دون انتقاء، وبدون معرفة بقيمتها العلمية. فالغث هو الطاغي على المجموعات التي يجلبونها من بلدان متعددة.

الفئة الثانية:

عوام، أي يقرؤون ويكتبون، وليسوا بمتعلمين ولا علماء: وهؤلاء كثيرون، وهم أغلب باعة الكتب المخطوطة والمطبوعة، وأكثرهم ثروة؛ وأقدمهم صنعة. وهؤلاء أهل مادة فقط؛ إذ يجلبون الكتب دون النظر في نفعها أو ضررها، وصحتها أو سقمها؛ حتى إن بعضهم ربما ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه، أو يغير اسمه، ويزيد عليه اسمًا آخر مخترعًا، يُرَغِّب سامعه، ويشوِّق شاهده.

الفئة الثالثة:

هم خيرتهم علمًا وعملا لهم معرفة بالكتب وقيمتها العلمية والفنية، والنافع منها، أو الضار؛ ولكنهم يغالون في أسعارها. وقد يلجأ بعضهم إلى التحايل، والغش، والتلاعب في عنوان المخطوط، أو اسم مؤلفه، أو تاريخ نسخه، وغير ذلك من الأمور التي ترغّب في شراء المخطوط.

وتقوم هذه الفئات من التجار بعرض ممتلكاتهم من المخطوطات على الجهات المعنية باقتناء المخطوطات، أو على بعض الأفراد من أمراء أو وزراء، أو أثرياء، ممن لهم اعتناءٌ بشراء المخطوطات، خصوصًا الكتب، والمصاحف المزينة، والمزخرفة بالأشكال الهندسية والنباتية.

ويسعى تاجر المخطوطات للحصول على أرباح مجزية، مقابل الجهد الذي يبذله في سبيل الحصول عليها، إذ يتكبد عناء السفر لأماكن متعددة، ودول كثيرة، وينفق الأموال الطائلة من سفر بالطائرات، وإقامة في الفنادق، بالإضافة إلى الوقت والجهد الذي يبذله، وبعده عن أهله، والمخاطر التي يتعرض لها عند قيامه بنقل المخطوطات من بلد لآخر. فبعض الدول تمنع إخراج المخطوطات، بل وتعاقب الشخص الذي يحاول إخراجها من البلاد. وقد تصل العقوبة إلى السجن والغرامة الكبيرة، ناهيك عن مصادرة كل ما بحوزته من مخطوطات قد يصل ثمنها إلى مئات الآلاف من الدولارات. وبسبب هذه التضحيات، وهذه المخاطر، يسعى التاجر إلى تحقيق المكاسب المجزية التي تتناسب مع كل هذا الجهد، وكل هذه المخاطر.

ومع تقديرنا لهذا الجهد الذي يستحقون عليه كل الشكر والتقدير، في جلب المخطوطات المبعثرة هنا وهناك، والتي لم تر النور إلا بسبب جهودهم الجبارة، مع كل هذا، هناك فئة من التجار يبالغون في وضع الأسعار، ويبالغون في وصف مخطوطاتهم لبيان أهميتها وقيمتها، بل إنَّ بعضهم يلجأ إلى التزييف، والتزوير، والانتحال، في سبيل بيع مخطوطاته بأسعار باهظة.

ومن الأشياء التي يلجأون إليها:

١ - ادعاء بعضهم أنه يرغب بيع مخطوطاته في بلد عربي من أجل المحافظة على تراث أمته، بدلاً من ذهابها إلى بلاد الغرب، وأن مخطوطاته تقيَّم في الخارج بمبالغ كبيرة. وهذا شيء يُحمد عليه إن كان صادقا في ما يقول.

٢ - وصف المخطوطات المعروضة بأنها نفيسة، وكتابة معلومات

مضللة وغير دقيقة عنها؛ إذ يقوم بعضهم بإعداد قوائم فيها وصف مفصل للمخطوطات المعروضة، ثم يقوم بتقديم تلك القوائم لبعض الجهات المهتمة بشراء المخطوطات. وعند قراءة المعلومات الوصفية عن المجموعة المعروضة، يجد العبارات التي تشير إلى نفاسة المخطوطات وندرتها، أو أنها غير مطبوعة، وغير محققة، وغير منشورة. وفي بعض الأحيان، يجد أنها الوحيدة في العالم.. وهكذا. ومما يؤسف له أن بعض الجهات التي ليس لديها خبراء بالمخطوطات تنخدع بهذه المعلومات، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الأفراد الذين يُعنون بشراء المخطوطات.

٣ - المبالغة في تثمين المخطوطات: يلجأ بعض التجار إلى وضع سعر لكل مخطوط يعرضه للبيع، وبعضهم يضع سعرًا إجماليًّا لكامل المجموعة المعروضة ؛ وقد تصل هذه التقديرات إلى أضعاف أضعاف الثمن الحقيقي لها. وهذا الأسلوب يهدف - بطبيعة الحال - إلى التأثير على الجهة المقيّمة لمخطوطاته.

ومن حيل التجار وأساليبهم الملتوية في بيع المخطوطات:

(أ) إضافة تملك، أو وقف، في بداية المخطوطة، أو نهايتها، باسم جَدٍّ أو اسم عائلة الشخص الذي يريد بيع المخطوطة عليه؛ وذلك بخط مشابه لخط المخطوطة، وحبر يناسب الحبر المستعمل في المخطوطة؛ لتنال حظوة عند المشتري، خصوصًا إذا كان هذا المشتري صاحب منصب أو جاه.

وبعضهم يضيف أسماء مدن، أو قرى في بداية المخطوطة، أو نهايتها، لتناسب الدولة المراد بيع المخطوطة فيها.

(ب) اللجوء إلى تفريق مخطوطات المجاميع، التي تحمل العديد من الرسائل في كتاب واحد، وعرضها على أنها مخطوطات مستقلة، بعد القيام بتجليدها، من أجل الحصول على تقدير أعلى.

ويتم اكتشاف مثل هذه الحالات بالنظر في بداية ترقيم كل رسالة هل تبدأ برقم (١) أم أنها تبدأ بأرقام متفاوتة؟ وكذلك يتم النظر في نوع الخط، والحبر، وعدد الأسطر في كل رسالة، بالإضافة إلى أحجامها طولاً وعرضاً وغير ذلك من الملامح المادية الأخرى التي تُعين الشخص المقيم لها في تحديد وضع الرسالة، وهل كانت في الأصل مفردة، أم أنها كانت ضمن مجموع تم تفريقه لغرض تجاري؟

(جـ) استغلال خواتيم بعض المخطوطات الخالية من بيانات النسخ، ومن ثم القيام بوضع أسماء بعض العلماء المشهورين على أنهم نُساخ لها، ووضع تواريخ نسخ تتناسب مع تواريخ حياتهم، بخط وحبر مشابهين للأصل، ليوهم المشتري بذلك، ويشجعه على الشراء.

(د) وضع جلود قديمة لمخطوطات منسوخة حديثًا، أو جلود مزخرفة لمخطوطات فقدت جلودها الأصلية.

(هـ) قيام البعض منهم بتعتيق أوراق المخطوطات، وإظهارها بمظهر القدم عن طريق إضافة مواد معينة للمخطوطات، وتعريضها للحرارة.

(و) إضافة كراسة في بداية المخطوطة، تحمل في أولها اسم مؤلف لا يمت بأية صلة للمخطوطة المعروضة وعنوانها، وبيعها على أنها المخطوطة المعنونة في صفحة العنوان.

(ز) التلاعب في تاريخ نسخ المخطوطة بمسحه، وإثبات غيره بخط

وحبر مقاربين للأصل، أو وضع تواريخ قديمة لمخطوطات غير مؤرخة، لإظهار قيمتها، ورفع سعرها؛ ويضع بعض التجار أحيانًا كراسة في نهاية المخطوطة لا صلة لها بمحتوى الكتاب؛ ولكنها تتوافق مع الخط والحبر والحجم؛ والقصد من ذلك، تضليل المشتري؛ لأن نهاية هذه الكراسة تحتوي على اسم ناسخ مشهور، أو تاريخ قديم، أو عنوان كتاب مهمٍّ، واسم مؤلف، خاصة لمخطوطة ناقصة من أولها، أو مخطوطة لم يذكر عنوانها واسم مؤلفها في صفحة العنوان أو المقدمة.

(ح) القيام بتزوير كامل المخطوطة وتزييفها من أولها إلى آخرها؛ وهذا يعد من أخطر أنواع التزوير. وغالبًا ما يحدث ذلك في المخطوطات النادرة، والفريدة ؛ إذ يتم اختيار العنوان المناسب، واسم مؤلف مشهور، وتاريخ للتأليف، وآخر للنسخ في الفترة التي عاش فيها المؤلف مع اختيار نوع الخط الذي يتناسب مع تلك الفترة المذكورة، وكذلك تعتيق الورق ليناسب أيضًا التاريخ المشار إليه في المخطوط المزوَّر، من أجل الحصول على مبالغ طائلة.

أسباب كساد تجارة المخطوطات:

هناك الكثير من الأسباب التي أثرت سلبًا في تجارة المخطوطات في عصرنا الحاضر، وأدت إلى تراجعها، وقلة المعروض منها، وضعف المجموعات التي يتم عرضها بين الحين والآخر على بعض الجامعات، والمراكز العلمية التي تعنى بجمع المخطوطات وشرائها، ومن هذه الأسباب:

١ - الإجراءات (الروتينية) لدى بعض الإدارات في بعض الجامعات والمراكز العلمية التي تقتني المخطوطات. إن وجود النظام الإداري (الروتيني)، كما يحلو للبعض تسميته، والذي لا يسمح بدفع المال، حال الشراء، لتجار

المخطوطات، وخصوصًا الصغار منهم يجعلهم يحجمون عن البيع لتلك الجهات.

فهناك العديد من الجهات لا تدفع مستحقات تاجر المخطوطات إلا بعد مرور عدة شهور، وأحيانًا بعد مرور سنة كاملة أو أكثر. ولهذا السبب، يبحث التاجر عن جهات أخرى أكثر مرونة وسلاسة في التعامل.

فتاجر المخطوطات - في الغالب - يرغب في بيع مخطوطاته بسرعة، حتى يتمكن من الحصول على المال لمتابعة تجارته، وربما يضحي بجزء من مكسبه مقابل إنجاز معاملته، وتسليمه مستحقاته المالية بسرعة.

وإذا شعر تاجر المخطوطات أن معروضاته من الكتب على جهة ما تستغرق وقتًا طويلاً حتى يُبَتَّ فيها بالموافقة على الشراء أو عدم الموافقة، فلن يعود مرة أخرى لتلك الجهة، وإذا قرر العودة إليها، فستكون معروضاته من المخطوطات ليست بذات قيمة علمية أو فنية.

وقد يكون من أسباب الإطالة في تقييم المخطوطات المعروضة على بعض المراكز العلمية، عدم وجود لجان مختصة بتقييم المخطوطات فيها، ومن ثم تلتجئ إلى بعض الأساتذة المختصين ممن يعملون في الجامعات والمراكز العلمية الأخرى ؛ وهؤلاء لهم مشاغلهم وارتباطاتهم هنا وهناك؛ إذ يصعب الاتصال بهم، وعقد اجتماع لتقييم المخطوطات المعروضة في الوقت الذي ترغبه تلك الجهات، ما لم يكن هناك تنسيق مسبق.

٢ - قلة المبالغ المخصصة لشراء المخطوطات في الجامعات والمراكز العلمية التي تعنى بجمع التراث، وعدم القدرة على دفع المبالغ اللازمة لشراء المخطوطات القيمة والنادرة.

٣ - صعوبة نقل المخطوطات من بلد لآخر، نتيجة للإجراءات الصارمة، والأنظمة، والقوانين التي تمنع خروج المخطوطات من بعض الدول.

٤ - المخاوف التي يُبديها بعض تجار المخطوطات من قيام بعض الجامعات، والمراكز العلمية التي تعنى بالتراث، بتصوير المعروض من المخطوطات؛ ومن ثم الاستغناء عن شراء الأصول.

٥ - وضع تقديرات متدنية للمخطوطات المعروضة للبيع من قبل تجار المخطوطات؛ إذ لا تغطي تلك التقديرات الجهد المبذول، والمعاناة الشديدة التي واجهوها في سبيل الحصول عليها؛ مما يضطرهم إلى سحب مخطوطاتهم، ورفض بيعها.

٦ - الشروط التي يضعها بعض تجار المخطوطات والتي من أهمها: بيع كامل المخطوطات المعروضة للبيع على جهة ما دون انتقاء أو اختيار، خصوصًا إذا كانت أعداد المجموعة المعروضة للبيع كبيرة؛ فقد تصل أعداد المخطوطات المعروضة للبيع إلى بضعة آلاف، تضم الغث والسمين؛ ومثل هذا الشرط لا تقدر عليه الكثير من المراكز العلمية والجامعات؛ لأن ذلك يكلفها أموالا كثيرة من جهة - حيث لا تسمح الميزانية السنوية المخصصة لشراء المخطوطات بذلك -، ومن جهة أخرى، مخالفة هذا الشرط لبعض الجامعات والمراكز العلمية التي وضعت لنفسها سياسة محددة لاقتناء المخطوطات، بما يتلاءم مع أهدافها.

٧ - المخطوطات المصابة بالرطوبة، والأرضة، والتمزق، بحاجة إلى ترميم ومعالجة. ومن المعروف أن عملية ترميم المخطوطات، ومعالجتها، وصيانتها مكلفة وباهظة؛ إذ تحتاج إلى معامل مزودة بأجهزة حديثة،

وكفاءات مؤهلة ذات خبرة طويلة في هذا المجال. وبعض الجامعات والمراكز العلمية المعنية بالمخطوطات، لا تمتلك المعامل الخاصة بالترميم، ولا الأفراد المؤهلين للترميم والصيانة في حالة شراء المخطوطات المتأثرة بالرطوبة والتمزق والأرضة؛ لذلك تعزف عن اقتناء مثل هذه المخطوطات.

٨ - مبالغة بعض تجار المخطوطات في تحديد أسعار المخطوطات المعروضة على نحو غير مقبول؛ مما يؤدي إلى عزوف كثير من الجهات التي تعنى بشراء المخطوطات عن التعامل مع هؤلاء التجار.

٩ - تقديم عروض بعناوين المخطوطات في قوائم مختصرة، وعدم عرض المخطوطات الأصلية، خوفًا عليها من الضياع، أو قيام بعض الجهات بتصويرها.

١٠ - تغيير رؤساء أقسام المخطوطات، أو المسؤولين عن المراكز العلمية التي تعنى بالتراث العربي الإسلامي المخطوط بين الحين والآخر، وخصوصًا أصحاب النفوذ، والقرار في شراء المخطوطات. فإذا كان المسؤول يحبذ المخطوطات، ويميل إليها، تنشط حركة الشراء والاقتناء في مركزه، في ظل إدارته، وتأخذ المخطوطات في الازدياد والنمو في مختلف فنون المعرفة، ويقبل التجار بمخطوطاتهم من كل صوب وحدب. وإذا تم تغيير هذا المسؤول، وجاء البديل الذي يجهل قيمة المخطوطات وأهميتها، تتوقف حركة شراء المخطوطات وتنميتها، وتتقوقع في مكانها، وتتوقف كل الإجراءات المتخذة في سبيل فهرستها، وتصنيفها، وتقديم الخدمات لروادها.

١١ - عدم كفاءة بعض المقيِّمين للمخطوطات، وتعصُّب بعضهم

لعلم بعينه في ما يخص تخصصه، وافتقاره للنظرة الشاملة لأهمية هذا التراث في مختلف فنون المعرفة، سواء من الناحية العلمية أو الناحية الفنية، من جودة خط، وتذهيب، وتزويق، وخلاف ذلك.

١٢- عدم وجود سياسة واضحة المعالم لشراء المخطوطات.

١٣- الاعتناء بالكم وليس بالكيف في شراء المخطوطات، لإرضاء المسؤولين بأن لديهم عدد كذا من المخطوطات، في حين أنها ليست بذات قيمة علمية؛ مما يترتب عليه زيادة الإنفاق، لصيانتها، وترميمها، وفهرستها، وتصنيفها؛ وهي لا تساوي كل هذا الجهد، وهذا الإنفاق.

المبحث الثالث

أهمية وضع سياسة محددة لاقتناء المخطوطات

يعرض كثير من تجار المخطوطات اليوم ما في حوزتهم من مخطوطات للبيع على الجامعات، والمراكز العلمية المعنية باقتناء التراث العربي الإسلامي المخطوط. ومن المعروف أن شراء المخطوطات يتطلب أموالاً طائلة، وميزانيات ضخمة، نظرًا لغلاء أثمانها، مقارنة بأسعار الكتب المطبوعة، وأوعية المعرفة الأخرى.

كما أن اقتناء المخطوطات يتطلب القيام بفهرستها، وتصنيفها، وصيانتها، وتجليدها، وتصويرها، وغير ذلك من الأمور الأخرى المكلفة التي منها:

١ - إيجاد مفهرسين أكْفاء، مؤهلين بثقافة عالية، وخبرة، وممارسة طويلة مع المخطوطات.

٢ - أماكن مناسبة لحفظها، مزودة بخزائن خاصة، في جو معتدل، ودرجة رطوبة مناسبة.

٣ - قسم خاص بترميم المخطوطات، ومعالجة آثار التمزق، والأرضة، والرطوبة، والبقع، والأوساخ العالقة ببعض المخطوطات؛ بالإضافة إلى اقتناء الأجهزة الخاصة بالتبخير، وقتل الحشرات، وإزالة الأحماض، وغير ذلك من الأدوات المستعملة في ترميم المخطوطات وصيانتها.

٤ - القيام بتجليد المخطوطات.

وكل ذلك يتطلب مبالغ كثيرة، وإنفاقات مستمرة دون توقف.

من هنا، ندرك أهمية قيام الجامعات، والمراكز العلمية، والهيئات الثقافية المعنية بشراء التراث العربي الإسلامي المخطوط، بوضع سياسة محددة، وواضحة المعالم، لاقتناء المخطوطات التي تتناسب مع أهدافها، وميولها، واختصاصها. وهي بذلك عندما تعلن عن سياستها تحقق لنفسها عدة أهداف من أهمها:

أولاً: قيام التجار بعرض المخطوطات المناسبة للجهة التي وضعت لنفسها سياسة محددة لاقتناء المخطوطات، في ضوء الأهداف التي أعلنتها.

ثانيًا: دفع الحرج، وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على اقتناء كل ما يعرض عليها.

ثالثًا: التركيز على اقتناء المخطوطات التي تتوافق مع سياسة الاقتناء المعلنة.

رابعًا: التخلص من شروط بعض التجار لبيع كل ما يعرضونه على جهة ما.

من هنا ندرك أهمية وضع سياسة محددة لاقتناء المخطوطات، وقد قامت بعض الجامعات والمؤسسات والمراكز العلمية في العالم العربي بوضع سياسة محددة لاقتناء المخطوطات. وغالبًا ما تتضمن هذه السياسة الشروط التالية:

(أ) أن تكون المخطوطات المعروضة كاملة غير ناقصة من أولها أو آخرها، وعدم وجود سقط بها.

(ب) خلو المخطوطات من تأثير الرطوبة، والأرضة، والحرارة؛ لأن

اقتناء المخطوطات المصابة بهذه الأشياء يكلف الكثير عند القيام بصيانتها وترميمها.

(جـ) أن تكون لغة المخطوطات هي اللغة العربية.

(د) وضوح الخط.

(هـ) تاريخ نسخها قبل ثلاث مئة سنة على الأقل، باستثناء المخطوطات المنسوخة بخط المؤلف، أو المنسوخة في عصره، قبل وفاته.

وهناك كثير من الجامعات والمؤسسات العلمية المعنية باقتناء المخطوطات، وضعت لنفسها سياسة محددة، ومعايير معينة، لشراء المخطوطات التي تتوافق مع أهدافها المعلنة. وهنا نكتفي بمثالين، الأول: يتعلق بإحدى الجامعات العربية، والثاني: يتعلق بأحد أهم المراكز العلمية.

أما المثال الأول، فهو عن جامعة الكويت التي وضعت لنفسها بعض المعايير لاقتناء المخطوطات وشرائها. ومن ذلك:

(أ) يفضل أن يكون موضوع المخطوط علميًّا، مثل الهندسة، الفلك، الرياضيات.

(ب) يفضل أن تكون تواريخ نسخها قديمة، وحتى القرن الثاني عشر الهجري.

(جـ) أن تكون خطوطها واضحة، وبحالة جيدة، وغير متآكلة.

(د) أن تكون كاملة، بقدر المستطاع، وليست مبتورة من الأول، أو الآخر، أو ناقصة من الأول، أو الآخر، أو الوسط.

(هـ) أن تكون أصلية، وليست نسخة مقلدة، أو مزوَّرة.

(و) أن يكون تاريخ نسخها معروفا بين العلماء والورّاقين[1].

المثال الثاني: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض.

انطلاقًا من الأهداف والمهمات التي نصت عليها اللائحة التأسيسية لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية التي من بينها:

- الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية، وما قدمته للبشرية في شتى الميادين، وما تميزت به عن سائر الحضارات الأخرى على مر العصور.

- دعم حركة البحث العلمي، وتطويرها على أسس علمية في المجالات المتعلقة بالدراسات والحضارة الإسلامية، وتشجيع الباحثين والدارسين على مختلف المستويات العلمية والأكاديمية، وتهيئة الوسائل والإمكانات اللازمة للمتفرغين للبحث، سواء في المركز أو خارجه، وتقديم الخدمات، والتسهيلات اللازمة لهم، بتوفير ما يمكن توفيره من الكتب والمخطوطات ومواد المعلومات الأخرى، ومساعدتهم على الحصول على المادة المطلوبة من المكتبات، أو مراكز البحث المختلفة، أو الجامعات في المملكة العربية السعودية وخارجها.

- إعادة تقديم التراث الإسلامي بمختلف فروعه في صورة تحفظه من الضياع والإهمال؛ وذلك بحفظه وصيانته وتنظيمه، والتعريف به من خلال المعارض التي يقيمها المركز.

- العمل على اقتناء المخطوطات الأصلية، أو صور منها لإثراء مكتبة

(1) انظر: دليل المخطوطات، مكتبة كلية الآداب، المخطوطات. - الكويت: جامعة الكويت - إدارة المكتبات، ١٩٩٥م.

المخطوطات بالمركز، وجعلها محور استقطاب الباحثين والدارسين.

وانطلاقًا من هذه الأهداف، وضع المركز سياسة معينة، ومعايير محددة، لاقتناء المخطوطات، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

١ - إذا عُلم أنه يوجد من المخطوط المعروض نسخٌ متعددة في المركز، روعي ذلك في تخفيض سعره؛ إلا أن توجد له ميزة، كأن يكون بخط المؤلف، أو في عصره، أو بنسخ أحد تلاميذه المحققين، أو يكون أقدم الأصول المعروفة.

٢ - جودة المخطوط: كعدم تعرضه لأرضة، أو رطوبة تضيع بعض مادته، أو يكون مبتورًا.

٣ - مادة الكتاب المتميزة: فكتاب في الحديث المسند، مثلاً، إذا كانت أصوله نادرة، ولم يطبع، أو طبع طبعة قديمة، يميَّز على كتاب في مادة قتلها العلماء بحثًا، كالنحو، والعروض، والبلاغة، وفروع الفقه المذهبية المختصرة، وإن لم يطبع هذا الكتاب قط.

٤ - يكون في المجموعة المعروضة نوادر، وبعضها غير نادر، ويكون عارضها مصممًا على بيعها جملة. وحينئذ يحدد لكل مخطوط سعره، ويتم وضع نسبة مئوية تزاد للتقدير الإجمالي، يفاوض بها المركز في ما لو لم يقتنع العارض بالسعر.

٥ - ما يفخر المركز بعرضه متحفيًا لندرة الخط، أو قدمه؛ وكذلك الرسوم، ومثل هذه المخطوطات تقدر بسعر مرتفع.

٦ - شراء المخطوطات المنسوخة بخط مؤلفيها، أو المنسوخة في عصر المؤلف.

٧ - تأمين ما كان إما أول، أو ثاني، أو ثالث مخطوط في العالم، بحسب الفهارس.

٨ - الاستكثار من أصول النسخ الخطية لكتاب لم يطبع بعد.

٩ - الاحتفاء بأصول النسخ الخطية، مهما تعددت؛ إذا كانت مادة الكتاب طريفة، لم تقتل بحثًا؛ كاجتهاد مؤلف برأي مبتكر، أو كون المادة قليلة العينة في المطبوع، ككتاب لغوي يصنف على أبواب الصيغ، ويشرح معانيها، أو كتاب علمي للأسلاف، نادر الرأي، أو العرض، أو الاستقصاء.

١٠ - إذا كان المخطوط نادرًا، لا ثاني لنسخته في العالم، فهذا تقدره اللجنة باجتهاد، وتعرفه بأنه نادر يفاوض المركز في امتلاكه، وإن تجاوز أضعاف ما قدرته اللجنة؛ لأنه لا قيمة للنادر إلا بامتلاكه بأي ثمن.

١١ - ما كان من خطوط القرن الثامن الهجري فما فوق، فله ميزة الاختيار حسب تقدمه.

١٢ - مهما كثرت صور المخطوطات في المركز، فلا تغني عن النسخة الخطية المعروضة.

١٣ - إذا وردت نسخة خطية نادرة لكتاب مطبوع، وإن طبع مئات المرات ولم يرجع إليها محقق المطبوع - فهذه تؤمن، كتفسير ابن جرير مثلاً، فقد طبع عشرات المرات، ولكن عن نسخة خطية واحدة.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فهناك تقديرات اجتهادية ليس لها صفة القاعدة، تراعيها اللجنة، حسب الحالة المعروضة، كجودة النسخة، وحلاوة

الخط وكونها مقابلة، وكون قارئها أو مقابلها أو متملكها أو راويها أو مجيزها من خواص العلماء.

ومما يُؤْسَفُ له قيام بعض الجامعات والمراكز العلمية المعنية بالتراث المخطوط باقتناء المخطوطات من دون سياسة واضحة؛ فهي تتراوح بين المد والجزر في اقتناء المخطوطات؛ إن تولاها شخص محب للتراث، نشطت في اقتناء كتب التراث المخطوطة، وإن تولاها شخص آخر لا توجد لديه خلفية عن تراث أمته وأهميته، توقف الشراء، وأوصدت الأبواب. وكما يقال: الإنسان عدو ما يجهل. خصوصًا إذا كانت البطانة التي حوله بنفس المستوى. ومما يؤسف له أن كثيرًا من مراكزنا العلمية لا تسير على نهج معين، وأسلوب معين، لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، سواء تغيرت الإدارة، أم بقيت كما هي. ولكن الذي يحدث في كثير من الأحيان، في ظل تغيير المسؤولين، قلب الأمور رأسًا على عقب في اعتناء تلك المراكز، ومعاملاتها، ونهجها، من حيث التركيز على أشياء لم تلق عناية في الإدارة السابقة، وإهمال أشياء كانت محل عناية في السابق، وتبقى أهداف تلك المراكز حبرًا على ورق.

المبحث الرابع

المخطوطات النادرة

هناك اختلاف بين القائمين على جمع الكتب النادرة والمعنيين بها حول تحديد صفات الكتاب النادر، وإيجاد تعريف دقيق له. فيرى البعض أنَّ الكتاب النادر هو الكتاب الذي يصعب إخراجه من المكتبة بالطرق المتعارف عليها، ورأي يقول بأن الكتاب النادر هو الكتاب الذي يصعب اقتناؤه عبر قنوات الشراء المعروفة... إلى آخر ما هنالك من الآراء الأخرى.

أما عند المكتبيين، فإن الكتاب النادر هو الكتاب الذي له صفات عديدة ومختلفة، منها ما يتعلق بتاريخ نسخه، أو طباعته، أو ما يتعلق بشكله، أو الخط الذي كتب به، أو طريقة تجليده، وعدد نسخه.

وبالنسبة للمخطوطات العربية الإسلامية، فإن لها مزايا جمة تزيد في قيمتها وأثمانها؛ فهي ليست على السواء، فالمخطوطات العربية الإسلامية تختلف في ما بينها من حيث النفاسة، بل تختلف باختلاف ما تحلتْ به من المزايا المرغوب فيها.

وقد عرف العلماءُ العربُ والمسلمون منذ بداية التدوين، تفاوت أقدار الكتب المختلفة. وقدروا أهمية هذه الكتب وفقا لمعايير ما زالت تؤخذ بعين الاعتبار حتى اليوم، عند القيام بتقدير قيمة المخطوطات، والتي منها جودة خط الكتاب، ومقابلته، وتصحيحه، بالإضافة إلى ما تحمله بعض المخطوطات من سماعات وإجازات وقراءات. وقد كان لهذه البيانات التوثيقية أهمية بالغة في نفوس الأوائل. والدليل على ذلك ما روي عن الجاحظ لما قدم من البصرة في بعض قدماته، أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته،

نسخة من كتاب سيبويه، وأعلمَ بإحضارها صحبته قبل أن يحضرها مجلسه. فقال ابن الزيات: «أوظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟ فقال ما ظننت ذاك، ولكنها بخط الفراء، ومقابلة الكسائي، وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال له ابن الزيات: هذه أجَلُّ نسخة توجد، وأغربها. فأحضرها إليه، فسُرَّ بها، ووقعت منه أجمل موقع»[1].

ومن هنا تتبين قيمةُ الخط ومنزلتُه عند الأوائل، وأهمية المخطوطات المصححة، والموثقة بالمقابلات والتصحيحات، وعلو منزلتها لدى الحكام والعلماء.

ولقد عُني الأوائل أيضًا بالكتب التي كتبت بخطوط مصنفيها. يقول ابن حجر العسقلاني عن قاضي القضاة برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن جماعة (المتوفى سنة ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) إنه «خلف من الكتب النفيسة ما يعز اجتماع مثله؛ لأنه كان مغرمًا بها. فكان يشتري النسخة من الكتاب التي إليها المنتهى في الحسن، ثم يقع له ذلك الكتاب بخط مصنفه فيشتريه، فلا يترك الأول، إلى أن اقتنى بخطوط المصنفين ما لا يعبر عنه كثرة»[2].

وقد تزاحم العلماء والأدباء، بل والسلاطين والولاة على مُسَوَّدات المؤلفين؛ تقديرًا لهم، ولمنزلتهم؛ لذلك كانت أسعار مُسَوَّدات الكتب مرتفعة في سوق الورَّاقين؛ لأن مُسَوَّدات المؤلفين توضح لنا منهجهم في التأليف. وعادة ما يوجد في المُسَوَّدات حذف، وكشط، وشطب، ومحو،

(١) القفطي، إنباه الرواة، ٢: ٣٥١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأنباء العمر، (حيدر آباد - مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٧- ١٩٦٩م)، ١: ٣٥٥.

وإضافات عديدة على هوامش الأورَاق، وفي جذاذات متفاوتة الأحجام بين الأورَاق، وتعديل لبعض النصوص، وإشارات إلى نقلها عند التبييض.

وقد تجد في المُسَوَّدات اضطرابًا في ترتيب المتن، خصوصًا في كتب التراجم، وشطبًا ولحقًا بين السطور، وفي الهوامش، وتعديلاً، وبعض أوراق المُسَوَّدات متخمة بالتقييدات والمعلومات، ناهيك عن اختلاف أسطر المُسَوَّدات.

وقد واجه النُّساخ من ورَّاقين وغيرهم مشكلات عديدة، في أثناء تبييض مُسَوَّدات بعض المؤلفين؛ نظرًا لرداءة الخط، أو لكثرة الإلحاقات. ومثال ذلك ما جاء في نهاية كتاب «البر والصلة» لابن الجوزي[1]. يقول الناسخ في نهاية المخطوطة: «كتبه يوسف بن محمد السرمدي الحنبلي، من مُسَوَّدة بخط المؤلف، رحمه الله تعالى، وكانت في غاية السقم، كثيرة الضروب، والحواشي، والإلحاقات بين السطور، ووجوه الأجزاء وظهورها، والله تعالى الموفق للصواب، وفرغ من كتبه في العشرين من شوال سنة خمس وثلاثين وسبع مئة».

وأيًّا كان الأمر، فقد حرص الكثير من الأوائل على اقتناء مُسَوَّدات العلماء. وقد ذكرت لنا بعض المصادر أن مُسَوَّدة كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني بيعت بمبلغ مرتفع. يقول ياقوت: «قال أبو جعفر محمد ابن يحيى بن شيرزاد: اتصل بي أن مُسَوَّدة كتاب «الأغاني»، وهي من أصل أبي الفرج، أخرجت إلى سوق الورَّاقين لتبتاع، فأنفذت إلى ابن قرابة، وسألته إنفاذ صاحبها لابتياعها منه لي، فجاءني وعرفني أنها بيعت في النداء

(١) مخطوطة شيستربتي رقم ٣٩٤٥.

بأربعة آلاف درهم، وأن أكثرها في طروس، وبخط التعليق، وأنها اشتريت لأبي أحمد بن محمد بن حفص، فراسلت أبا أحمد، فأنكر أنه يعرف شيئًا من هذا، فبحثت كل البحث فما قدرت عليها، مع العلم أن إحدى نسخ «الأغاني» بيعت بـ (عشرة آلاف) درهم، وهي مبيضة، الأمر الذي حمل أبا تغلب بن ناصر الدولة، أن يتأسف لإضاعة جهد الورَّاق، وغبنه حين قال: «لقد ظلم ورَّاقه المسكين، وإنه ليساوي عندي عشرة آلاف دينار، ولو فقدت، لما قدرت عليه الملوك إلا بالرغائب»[1].

وهناك إشارات كثيرة في مصادر التاريخ، وكتب التراجم لجملة من العلماء الذين اعتزوا بامتلاكهم مخطوطات مكتوبة بأقلام مؤلفيها. فهذا ياقوت الحموي - على سبيل المثال - يذكر في كتابه «معجم الأدباء» أنه يمتلك مُسَوَّدة «تاريخ مرو»، لأبي صالح أحمد بن عبد الملك النيسابوري (المتوفى سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٨م)[2]، وفي سياق حديثه عن الحاكم الحسين بن محمد بن الحسين الكتبي الهروي، أنه امتلك أصل كتاب «تاريخ السنين» لأبي يعقوب إبراهيم بن محمد بن الفرات الهروي، المكتوب بخطه في عشرة أجزاء[3].

وأحيانا يقول: «قرأت بخط هلال بن المظفر الريحاني في كتاب ألفه»[4].

ويقول الوزير علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي (المتوفى سنة ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) عن كتاب «تهذيب اشتقاق المبرد»، لأبي محمد عبد الله

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٣: ١٢٦-١٢٧.

(٢) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٣: ٢٢٤.

(٣) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٧: ١٦٤.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٤: ٨١.

ابن محمد بن عبد الله بن علي الأشيري (المتوفى سنة ٥٦١هـ/ ١١٦٦م): «رأيته فأحسن فيه، وهو عندي بخطه»[1].

ومن خلال هذه الأمثلة التي سقناها يظهر جليًّا حرص الكثير من العلماء وغيرهم على اقتناء المخطوطات المنسوخة بأقلام مؤلفيها، أو طالعها واستفاد منها علماء مشهود لهم، واعتزازهم بامتلاكها في مكتباتهم الخاصة.

ويقول عن كتاب «غريب القرآن» لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى ابن المبارك بن المغيرة المعروف بابن اليزيدي: «رأيته في ستة مجلدات، يستشهد على كل كلمة من القرآن بأبيات من الشعر. ملكته بخطه»[2].

وكتاب «الكسوف» لأحمد بن داود الدينوري (المتوفى سنة ٢٨٢هـ/ ٨٩٥م) قال: «ملكته بخطه»[3].

ولم يكن العلماء وحدهم حريصين على اقتناء أصول الكتب، بل كانت المكتبات وما زالت تحرص على امتلاك أكبر كمية ممكنة من الكتب المنسوخة بخطوط مؤلفيها؛ إذ كانت تتفاخر بذلك.

ولا شك أن المخطوطات القديمة النادرة يزداد سعرها مع مرور الوقت، بينما تبقى المخطوطات العادية، ذات النسخ الكثيرة، على أسعارها، وغالبًا ما تنقص.

واليوم تسعى بعض الجامعات والمراكز العلمية، والمكتبات التي تُعنى بالتراث العربي الإسلامي، إلى الحصول على المخطوطات القيمة والنادرة،

(١) القفطي، إنباه الرواة، ٢: ١٤٠.

(٢) القفطي، إنباه الرواة، ٢: ١٥١.

(٣) القفطي، إنباه الرواة، ١: ٤٢.

ولا تألو جهدًا في سبيل ذلك، وظهر التنافس بين المكتبات في أواخر القـرن الرابع عشر الهجري، وأوائـل القـرن الحـالي عـلى جمـع الـتراث الإسـلامي المخطوط من مختلف المصادر.

وتسعى المكتبات إلى اقتناء المخطوطات التي تتوافق وأهـدافها المعنـة، وانتقاء النادر والقيم منها عن طريق الاستعانة بخـبراء ومختصـين بـالتراث العربي الإسلامي.

ويمكن إجمال مزايا المخطوطات القيِّمة والنادرة في النقاط الآتية:

١ - أن يكون المخطوط قديم العهد، ومكتوبًا بخط المؤلـف، أو عليـه خط المؤلف، أو مكتوبًا بأحد الأقلام القديمة، كالخط الكوفي مثلاً، والخـط البغدادي، والخط الإفريقي، أو القيرواني، أو الأندلسي، أو الخـط الريحـاني، أو الخط اليماني، أو الخط المزركش، وما شاكلها من الخطوط.

وأغلى المخطوطات وأفضلها وأنـدرها مـا كـان منهـا متصـلاً بـالقرن السادس للهجرة، أو قبله.

٢ - المخطوطة المنقولة عن نسخة المؤلف، أو عورضت بهـا، وقوبلـت عليها.

٣ - المخطوط المنسوخ في عصر المؤلـف، وعليـه سـماعات وإجـازات بعض العلماء.

٤ - أن يكون المخطوط مشهودًا له بالضبط والدقة من مؤلفه نفسه، أو من أحد العلماء المحققين.

٥ - أن يكون اسم المؤلف مدوَّنا في المخطوط مع اسم الناسخ، واسـم الواقف، واسم المطالع؛ ولا سيما إذا كان هذا المطـالع مـن مشـاهير العلـماء والعظماء.

وتزيد قيمته إذا دَوَّن فيه الناسخ ما يأتي:

(أ) تاريخ اليوم والشهر والسنة للفراغ من كتابة المخطوط.

(ب) مكان كتابته.

(جـ) اسم الخليفة أو السلطان الذي نجز في عهده تأليف الكتاب أو نسخه.

٦ - أن يتضمن المخطوط حواشي وهوامش وتعليقات، أثبتها المؤلف بخط يده، أو دوَّنها كبار العلماء، أو الملوك، أو طالعها أعلام مشاهير، أو قرئت عليهم وأجازوها.

٧ - أن يكون المخطوط حسن التبويب والترتيب، بديع الخط، جيد الحبر، مكتوبًا على رَق، أو بردي، أو حرير، أو كتان، أو قرطاس ثمين، أو ورق جيد.

٨ - المخطوطات المكتوبة برسم الخزانة السلطانية.

٩ - أن تُدوَّن فيه شروح، وإضافات، وتصحيحات، وفوائد لا توجد في سواه من الكتب المخطوطة، أو المطبوعة.

١٠ - أن يكون مكتوبًا بخط أحد مشاهير النُّساخ كابن مقلة، وابن البواب، وياقوت المستعصمي، وابن عجلان، والأحول، ومالك، وابن دينار، وابن حزم الأندلسي، وعبد الرحمن الصائغ، وابن أبي الجوع، وغيرهم من مشاهير الخطاطين والنُّساخ.

١١ - أن يكون موضوع المخطوط مبتكرًا، لم يتصدَّ له مؤلف قبل مؤلفه، أو أن يكون موضوعه نادرًا، وذا فائدة كبرى لعلماء ذلك الموضوع.

١٢- أن يكون المخطوط متقن التجليد، ومحفوظا بغلافه الأصلي، وجلده، بديع الشكل، قد صنع خصيصًا له. ويستحسن أن يكون الجلد مرصعًا، وطرازه شرقيًا.

١٣- أن يكون المخطوط مزيَّنا بالرسوم الرائعة، أو موشى بالذهب والفضة، أو منَمقا بالألوان الزاهية، أو منفردًا بمزية لا أثر لها في سواه.

١٤- أن يكون المخطوط قديمًا كأن يكون مكتوبًا في القرون الهجرية الأولى.

١٥- المخطوط المنفرد، وهو مخطوط يفترض أنه نسخة فريدة في العالم اعتمادًا على الفهارس المنشورة التي تناولتها الأيدي، وإلى أن يأتي ما يخالف ذلك.

ويمكن تقسيم المخطوطات المنفردة إلى:

نادرة، ونادرة جدًّا، ونفيسة. والنفاسة تنصرف إلى الناحية الفنية الزخرفية، أو إلى ذات الموضوع المطروق أكثر مما تنصرف إلى الانفرادية، أو الندرة.

تلك مزايا يستحب أن تتحلى بها المخطوطات؛ تعزيزًا لقيمتها الأثرية، وتمييزًا لها عن المطبوعات.

فمتى اجتمعت هذه الأوصاف كلها، أو بعضها في كتاب مخطوط، وجب امتلاكه، والتباهي به، والحرص عليه من التلف والفقدان، وتزيين خزائن المكتبات به وبأمثاله.

* * *

الفصل الرابع

فحص المخطوطات وطرق تقييمها في العصر الحاضر

تمهيد:

رأينا في ما مضى كيف كان الأوائل يفحصون الكتاب قبل الشراء؛ إذ ينظرون في أوله وآخره ووسطه، وترتيب أبوابه وكراريسه، واعتبار صحته، والتأكد من صحة مراجعته، من خلال مشاهدة الإلحاق والإصلاح فيه، فإن ذلك شاهد له بالصحة(1)، إضافة إلى أنهم اعتدُّوا بمقولة: «لا يضيء الكتاب حتى يظلم» إشارة توضيحية مهمة، المراد منها صحة إصلاح الكتاب(2).

وإذا كان الفحص يتم بهذه الطريقة في الماضي، فإننا الآن بحاجة إلى طرق أكثر حيطة، وسبل أدق لفحص المخطوطات بسبب العوامل الطبيعية والبشرية التي أثرت في المخطوطات بشكل أو بآخر، عبر قرون مضت، علاوة على ما ابتلي به تراثنا المخطوط - اليوم - من تزييف، وتزوير، وانتحال لأغراض تجارية بحتة، أو لأسباب أخرى.

فهناك كثير من المخطوطات ناقصة الأول، أو مبتورة الآخر، وبعضها كراريسها مفككة، وأوراقها مختلطة، وبعضها تعرضت للرطوبة أو الحرارة الشديدة التي أدت إلى تماسك أوراقها مع بعضها البعض، بحيث أصبح مجرد تصفح أوراقها يؤدي إلى تمزقها، أو تساقط أجزاء من أوراقها، وبعضها وصلت إلينا سليمة معافاة؛ لأنها وجدت الحماية، والرعاية المناسبة لها منذ نسخها وحتى يومنا هذا، وبعضها تعرضت نصوصها ومحتواها

---

(1) عبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، (دمشق: المكتبة العربية، 1349هـ)، 132.

(2) العلموي، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، 132.

العلمي، وملامحها المادية المتمثلة في: المقدمات والخواتيم، وصفحات العناوين، والترقيم، والأبواب والفصول، والبيانات التوثيقية، من سماعات وقراءات وإجازات ومطالعات، والزخرفة والتذهيب، والصور والرسوم، والجلود، والعلامات المائية وغير ذلك من الملامح المادية الأخرى للمخطوطات، التي تعرضت للتلاعب والتزوير، والتدليس، والانتحال من فئات متعددة، منهم: العالم، والوراق، والناسخ، والمالك، والمجلد.

لذلك حري بالمعنيين بالأمر أن يقوموا بفحص المخطوطات فحصًا دقيقًا، للتأكد من سلامة المحتوى العلمي، والملامح المادية الأخرى، ونسبة العنوان، والمؤلف، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ، وغير ذلك من الملامح الأخرى التي تعين على توثيق المخطوطات، قبل اتخاذ قرار الشراء. ومثل هذا الفحص يتطلب - بطبيعة الحال - خبرات ومهارات متميزة، حتى يتمكن الخبير الفاحص، أو المقيِّم للمخطوطات القيام بعمله على خير وجه.

المبحث الأول

الخطوات العملية لفحص المخطوطات

قبل الشروع في وضع التقدير المادي للمخطوطات المعروضة للبيع، يقوم الخبير، أو الشخص الفاحص، أو المقيِّم للمخطوطات باتباع الخطوات الآتية:

أولا: فرز مجموعة المخطوطات المعروضة للبيع من أجل:

١ - فصل المخطوطات الأصلية عن المطبوعات الحجرية التي تشبه المخطوطات إلى حد كبير. إذ لاحظ الباحث في أثناء اشتراكه في تقييم المخطوطات في بعض المراكز العلمية أن البعض ممن يقوم بتقييم المخطوطات لا يفرق بين المخطوط الأصلي، والمطبوع الحجري. علمًا بأن هناك بعض الصفات التي تميز المطبوع الحجري عن المخطوط الأصلي والتي منها:

(أ) خفة وزن المطبوع الحجري، مقارنة بما يماثله من مخطوط أصلي.

(ب) وجود فراغات بيضاء صغيرة داخل الحروف نفسها، نتيجة للفقاعات الهوائية التي تحدث أثناء ضغط الأوراق على الحجر. ويظهر ذلك بوساطة عدسات مكبرة. وكذلك ظهور مثل هذه الفراغات في الجداول المحيطة بالنص.

(جـ) وضوح الخط في بعض الصفحات، وعدم وضوحه في صفحات أخرى؛ وربما يكون الحبر غامقًا واضحًا في أجزاء من النص في الصفحة الواحدة، وخفيفًا في موضع آخر من الصفحة نفسها. وهذا ناتج عن اختلاف قوة ضغط اليد على ظهر الورقة الواحدة.

(د) ظهور السطور المكتوبة في ظهر الورقة عند مطالعة وجهها.

(هـ) استعمال الحبر الأسود فقط في المطبوعات الحجرية.

٢ - فصل المخطوطات المفردة عن مخطوطات المجاميع.

٣ - جمع نسخ المخطوط الواحد مع بعضها.

٤ - جمع أجزاء المخطوط الواحد في مكان واحد.

ويقترح الباحث على الجهات المعنية باقتناء المخطوطات تعيين موظف مختص، مؤهل للقيام بالخطوات السابقة، لكي يوفر الكثير من جهد ووقت الخبراء الذين يقومون بفحص المخطوطات وتقييمها؛ خصوصًا إذا لم يكن لتلك الجهة خبراء في هذا المجال، بل تستعين ببعضهم عند الحاجة؛ ومثل هؤلاء الخبراء - في الغالب - لديهم مشاغلهم الكثيرة؛ إذ إن أغلبهم أساتذة في الجامعات، لهم أنشطتهم العلمية، والبحثية، والتدريسية. من هنا يتعين ملاحظة أو مراعاة أهمية توفير وقتهم، وجهدهم، بقدر المستطاع.

ثانيًا: قيام الفاحص بتصفح أوراق المخطوطة، صفحة صفحة. فقد تقع بين يديه مخطوطة يظنها، للوهلة الأولى، أنها ناقصة من أولها، أو آخرها. وبعد الفحص، يكتشف أن المخطوطة كاملة؛ ولكن تعرضت كراريسها، وأوراقها للتقديم والتأخير، وتم تجليدها دون انتباه المجلد لذلك. ومن هنا، ندرك أهمية قيام خبير المخطوطات بتصفح أوراق المخطوطات؛ وهذه خطوة لا بد منها، مهما كلفه ذلك من وقت، وجهد؛ إذ سيكتشف الكثير من الأمور، ومنها:

١ - التأكد من سياق تسلسل النص، أو اكتشاف ما إذا كان هناك تقديم، أو تأخير في الكراريس، أو الأوراق.

٢- معرفة نوع الخط الذي كتبت به المخطوطة، وهل كتبت بخط ناسخ واحد، أم أن هناك أكثر من ناسخ شارك في نسخ المخطوط؟

٣- التأكد من نوع الحبر المستعمل في نسخ المخطوط.

٤- معرفة ما إذا كانت المخطوطة عبارة عن كتاب واحد، أو أن المخطوطة مجموع يحتوي على أكثر من كتاب، أو رسالة.

٥- التأكد من نوع الورق في المخطوط؛ إذ إن بعض المخطوطات فقدت أوراقها الأولى، أو الأخيرة، أو في الوسط، وتم إكمال النقص على نوع آخر من الورق، وفي وقت متأخر عن تاريخ نسخ الأصل.

٦- التأكد من سلامة المحتوى العلمي، والورق، من العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة، مثل: الرطوبة، والحرارة، والأَرَضَة، والتمزق، والتحجر، وغير ذلك من العوامل التي قد تؤثر في صحة النص وسلامته.

٧- اكتشاف تقييدات العلماء التي قد ترد في بعض المخطوطات، والبيانات التوثيقية، كالمقابلات، والتصحيحات، والمطالعات، والقراءات، والسماعات، والإجازات. ولا شك أن مثل هذه البيانات ذات دلالة وأهمية للمخطوطات المعروضة للبيع.

٨- الزخارف، والتذهيب، والجداول، والرسومات، وأشكال الزخرفة، والزينة الهندسية والنباتية، والزهرية، وغير ذلك من الأشكال الزخرفية، الموجودة في بعض المخطوطات.

٩- خطوط العلماء وتعليقاتهم.

١٠- الجذاذات التي تَرِدُ في بعض المخطوطات والتي تحمل الشروح،

والتعليقات، والحواشي، على المخطوطات الموجودة بها، والتي منها ما هو مثبت بين أوراق المخطوطات - ومنها ما وضع هكذا، ربما في مكانها الصحيح، أو أنها في مكان ليس له صلة، أو علاقة بينها وبين النص الموجود.

١١- التأكد من صحة العنوان، واسم المؤلف، ومكان النسخ، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

١٢- متابعة تسلسل الأبواب، والفصول، والمباحث، والمطالب، والتأكد من عدم وجود تقديم، أو تأخير فيها.

١٣- اكتشاف أماكن النقص، أو البتر، أو السقط، أو التمزق الذي يقع في بعض المخطوطات.

١٤- التأكد من جلود المخطوطات، وهل تناسب تاريخ نسخها؟ أم أنها جلدت بجلود أحدث.

١٥- التأكد من سلامة أوراق المخطوطة، وعدم التصاق بعضها البعض؛ نتيجة مؤثرات طبيعية، كالرطوبة، والحرارة، والأَرَضَة، وخلاف ذلك. وكذلك التأكد من سلامة المخطوطة من تأثير العوامل البشرية؛ كالتمزق، والطمس، والشطب، وخلاف ذلك.

١٦- التأكد من نوعية الأحبار المستعملة في كتابة النص وألوانها.

١٧- الاستفادة من الحواشي، والتعليقات، والتقييدات التي تدوَّن في بداية بعض المخطوطات ونهاياتها؛ لأنه قد يوجد فيها من تواقيع المصنفين، وتقييداتهم ما فيه فوائد جليلة.

وعن فحص المخطوطات يقول قاسم السامرائي: يجب تحديد موضوع المخطوطة أولاً، ثم يحدد زمن المؤلف ثانيًا من أسلوبه في اللغة وعباراتها، ومن ثم يحدد فنها إذا كانت في التاريخ، أو في الفقه، أو في أصوله، أو في الحديث، أو في شرحه، أو في الرجال، أو في الأنساب،أو أي فن آخر. ثم عليه أن يقرأ المخطوطة بكاملها، فلعله يعثر على إشارة تدله على المؤلف، أو على كتاب آخر للمؤلف نفسه، أو على شيخ من شيوخه، أو على بلد المؤلف، أو على أقران المؤلف، أو على أية لمحة تَرِدُ فيها أو في حواشيها. ثم عليه أن يبدأ بالبحث والتنقير عن الشبيه بها في الفهارس الوصفية المتاحة أو في الكتب المطبوعة في الفن نفسه، ولا يقطع بالرأي فيها قبل أن يوثق ما وجد توثيقًا دقيقًا معتمِدًا على نوعية الكاغد والمداد والخط أولا وعلى ما يجد من اللمحات أو الإشارات ثانيًا وعلى غير ذلك ثالثًا؛ لأن مسؤولية التعرف عليها تقع على عاتقه[1].

(١) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ١٤٦.

المبحث الثاني

أهم مواطن الغش في المخطوطات

العنــوان:

من الخطوات الأولى التي ينبغي أن يقوم بها مقيِّم المخطوطات التحقـق من صحة العنوان، واسم المؤلف. وعليه ألا يكتفي بما يجده مُدَوَّنًا على ورقة الغلاف؛ خصوصًا إذا لاحظ وجود اختلاف في الخط، أو في الحـبر (المـداد) بين النص الموجود داخل الكتاب، والعنوان الموجـود في صـفحة الغـلاف. فبعض المخطوطات حملت عناوين غير صحيحة، لا تتفق مع مادة المخطـوط العلمية ومحتواه. وقد يحدث ذلك نتيجة خطأ من ناسخ أو غـيره، إذا وجـد الكتاب غُفلا من العنوان، قد يكون بسبب ضياع الورقـة الأولى منـه مـثلاً، فعنونه على حسب ما بان لـه، فأخطـأ في حسـبانه. وقـد يلجـأ بعـض تجـار المخطوطات إلى التلاعب بعناوينها بهدف الربح. كخرق موضـع العنـوان، أو إضافة صفحة عنوان كتاب مهم في بداية مخطوط آخر، لا يمت له بصلة، حتى يتمكن من بيعه بأغلى الأسعار. وقد يلجأ إلى تغيير العنوان لغرض ما، كرواج الكتاب، بإعطائه عنوانًا يُغري باقتنائه. والأمثلـة كثـيرة عـلى ذلـك؛ منها على سبيل المثال: مخطوطـة محفوظـة في مركـز الملـك فيصـل للبحـوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم [١٤٣٨٧] ورد عنوانها في الصـفحة الأولى كتاب «التيسير» لجلال الدين السيوطي؛ بيـدَ أن حقيقـة عنـوان هـذا الكتاب، واسم مؤلفه هو: «تفسير القرآن العظيم» لإسماعيل بـن عمـر بـن كثير (المتوفى سنة ٧٧٤هـ). فبعد فحص أوراق المخطوطة، تبـين أن الورقـة الأولى (صفحة العنوان) تختلف عن بقية أوراق المخطوطة، من حيث نوعية

الورق، والخط، كما يوجد بَشْرٌ متعمَّد، وواضح، وجلي، في نهاية المخطوطة، أدى إلى إزالة معلومات تتعلق بتاريخ نسخ المخطوطة، واسم الناسخ، ومكان النسخ.

وفي مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض مخطوطة عنوانها: «نشر العلم في شرح لامية العجم» [برقم ٥٣٦] منسوبة لجلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ)، وهي ليست له؛ إذ إن مؤلفها الحقيقي محمد بن عمر ابن مبارك بحرق (المتوفى سنة ٩٣٠هـ). وقد تم ذلك لغرض تجاري بحت، وهو ترويج الكتاب؛ لأن السيوطي أكثر شهرة من بحرق.

فمن خلال المثالين السابقين، تبدو ضرورة قيام خبير المخطوطات بفحص المخطوطات بدقة، وتوثيق صحة المعلومات التي ترد في صفحات العناوين، ومقدماتها، وخواتيمها، وألا يركن إلى ما يَرِدُ فيها من عناوين، وأسماء مؤلفين؛ فلا بد من الرجوع إلى المصادر، وكتب التراجم، والببليوجرافيات المعنية بالتراث العربي الإسلامي المخطوط. وكذلك على خبير المخطوطات الذي يقوم بتقييم المخطوطات المعروضة للفحص بغرض بيعها أن ينظر في النص، ويتأمل فيه، للتأكد من أنه يوافق العنوان أم لا.

خاتمة المخطوطة:

تشكل خاتمة المخطوطة أهمية بالغة لجميع المعنيِّين بالمخطوطات: دراسة، وتحقيقًا، وفهرسة؛ لما قد تحويه من معلومات مهمة، قد لا تَرِدُ في مكان آخر من المخطوطة. ومن هذه المعلومات: عنوان المخطوطة، واسم المؤلف، واسم الناسخ، ومكان النسخ، وتاريخ النسخ، باليوم والشهر والسنة؛ وفي غالب الأحيان، يقتصر ذكر تاريخ النسخ على سنة النسخ

فقط. ونظرًا لأهمية هذه المعلومات - التي تَرِدُ في خواتيم المخطوطات - لكل من يتعامل مع المخطوطات؛ فإننا نجد هذا الملمح من أكثر الأماكن، أو المواطن عرضة للتلاعب، والتزييف، والتزوير، والانتحال؛ لذا ينبغي على خبير المخطوطات الذي يقوم بفحص الكتب وتقييمها أن ينظر بحذر شديد للخاتمة، وبعين فاحصة مدققة، وعليه أن يتأكد أولاً أن خاتمة المخطوطة من نفس نوعية أوراق المخطوطة، وكذلك خطها، وأنها - أي الخاتمة - غير مضافة، وعليه أيضًا أن يتأكد من نوعية الحبر، والحجم، ويتأكد أيضًا من صحة المعلومات الواردة في الخاتمة، عن طريق توثيقها، مستعينًا في ذلك بالمصادر، والفهارس، وكتب التراجِم، والببليوجرافيات، وغير ذلك من الأمور الأخرى التي تعينه في الوصول إلى صحة المعلومات المدونة، والتأكد من سلامتها من عبث العابثين، وتلاعب المزورين.

الخط:

ومن مَواطن الغش في المخطوطات العربية: تقليد الخطوط ومحاكاتها؛ وهذا الداء قديم قدم المخطوطات نفسها. وقد ذكرنا من قبل كيف أن الخطاط الشهير ابن البواب تمكن من تقليد خط ابن مقلة. ويوجد في كثير من المخطوطات التي حدث بها سقط، أو بتر، أو ضياع لبعض كراساتها، أنه قد تم استكماله على ورق آخر شبيه بأوراق المخطوطات، أو تم تعتيق الورق مع تقليد الخط. ومن الأمثلة على ذلك: مخطوطة بعنوان «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»، للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني[1]. منسوخة سنة ٨١٦هـ؛ فقد أضيفت إليها الكراسة

(١) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رقم ٥٢٩٨.

الثالثة في وقت متأخر؛ بيدَ أن ناسخ الكراسة استطاع أن يقلد نوعية الخط، وشكله، وعدد الأسطر في كل صفحة؛ بحيث يصعب التفريق بينها وبين بقية الكراسات.

وقد ينسب خط المخطوط لناسخ مشهور بحسن خطه، وإتقانه، وضبطه، وذلك لغرض تجاري. فقد ذكر السخاوي أن الورَّاق محمد بن محمد الجزيري قد تعاطى التجارة بالكتب. وقد اشتهر بجودة خطه، ورغب الناس فيه؛ لذلك كان يشتري الكتاب بثمن زهيد ممن لا يعلمه، ثم يكتب عليه بخطه أنه خط فلان فيرُوج"[1].

وقد يتم تقليد الخطوط عن طريق الورق الشفاف؛ خصوصًا في المصاحف. فقد سمع الناسخ جمال الدين الشيرازي أن ربعة بخط ابن البواب في بغداد، كتبها بخط عجيب. فأحضر معه الورق الشفاف جملة، وأخذه معه، وتوجه إلى بغداد، وأخذ تلك الربعة جزءًا، جزءًا. وكان يضع الورق الشفاف على خط ابن البواب، يشف عما تحته، ويجلي الكتابة له. فكتب عليها لا يخل بذرَّة منها"[2].

يقول الصفدي عن هذه الربعة: «وقد رأيت أنا هذه الربعة التي كتبها عماد الدين (الشيرازي) جزءًا، وما في الورقة مكتوب إلا وجهة واحدة. فكنت أتعجب لذلك. فلما سمعت هذه الواقعة، علمت السبب»[3].

وهناك كثير من النُّساخ لديهم القدرة على محاكاة الخطوط وتقليدها.

(١) انظر: السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٩: ١٤٨.
(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات، ١: ٢٠٢.
(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات، ١: ٢٠٢.

ومنهم، على سبيل المثال، الناسخ إبراهيم بن أحمد الزرعي (المتوفى سنة ٧٤١هـ) يقول عنه الصفدي: «...كان له قدرة على مجاراة الخطوط ومناسباتها، ويحمل عليه الناس الكتب، ليكتب أسماءها بحسن خطه»[١].

ونظرًا لما حدث ويحدث للعديد من المخطوطات من تعديلات في الشكل والمضمون بقصد شريف أو خلافه فإن خبراء المخطوطات مطالبون بأن يتنبهوا لهذا الأمر.

الورق:

هناك كثير من المخطوطات تعرضت أوراقها للتعتيق، بهدف إظهارها بالقدم، من أجل بيعها بثمن مرتفع. وقد عرف هذا الأسلوب، منذ زمن طويل؛ إذ - أشار الباحث قبل قليل - إلى قيام ابن البواب بتعتيق أوراق أحد أجزاء المصاحف، لتقليد خط ابن مقلة[٢].

وفي العصر الحاضر، (ومن خلال مشاركتي في تقييم الكثير من المخطوطات التي تعرض للبيع بين الحين والآخر، على بعض المراكز العلمية والأفراد) وجدتُ أن بعض المخطوطات تعرضت أوراقُها لبعض المواد الكيميائية، أو للحرارة، بحيث ظهرت وكأنها مكتوبة منذ مئات السنين، ودُوِّنَ في نهايتها تواريخ نَسْخ قديمة، تعود إلى القرن الثالث، أو الرابع الهجري. وعند فحص أوراقها، من خلال عرضها على الضوء، وجدت علامات مائية، عبارة عن ثلاثة أَهِلَّة، يعود استعمالها في المخطوطات إلى القرن الثالث عشر الهجري.

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات، ٥: ٣٠٩.

(٢) انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ١٥: ١٢٢-١٢٤.

وعلى المقيِّم للمخطوطات أن ينظر في جميع أوراق المخطوطة، فقد يستعمل الناسخ أكثر من نوع من الورق في المخطوط الواحد، بعضه خفيف، والبعض الآخر ثقيل، وبعضه مصقول، والبعض الآخر غير ذلك... وهكذا، وهناك اختلاف أيضًا في لون الورق. فبعضه ناصع البياض، وبعضه يميل إلى الاصفرار. وبعض المخطوطات منسوخة على ورق مشرقي، وآخر أوروبي، تظهر فيه العلامات والخطوط المائية، وقد يكون ذلك ناتجًا عن فقدان المخطوطة لبعض الكراسات، أو الأوراق، وتم استكمال هذا النقص - بسبب السقط أو التمزق - على ورق أحدث. كل هذه الأمور وغيرها قد تحدث، في كثير من الأحيان، لبعض المخطوطات.

تاريخ النسْخ:

يعد تاريخ النسْخ ذا أهمية بالغة. فالمخطوطات المنسوخة في القرون الهجرية الأولى، أو المنسوخة في حياة مؤلفيها، من النوادر التي تفتخر باقتنائها المكتبات والمراكز العلمية والجامعات المعنية بالتراث؛ لذلك كانت تواريخ نَسْخ المخطوطات أكثر عُرضة للتزوير من فئة من التجار؛ وبعض تواريخ النسخ المذكورة في المخطوطات ليست حقيقية، أو بمعنى أصح، لا تمثل حقيقة تاريخ نسخها. ويعود السبب في ذلك إلى تصرفات بعض النُّساخ، إما عن جهل، أو خطأ، أو غفلة. وما أكثر هفوات النُّساخ في هذا المجال.

لهذا يجب التأكد من صحة التاريخ، وعدم الاكتفاء بما هو مدوَّن في خواتيم المخطوطات، من تواريخ نسخ؛ إذ إن بعض النُّساخ ينقلون تاريخ نسخ المخطوطة التي ينقلون منها دون الإشارة إلى التاريخ الذي انتهى منه عند إتمام نسخه للكتاب.

ويستطيع الخبير من خلال خبرته الطويلة، ومعايشته المستمرة مع المخطوطات، أن يقدر تاريخ نسخ المخطوطة الخالية من التاريخ، من خلال فحصه لكامل المخطوطة. فقد يجد وقفية، أو حدثًا تاريخيًّا، أو تملُّكًا، أو نوع الخط، أو الورق، وما شابه ذلك من ملامح أخرى قد تعينه على معرفة تاريخ النسخ الحقيقي للمخطوطة، كالعلامات، والخطوط المائية، والبيانات التوثيقية المتمثلة في السماعات، والمطالعات، والقراءات، والإجازات.

وخلاصة القول: إن مقيِّم المخطوطات يستطيع التأكد من صحة تاريخ نسخ المخطوطة الوارد في نهايتها من خلال فحصه للملامح المادية، خصوصًا الخط، والورق، والحبر. ويمكن فحص تاريخ نسخ المخطوطة عن طريق الفحص المخبري، بوساطة خبراء الخطوط.

مخطوطات المجاميع:

تُشَكِّلُ مخطوطاتُ المجاميع أهميةً بالغة؛ لاحتواء بعضها على رسائل فريدة، ونادرة، وموضوعات دقيقة، قد لا تتطلب الكتابة فيها أكثر من ورقة، أو بضع ورقات؛ بمعنى أنه لا يمكن إفرادها في كتب مستقلة؛ لذلك فإن أغلب مخطوطات المجاميع هي عبارة عن رسائل صغيرة ومتفاوتة، وهي متنوعة ومتعددة من حيث أحجامها وموضوعاتها. وقد توجد في كتب المجاميع تراجم لبعض العلماء لم يرد لهم ذكر في كتب التراجِم، أو موضوعات نادرة لم تبحث في أمهات الكتب.

ومن المؤسف أن بعض مخطوطات المجاميع تعرضت لتلاعب بعض التجار وتصرفاتهم اللامسؤولة، لتحقيق مكاسب مالية ودنيوية؛ إذ قام ضعافُ النفوس منهم بتفريق بعض رسائل المجاميع، وتجليدها؛ ومن ثم

عرضها للبيع كرسائل مفردة ومستقلة، للحصول على مبلغ أكثر مما لو عرضت ككتاب مجموع. وبعضهم يقوم بفك رسائل المجاميع، لسلخ رسالة نادرة وردت ضمن المجموع، وبيعها كمخطوطة مستقلة.

لذا يجبُ ملاحظة ذلك أثناء فحص مجموعة المخطوطات المعروضة للبيع؛ وذلك من خلال تتبع أرقام الرسائل الصغيرة والتعقيبات. فوجود تعقيبه في الصفحة الأخيرة من الرسالة يدل على أنها كانت في الأصل ضمن مجموع. وكذلك الأمر عندما نرى بداية الرسالة تأخذ رقم (٢٠)، على سبيل المثال. ففي هذا دلالة على أن هذه الرسالة كانت في الأصل ضمن مجموع.



الفصل الخامس

مقيِّم المخطوطات

تمهيد:

إنَّ عملية تقييم المخطوطات وفحصها ليست ظاهرة حديثة، أو وليدة عصرنا الحاضر، بل هناك جملة من الناس اختصوا بفحص المخطوطات وتقييمها، منذ القرون الهجرية الأولى.

فمع انتشار صناعة الورق، وزيادة إنتاجه، منذ القرن الهجري الثاني، في مدينة بغداد - عاصمة الخلافة العباسية - ظهرت أسواق الورَّاقين وحوانيتهم. وإلى جانب هؤلاء الورَّاقين الذين كانوا يتجرون بالكتب بيعًا وشراءً، وبمواد الكتابة وأدواتها، ظهرت فئة أخرى من الناس عملت في تجارة المخطوطات، عن طريق الدلالة، والمناداة عليها، في حلقات تقام لهذا الغرض، يُبرز فيها الدلال مزايا كل كتاب يعرض للبيع. وكان من مهام الدلال أيضًا القيام بتقييم المخطوطات التي تعرض للبيع من حين لآخر. وقد أوردت بعض مصادر التاريخ، وكتب التراجم جملة من أخبار هؤلاء. وذكر ياقوت الحموي في «معجم الأدباء» أن خيران الورَّاق، أحد الدلالين المقيِّمين للكتب، لما مات أحمد بن ثعلب «خلَّف كتبًا جليلة. فأوصى إلى علي ابن محمد الكوفي، أحد أعيان تلاميذه، وتقدم إليه في دفع كتبه إلى أبي بكر أحمد بن أحمد إسحاق القطربلي. فقال الزجاج للقاسم بن عبد الله (الوزير): «هذه كتب جليلة، فلا تفوتنَّك»، فأحضر خيران الورَّاق، فقوَّم ما يساوي عشرة دنانير بثلاثة فبلغت أقل من ثلاث مئة دينار فأخذها القاسم بها»[1].

ويُفهم من النص السابق أن خيران الذي قام بتقييم الكتب لم يكن أمينًا

(١) ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ٢: ١٤٤- ١٤٥.

في تقييمه؛ إذ جامل الوزيرَ على حساب أصحاب المخطوطات. ومن هنا ندرك أهمية أمانة مقيِّم المخطوطات؛ وأنه لا ينبغي له أن يحابي أحدًا على حساب الآخر.

وممن عمل في تجارة المخطوطات وتقييمها: محمد بن أحمد بن محمد الشمس الجيزي القاهري، كانت له خبرة بالكتب وتقييمها. قال عنه ابن حجر العسقلاني: «ربما اشترى منها ما يربح فيه أو يكسد عليه»(١).

وذكر ابن حجر العسقلاني، أن علي بن أحمد بن يوسف بن الخضر الآمدي الحنبلي (المتوفى سنة ٧١٠هـ) كان يتَّجر في الكتب. فلم يكن يخفى عليه منها شيء؛ بل كان إذا طلب منه المجلد الأول، مثلاً، من الكتاب الفلاني، قام وأخرجه. وكان يمس الكتاب فيقول هذا يشتمل على كذا وكذا، فلا يخطئ. فإن كان الكتاب، مثلاً، بخطين، قال: هو بخطين، أو بقلم أخف من الآخر. قال كذلك، فلا يخطئ قط(٢).

ويفهم من ذلك أن بعض تجار الكتب تميزوا بثقافة واسعة، ودراية تامة بمحتويات الكتب التي يعرضونها للبيع؛ بالإضافة إلى معرفة أنواع الخطوط، وغير ذلك من المعلومات المهمة التي تتعلق بالمحتوي العلمي، والملامح المادية للكتب.

واليوم مع تزايد الاهتمام بتراثنا العربي الإسلامي المخطوط، ومحاولة لَمِّ شَعَثِه من قِبَل كثير من الجامعات والمراكز العلمية والمكتبات، راجت تجارة المخطوطات، وأخذت تلك الجامعات والمراكز العلمية والمكتبات، تكوِّن

(١) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، ٧: ١٠٢.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة...، ٣: ٢١-٢٢.

اللجان المختصة لفحص المخطوطات التي تعرض عليها بين الحين والآخر وتقييمها، خصوصًا في ظل انتشار ظاهرة تزوير المخطوطات، وتلاعب بعض التجار في ما يعرضونه من كتب للبيع عليها.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل في مقدور أي إنسان أن يقوم بتقييم المخطوطات؟ وهل لديه القدرة على فحص محتواها العلمي، وملامحها المادية؟ وهل في مقدوره القيام بتوثيق المعلومات الواردة في المخطوطات؟ أم أن هناك صفاتٍ وشروطا معينة، وثقافة خاصة، وأدوات يجب توافرها في الشخص الذي يقوم بتقييم المخطوطات؟

وإذا كان الأمر كذلك، فما الصفاتُ التي ينبغي أن يتصف بها مقيِّم المخطوطات؟ وما الشروط الواجب توافرها فيه؟ وما الأدوات التي يحتاجها؟ كل هذه النقاط سيتناولها الباحث في هذا الفصل، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

صفات مقيِّم المخطوطات

هناك العديد من الصفات التي ينبغي أن تتوفر في خبير المخطوطات الذي يقوم بفحص الكتب المعروضة للبيع، ومن ثم تقييمها، وتحديد أثمانها. ومن هذه الصفات:

١ - الرغبة والحب للتراث العربي الإسلامي المخطوط، والاعتزاز به، والعمل فيه. أما إذا انعدمت الرغبة، فإن ذلك سيكون مدعاة لاستنفاذ الوقت والجهد بلا فائدة؛ بل ستكون النتيجة عكسية تمامًا.

٢ - الصبر والجلد وسعة الصدر: فالصبر مطلوب إلى جانب حب التراث، والرغبة في التعامل معه؛ لتحمُّل مشاقِّ البحث في المخطوطات، لتوثيق صحة المعلومات التي تَرِدُ فيها عن طريق البحث، والتنقيب في المصادر، وكتب التراجِم والمراجع المختلفة؛ وهذا يتطلب كثيرًا من بذل الجهد والوقت. فكم من مخطوطة وصلتنا دون صفحات عناوينها، نتيجة لتمزق أصابها، أو لعدم وجود إشاراتٍ ما تدل على عنوانها، أو اسم مؤلفها؛ فيمضي مقيِّم المخطوطات الساعات الطوال في سبيل الوصول إلى عنوانها، أو اسم مؤلفها، أو تاريخ نسخها.

٣ - الفطنة والنباهة الشديدة عند اطلاعه على المخطوطات المعروضة للبيع حتى يتأكد من عدم تعرضها للتغير والتبديل أو التحريف والتصحيف أو المحو أو الكشط أو الإضافة وغير ذلك من الأمور التي تهدف إلى قلب الحقائق وتغييرها بهدف جني بعض المكاسب الدنيوية وبخاصة صفحات العناوين والمقدمات والخواتيم.

وفي هذا يقول قاسم السامرائي: «إنَّ نباهة المفهرس وفطنته، إضافة إلى سعة اطلاعه وعلمه من أهم الصفات والميزات التي يفترض أن تكون فيه، فقد يحدث أن تقع في يده مخطوطة تحمل عنوانًا مزوَّرًا أو مؤلفًا ملفقًا أو لا عنوان لها؛ بيدَ أنها منسوبة إلى مؤلف معين، أو أخرى لا عنوان لها ولا مؤلف، أو أخرى سقطت أوراق من آخرها، أو أخرى لا أول لها ولا آخر، أو ورقة واحدة من مخطوطة، أو بضع أوراق من أخرى، أو مخطوطة تحتوي على حواش كثيرة قد تكون رسائل برمتها في شرح أو تفسير ما فيها، والقائمة طويلة، والمشكلات أطول»[1]. وهذا ينطبق بطبيعة الحال على مقيِّم المخطوطات أيضًا.

٤ - الذاكرة القوية التي تعينه على تذكر عناوين المخطوطات التي سبق أن مرت عليه من قبل، وما هو المطبوع منها، أو المنشور، أو المحقق.

٥ - الشك والتثبت: قالت العرب قديمًا: «سوء الظن من حُسن الفطن». وسوء الظن يجعل المقيِّم للمخطوطات لا يقبل كل ما يعرض عليه من معلومات على أنها قضية مسلم بها؛ بل لا بد أن يمعن النظر، ويقلب المخطوطات التي يريد تقييمها، ويقوم بتوثيق صحة العنوان، واسم المؤلف، وتاريخ النسخ، والتأكد من عدم تعرض مثل هذه البيانات المهمة للتزوير عن طريق التغيير، والتبديل، والمحو، والكشط، والإضافة، والحذف، وغير ذلك من الخطوات التي تهدف إلى تغيير مثل هذه المعلومات المهمة.

ويعد الشك العلمي مظهرًا حضاريًّا لم يصل إليه الإنسان إلا بعد أن قطع أشواطا من المعرفة، وسار طويلا في طريق العقل. والشك العلمي

(١) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ١٤٥ - ١٤٦.

ضرورة، بخلاف الشك المرضي، الذي تدفع إليه النزوة العارضة، أو الرغبة في مخالفة المألوف.

٦ - الإنصاف والموضوعية: الإنصاف قرين العدل. والعدل يقتضي من الإنسان أن يتجرد من الهوى. وعلى خبير المخطوطات الذي يقوم بفحص ما يعرض منها للبيع، أن يقيِّمها بما تستحقه من المال، بغضِّ النظر عن منزلة صاحبها، أو مكانته.

٧ - الأمانة: ومن الصفات التي يجب أن يتحلى بها مقيِّم المخطوطات، الأمانة التي تمكنه من وضع التقدير الملائم والمناسب للمخطوطات المعروضة للبيع - في ضوء المعلومات التي توصَّل إليها عن المخطوط - دون محاباة أحد، أو مجاملته.

٨ - العفة والنزاهة والامتناع عن قبول أي نوع من أنواع الهدايا التي قد يقوم بعض التجار بتقديمها للمسؤولين عن تقييم المخطوطات، أو للشخص الذي له تأثير في اتخاذ قرار الشراء. فمثل هذه الهدايا تعد رشوة مبطنة، أو على الأقل تؤثر بطريقة أو بأخرى على نفسية المقيِّم عند قيامه في المستقبل بتقييم مخطوطات جديدة معروضة من هذا التاجر، أو ذاك الذي قدم له هدية من قبل.

٩ - أن يتصف بالاستقلالية، وقوة الشخصية التي تعينه على إبداء رأيه في المخطوطات المعروضة بكل صراحة ووضوح، دون تأثر بالوصف المقدم حول المخطوطات من قِبَل التجار؛ إذ دأب كثير من أصحاب المخطوطات على تقديم وصف فيه مبالغة، ومعلومات غير دقيقة عن المخطوطات التي يعرضونها للبيع؛ كأن يقال: إنها غير مطبوعة، أو غير محققة، أو إنها النسخة الوحيدة في العالم، وما شابه ذلك.

فهنا ينبغي على مقيِّم المخطوطات أن يتحقق من صحة المعلومات المذكورة بنفسه، ليضع التقدير المناسب في ضوء المعلومات التي توصل إليها بنفسه عن كل مخطوطة معروضة، من خلال اطلاعه المباشر على المخطوطات؛ مستعينًا في ذلك بكل ما يملكه، أو ما يقع تحت يديه من مصادر، وكتب تراجم، وببليوجرافيات، وفهارس، وغير ذلك من أوعية المعرفة، والأدوات المعينة لفحص المخطوطات، حتى يتسنى له توثيق كامل المعلومات، حول المخطوطات التي يقوم بفحصها؛ ومن ثم وضع التقدير المناسب لها.

١٠- أن يبني علاقة وطيدة بكل من له اهتمام بالتراث العربي الإسلامي المخطوط من أساتذة جامعات، وطلاب علم، ومحققين، ودارسين، بالإضافة إلى المراكز العلمية، والمكتبات، ودور النشر المعنية بنشر الكتب المحققة؛ للوقوف على كل جديد في ما يتعلق بتحقيق الكتب المخطوطة وطباعتها ونشرها.

١١- أن يتصف بالنظرة الشمولية للمخطوطات العربية الإسلامية، وعدم التحيز لعلم بعينه، دون الاعتناء بالعلوم الأخرى. فقد لاحظ الباحث بعض المشاركين في تقييم المخطوطات، إذا وقع كتاب بين يديه في مجال تخصصه، نال اهتمامه. أما المخطوطات الخارجة عن مجال تخصصه واهتماماته، فيقوم بتقديرها بأبخس الأثمان.

فهنا يجب على مقيِّم المخطوطات أن ينظر للمخطوط من جميع زواياه: الجانب العلمي، والجانب المادي والفني.

المبحث الثاني

ثقافة مقيِّم المخطوطات

مقيِّم المخطوطات يتعامل مع آلاف الكتب، المدوَّنة في مختلف فنون المعرفة، والتي تقدر بنحو ثلاثمائة علم؛ تناولت مختلف العلوم الإنسانية، والتطبيقية: اللغة، والطب، والفلك، والهندسة، والكيمياء، وعلوم الدين الإسلامي ...إلخ. لذلك ينبغي لمقيِّم المخطوطات أن تكون لديه ثقافة واسعة متينة، وأهم عناصر هذه الثقافة:

١ - سعة الإطلاع والإحاطة بشتى فنون المعرفة - قدر المستطاع - لتكون رؤيته صائبة، ونظرته ثاقبة؛ ليستطيع التفريق بين موضوعات العلوم المختلفة.

وهناك بعض الكتب التي تُعرِّف بمختلف فنون المعرفة، وما الموضوعات التي يشملها كل فن، وأبرز المؤلفين، والمؤلفات فيه. منها على سبيل المثال لا الحصر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة، و«الفهرسبت» للنديم، و«مفاتيح العلوم» للخوارزمي...إلخ.

٢ - معرفة أنواع الخطوط وتطورها، والقدرة على قراءتها، وبخاصة خطوط بعض العلماء المشهورين، كخط ابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والذهبي، وغيرهم من العلماء، ومعرفة خطوط المشاهير من الخطاطين، والاطلاع على نماذج منها؛ كخط ابن مقلة، وياقوت المستعصمي، وخط ابن البواب، وغيرهم من مشاهير الخطاطين، وأن تكون لدى مقيِّم المخطوطات القدرة على التمييز بين الخطوط في مختلف القرون. فإذا وجد،

على سبيل المثال، مخطوطة منسوخة في القرن الأول، أو الثاني الهجري مكتوبة بخط فارسي، أو نسخي، فيجب الحذر من صحة نسبتها. وإذا وجدنا مخطوطة من القرن الرابع، أو الخامس مكتوبة بخط كوفي قديم، قد خلا من النقط والإعجام، فمن المرجح أن تكون منحولة.

٣ - اطلاع واسع على المصادر والمراجع، وفهارس المخطوطات العربية الإسلامية والأوروبية، وكتب المشيخات، والبرامج؛ للوصول إلى العنوان الصحيح، ولمعرفة النسخ الأخرى المتوفرة في العالم للمخطوطة المعروضة للبيع.

٤ - الإحاطة بالكتب والمجلات والدوريات التي تُعنى بالتراث العربي الإسلامي، وخاصة تلك التي ترصد ما تم تحقيقه، أو نشره، أو تسجيله كرسائل ماجستير أو دكتوراه في الجامعات. وأن تكون لديه الدربة والمقدرة، والخبرة الكافية لاستخدام تلك الأوعية، وكيفية الاستفادة منها.

٥ - المعرفة والدراية التامة بكتب التراجِم بمختلف أنواعها من أجل توثيق أسماء المؤلفين، ومعرفة تواريخ وَفَيَاتهم. وكما هو معروف هناك كثير من أنواع كتب التراجِم؛ منها: تراجم عامة، ومنها تراجِم حسب المدن، ومنها تراجم حسب المذاهب، وتراجِم حسب الموضوعات، وتراجِم حسب السنين، وأخرى حسب القرون...وهكذا.

٦ - معرفة أساليب العلماء ومناهجهم في التأليف، وما المصطلحات والعبارات التي عادة يكررون استخدامها في مؤلفاتهم باستمرار؛ لأن ذلك يساعد مقيِّم المخطوطات في معرفة عناوين المخطوطات الخالية من صفحات العنوان، وأسماء المؤلفين، وكذلك المخطوطات الناقصة من أولها وآخرها.

٧ - دراية واسعة بعلم الاكتناه، وهو علم يختص باستنباط المعلومات واستقراء دقائقها، على ضوء المعرفة التي اكتسبها مقيِّم المخطوطات بالدراسة العميقة والمران الطويل[١].

٨ - معرفة واسعة بأنواع الكواغد (الورق) والمواد الأولية التي كانت تصنع منها هذه الكواغد والعلامات المائية ومدلولها، والخطوط المتوازية، وأنواع الأحبار والمواد التي صنعت منها والفروق بينها، ومعرفة بالخطوط، أزمانها، أمكنتها واختلافاتها من بلد إلى آخر، إضافة إلى معرفة واسعة بجغرافية الأقطار، وزراعاتها ومنتوجاتها، التي يمكن أن تدخل في صناعة الورق[٢].

٩ - أن يكون على علم تام بتطور صناعة الكتاب الإسلامي، وكتابته واستعمال المسلمين في القرون الستة الأولى نظام الأجزاء الحديثية أو الكراسات في تصنيفاتهم، وهو عشرون ورقة أو عشر أوراق على اختلاف المخطوطات. وعلى علم تام بأنظمة الترقيم واستعمال التعقيبات وأنواع الخطوط لكل قرن وفي كل قطر من العالم الإسلامي. وعلى علم تام بصناعة الأحبار ومكوناتها في تلك القرون؛ فإن المزوِّر لا علم له بعلم الاكتناه؛ فلا بد أن يقع في خطأ يبين فيه تزويره، وإنه مهما احتاط في تزويره؛ فلا بدَّ من أن يترك للخبير النابه ما يدل على فعلته الشنعاء[٣].

وثمة ملاحظة مهمة أشار إليها قاسم السامرائي وهي تتعلق بالعلامات المائية في الكواغد الأوربية، إذ يتعين على خبير المخطوطات الذي يقوم

(١) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ٧٤.
(٢) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ٧٤.
(٣) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ٣٩٥ - ٣٩٦.

بتقييمها «أن لا يعتمد اعتمادًا كليًّا على تواريخ العلامات المائية أو أماكن صنعها دون دليل ثابت لا يقبل النقض، فقد ينتج أحد مصانع الورق نوعًا من الكواغد مع علامة مائية معينة؛ بيدَ أنه، لسبب أو لآخر، لا يستطيع توزيع أو بيع هذا الكاغد إلا بعد سنين طويلة من إنتاجه، أو أنَّ المستورد له لم يستطع تصريف المخزون من هذا الكاغد أو ذاك إلا بعد سنين طويلة، أو أن أحد المصانع قد أفلس وباع آلاته مع قوالبه الحاوية على علامته المائية إلى مصنع آخر في البلد نفسه أو إلى مصنع آخر في قطر آخر، ثم صار هذا المصنع ينتج كاغدًا يحمل العلامة نفسها؛ لأنه لم يشأ أن يستبدل العلامة في القالب أو لم يغيرها لأسباب تجارية محضة، لعل أهمها شهرة العلامة أو سمعتها التجارية في الأسواق»(1).

١٠ - القدرة على فحص الورق ومعرفة أنواعه، ومن أي شيء صُنع ومعرفة خصائص كل نوع.

واليوم تستخدم بعض الوسائل العلمية المخبرية لفحص الورق. ويمكن بواسطة المجهر، أو التحليل الكيميائي الوصول إلى معرفة عمر الورق.

إن معرفة نوع الورق يساعد مقيِّم المخطوطات، ويمكنه من تقدير عمر المخطوط، في حالة خلوه من تاريخ النسخ. والمقيِّم الواعي، ذو الخبرة الطويلة، والمعايشة المستمرة للمخطوطات، يتمكن من معرفة حقيقة تاريخ المخطوط، وإن تعرضت أوراقه للاهتراء، والبلل الذي يُظهر بعض المخطوطات بالقدم؛ بالرغم من حداثة تاريخ نسخها.

(١) قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ٢٩٦.

وقد تمكن بعض تجار المخطوطات في عصرنا الحاضر من تعتيق مخطوطات نسخت حديثا، وظهرت بمظهر القدم، نتيجة لتعرض أوراقها للتعتيق؛ علاوة على التلاعب بتواريخ نسخها.

١١- القدرة على قراءة تواريخ النسخ، سواء المكتوبة بحساب الجُمَّل، أو المكتوبة بطريقة مركبة تشبه الألغاز، أو تلك التواريخ المنقولة عن الأصل؛ إذ إن هناك كثيرًا من المخطوطات منسوخة عن أصول أقدم منها بكثير؛ بيدَ أن النُّساخ لم يشيروا لذلك، أي لم يدوِّنوا عند الانتهاء من النسخ ذلك، بل نقلوا تواريخ نسخ الأصول التي نقلوا عنها. علمًا بأن هناك كثيرًا من تواريخ نسخ المخطوطات تعرضت للتزوير.

١٢- معرفة أهداف المؤسسة أو الجهة التي يعمل بها خبير المخطوطات، واهتماماتها؛ لأنه في ضوء ذلك، يختار المخطوطات المناسبة لتلك الجهة التي يعمل لصالحها.

١٣- خبير المخطوطات الذي يقوم بفحص المخطوطات العربية الإسلامية وتقييمها بحاجة إلى معرفة اللغة الفارسية، والتركية، والإنجليزية؛ لأن ذلك سيمكنه من تقييم تلك المخطوطات المنسوخة باللغة التركية والفارسية؛ وهي كثيرة جدًّا، ولا تكاد تعرض مجموعة من المخطوطات إلا بها مخطوطات مكتوبة باللغة الفارسية، أو التركية؛ بل إن بعض المجاميع يوجد بها رسائل بثلاث لغات: العربية، والفارسية، والتركية. كما أن اللغة الإنجليزية تمكن خبير المخطوطات من الاطلاع على فهارس المخطوطات العربية الإسلامية المنشورة باللغة الأجنبية، وكذلك الاطلاع على المعلومات والتقارير التي تنشر بين الحين والآخر حول تراثنا

العربي الإسلامي هنا وهناك، في كافة أصقاع المعمورة. وهذا سيمكنه من الوقوف على كل جديد، في ما يخص تراثنا العربي الإسلامي المخطوط.

١٤- متابعة المزادات العالمية التي تقام سنويًّا، لبيع المخطوطات وشرائها. من ذلك صالة (سوذبي)، و(كريستز) ومقرهما الرئيسي في لندن، وكل منهما تعقد مزادين في السنة: المزاد الأول في منتصف شهر أبريل، والمزاد الثاني في منتصف شهر أكتوبر، وهناك مزادات أخرى تعقد في لندن أيضًا مثل: مزاد (فليبس) ومزاد (كولونيل).

وثمة ملاحظة حول هذه المزادات التي تعقد في لندن سنويًّا؛ إذ يعلن بين الحين والآخر أن لوحة الرسام فلان بلغت قيمتها عشرة ملايين من الدولارات الأمريكية، وربما أقل من ذلك، أو أكثر. ويعتقد الباحث أن هذا المبلغ مبالغ فيه، وأن من يقوم بشراء هذه اللوحة هو واحد من جملة أثرياء العالم الذين لا يهمهم المال لوفرته بين أيديهم. والأمر بالنسبة لهم لغة أرقام أو أصفار، لا تؤثر في رأس ماله الكبير، وإن إقدامهم على الشراء أولاً وأخيرًا هو من باب البحث عن الشهرة من خلال إذاعة اسمه عبر القنوات الفضائية العالمية، والأخبار المرئية والمسموعة، والمجلات والدوريات بأن فلانًا اشترى كذا بمبلغ كذا. وهذا يذكرنا بالرجل الذي نافس العالم الحضرمي في قرطبة على شراء كتاب وقع في يد أحد دَلَّالي الكتب[1]، الذي وردت قصته سابقًا.

لقد أحب الباحث أن يعلق على ما يحدث في المزادات التي تقام في لندن حيث أبلغه الشيخ محمد الشيباني، في أثناء مشاركته في الدورة التدريبية التي

(١) هدى شوكة، الواقع المكتبي في الأندلس، (بغداد: دار الجاحظ للنشر، د.ت)، ٨٠-٨١.

أقامها معهد الفيصل لتنمية الموارد البشرية بالرياض عن التزوير في المخطوطات والوثائق، والتي عقدت في المدَّة من ٢/ ١١/ ١٤٢١هـ. إلى ٢٠/ ١١/ ١٤٢١هـ بأن بعض الأثرياء من دول الخليج قاموا بشراء مخطوطات من مزاد لندن بمبالغ طائلة، وهي لا تساوي عُشر المبلغ المدفوع فيها.

ومما يؤسف له أن بعض تجار المخطوطات لا يكتفي بالمكسب المعقول، بل يبالغ في السعر بشكل لا يحتمل؛ فهم يشترون المخطوطات بمبالغ معينة. وعند عرضها للبيع على بعض المكتبات والمراكز العلمية يطلبون أسعارًا خيالية، أضعاف أضعاف. ثمنها الحقيقي. وإذا لم يتمكنوا من بيع المخطوطات على الجهة المعروض عليها المخطوطات بالمبلغ الذي يرغبون، اتهموا تلك الجهة بالجهل بقيمة المخطوطات، والإجحاف، وعدم الإنصاف، إلى غير ذلك من الاتهامات التي توجه أيضًا لمن يقوم بتقييم المخطوطات، وعدم وعيهم ومعرفتهم بقيمة المخطوطات.

ويذكر الباحث أنه في منزل أحد معارفه بمدينة الرياض، ذكر له أحد تجار التحف والآثار أنه في يوم من الأيام اشترى مصحفًا بمبلغ ثلاثة آلاف ريال فقط. وعندما عرضه للبيع، طلب فيه مبلغًا قدره ثلاث مئة ألف ريال. وبعد مفاوضات بين البائع والمشتري، تمكن من بيع المصحف بمبلغ مئة وخمسين ألف ريال. وكان يأمل في بيعه بمبلغ ثلاث مئة ألف ريال.

إن الأمثلة من هذا النوع كثيرة: فمن خلال تجربة الباحث ومشاركته في تقييم المخطوطات، ومعرفته بتجار المخطوطات وأساليبهم، منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة مضت، عرف كثيرًا من الوقائع، وعايش كثيرًا من المواقف التي أكدت له - بما لا يدع مجالا للشك - من مبالغة فئة من التجار في

أسعار المخطوطات، وعدم قناعتهم بالمكسب المعقول. ولا يريد الباحث في هذا المقام أن يذكر أسماء معينة؛ بيدَ أنه أراد أن ينبه إلى قضية مهمة، وهي أخذ الحذر والحيطة من بعض تجار المخطوطات الذين يبالغون في أسعار مخطوطاتهم التي يعرضونها للبيع، بل يقوم بعضهم بحملة إعلامية مُرَكَّزَة، لإبراز أهمية المخطوطات التي يمتلكونها وندرتها، وغالبًا ما يُعِدُّون قائمة وصفية عن المخطوطات، يذكرون فيها معلوماتٍ وصفية مبالغًا فيها لترغيب المشتري. ومما يؤسف له أن كثيرًا من المشترين ينخدعون بذلك، ويقومون بشراء المخطوطات بعد استشارة أشخاص ربما يكون البعض منهم له علاقة وطيدة مع تاجر المخطوطات. أو أن يكونوا قليلي الخبرة في مجال التقييم.

المبحث الثالث

احتياجات مقيّم المخطوطات

لكي يقوم مقيِّم المخطوطات بالمهام التي توكل إليه من فحص للمخطوطات المعروضة للبيع، وانتقاء المناسب منها للجهة التي يعمل فيها، والتأكد من صحة المخطوطات المعروضة، من حيث محتواها العلمي، وملامحها المادية والفنية، فإنه بالإضافة إلى توفر الشروط والمواصفات السابقة في مقيِّم المخطوطات، لا بد من توفير بعض الأدوات والمصادر أيضًا حتى يستطيع القيام بعمله على خير وجه.

أولا: الأدوات:

١ - يحتاج مقيِّم المخطوطات إلى مجموعة من العدسات المكبرة. وخصوصًا تلك العدسات المزودة بالأشعة فوق البنفسجية، التي تعين المفهرس على معرفة المطموس من التملُّكات، أو العناوين، أو السماعات، والقراءات، والتواريخ التي ترد في الغالب في بداية المخطوط ونهايته.

٢ - صندوق زجاجي مزود بالإضاءة؛ حتى يتمكن مقيِّم المخطوطات من عرض أوراقها، والتأكد من نوعية أوراق المخطوطات المعروضة للبيع، هل هو مشرقي، أم أوروبي؟ وما الموادُّ المصنوع منها الورق؟ فهناك الورق المشرقي المصنوع من الكتان، والتبن، والقطن وغير ذلك. وهناك الورق المشرقي الذي تظهر فيه بعض الخطوط المائية بالطول أو العرض، وأحيانًا العلامات المائية على شكل أَهِلَّة ثلاثة. وهناك الورق الأوروبي الذي تظهر فيه الحروف اللاتينية، أو العلامات المائية الدالة على المصنع الذي صُنع فيه،

والورق المغربي، أو الورق المصري، وغير ذلك من أنواع الورق الذي يستطيع المقيِّم المثقف - الذي عنده خلفية علمية مناسبة عن تطور صناعة الورق وأنواعه - من خلال فحص الورق أن يتعرف على نوعه، وعمره وصناعته.

٣ - جهاز يستخدم لفحص الحبر لمعرفة نوعه، وهل هو من النوع الذي يتحلل بسرعة؟ أو أنه من النوع الثابت الذي لا يتأثر بالماء أو الحرارة. وهل الحبر يتناسب مع التاريخ المدوَّن في نهاية المخطوطة أم لا؟

ثانيًا: الموجزات الإرشادية لمقابلة التواريخ الهجرية بالميلادية، والكتب المعينة على حل التواريخ المدونة في بعض المخطوطات بحساب الجُمَّل أو بطريقة اللغز.

ثالثًا: المصادر التي تعنى برصد التراث العربي الإسلامي وتصنيفه على أبواب العلوم، وأسماء الكتب ككتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، و«الفهرست»، و«تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، و«تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين، وغيرها من الكتب المشابهة التي رصدت لنا تراثنا الإسلامي، منذ بداية التدوين. وكذلك كتب المعاجم، والفهارس، والمشيخات، والأثبات، والبرامج.

رابعًا: كتب التراجِم بمختلف أنواعها وتفريعاتها. فهناك التراجِم العامة، وتراجِم البلدان، والمدن، وتراجِم حسب القرون، وتراجِم الأدباء والشعراء، والمقرئين، والمحدِّثين، والمفسِّرين، والقضاة والفقهاء، والأطباء والفلاسفة، وتراجم المذاهب بمختلف أنواعها الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والشيعة والمعتزلة، وغيرهم من الزهاد والصوفية.

خامسًا: الكتب التي تتحدث عن أنواع الخطوط، وخصوصًا المزَوَّدة بنماذج لخطوط كل نوع من أنواع الخطوط. ومثل هذه الكتب تعين مقيِّم المخطوطات على معرفة أنواع خطوط المخطوطات المعروضة للبيع.

سادسًا: يحتاج مقيِّم المخطوطات إلى المصادر والكتب والمجلات التي تُعنى بتحقيق المخطوطات، أو المسجلة في الجامعات من أجل تحقيقها، وإجراء الدراسة عليها.

سابعًا: قوائم دور النشر التي يُعِدُّونها بين الحين والآخر؛ للوقوف على كل ما تم طبعه ونشره من كتب التراث.

ثامنًا: فهارس المخطوطات التي تزداد يومًا بعد يوم. فهذه تشكل أهمية بالغة لمقيِّم المخطوطات؛ إذ تفيده عند إجراء المقارنة بين المخطوطة المعروضة للبيع، والمعلومات الواردة عنها في الفهارس المنشورة؛ خاصة تلك الفهارس التي تشمل معلومات وصفية مفصَّلة عن المخطوطات، مثل بدايتها ونهايتها.

* * *

الخاتمة

أولاً - نتائج الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع تجارة المخطوطات، وطرق فحصها وتقييمها. ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية:

١- عرفت تجارة المخطوطات، منذ ظهور، صناعة الورق وانتشارها، وظهور طبقة الورَّاقين الذين أخذوا يتجرون بالكتب، من خلال حوانيتهم التي انتشرت في بغداد وغيرها من المدن العربية، منذ القرن الثاني الهجري، وما تلاه من قرون.

٢- هناك كثير من العلماء الذين أبدوا رأيهم في المحتوى العلمي لكثير من الكتب، وبينوا مزاياها والمآخذ عليها.

٣- هناك فئات متعددة شاركت في تقييم الكتب، منها: الورَّاق، والناسخ، والدلال، والعالِم.

٤- لعنوان المخطوط، واسم مؤلفه، ومكانته العلمية تأثير كبير في تقدير ثمنه.

٥- تفاوت أسعار الكتب بسبب اختلاف الزمان والمكان، واختلاف أجور النُّساخ، وأسعار الورق، وأدوات الكتابة، وجودة الخط، ونوع الحبر، والورق.

٦- الحرص على اقتناء المخطوطات النادرة المنسوخة في القرون الأولى أو المكتوبة بأقلام مؤلفيها، أو في حياتهم، وكذلك المخطوطات التي تحمل

تقييدات علماء مشهورين، وعليها سماعات وقراءات وإجازات بعض العلماء؛ بالإضافة إلى المسودات والمخطوطات التي تحتوي على زخارف، وتذهيب، ورسوم، وصور توضيحية.

٧- هناك كثير من المخطوطات التي تعرضت للتزييف، والتزوير، والانتحال، والتلاعب من قِبَل بعض التجار.

٨- يحتاج خبير المخطوطات الذي يقوم بفحصها وتقييمها إلى ثقافة واسعة، وإلى بعض المصادر والمراجع، وكتب التراجِم، بالإضافة إلى بعض الأدوات التي تعينه على أداء عمله على خير وجه.

٩- هناك عديد من الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها مقيِّم المخطوطات.

١٠- يتم تقييم المخطوطات بعد فحصها، وذلك باتباع خطوات متعددة، تهدف إلى توثيق المعلومات المتعلقة بالمحتوى العلمي، والملامح المادية للمخطوطات.

١١- ليس كل من قام بتحقيق مخطوط ما أو دراسته يصلح للقيام بتقييم المخطوطات.

ثانيًا - التوصيات:

بِناءً على النتائج التي أسفرتْ عنها الدراسة يقترح الباحث ما يأتي:

(أ) انتقاء أشخاص أكْفاء، أمناء، محبين للتراث، ذوي ثقافة واسعة، واطلاع كبير على كل ما ينشر حول المخطوطات، للقيام بتقييم المخطوطات، مع توفر الخبرة المطلوبة في فحص الورق، والخط، والحبر، وأن يكون

صاحب تجرِبة طويلة في فهرسة المخطوطات وتحقيقها؛ وهذا يساعده في فك معميات النُّساخ، وكشف أماكن التزوير وألاعيب التجار.

(ب) قيام تعاون وتنسيق بين الجامعات والمراكز العلمية المعنية بشراء المخطوطات، لكشف تلاعب بعض التجار، وكشف مواطن التزوير، والأساليب المتبعة في ذلك.

(ج) وضع سياسة واضحة ومحددة المعالم عند اقتناء المخطوطات.

(د) توفير المصادر، والمراجع، وكتب التراجِم، والأدوات المعينة لفحص المخطوطات؛ بما في ذلك المختبرات الفاحصة للورق، وتحديد عمره في المراكز العلمية، والجامعات التي تعنى باقتناء المخطوطات.

(هـ) تدريب أشخاص محبين للتراث، للقيام ببعض المهام التي تسهل مهمة خبراء المخطوطات المكلفين بفحص المخطوطات، وتقييمها، لتوفير الوقت والجهد.

* * *

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي، الكامل في التاريخ، القاهرة: دار الطباعة المنيرية، ١٣٥٣هـ.
- الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ؛ تحقيق نزار رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت.
- الألوسي، علاء الدين علي بن نعمان بن محمود، الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر.
- الألوسي، محمود شكري بن عبد الله، المسك الأذفر في نشر مزايا القرن الثاني عشر والثالث عشر، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ.
- بدران، عبد القادر، منادمة الأطلال ومسامرة الخيال، دمشق: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٧٩هـ.
- ابن بسام، أبو الحسن علي الشنتريني، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، القاهرة: د.ن، ١٣٦٤هـ.
- ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
- البنداري، قوام الدين الفتح بن علي، سنا البرق الشامي (وهو مختصر البرق الشامي للعماد الأصبهاني)؛ تحقيق رمضان شِشِن، بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٧١م.
- البيطار، عبد الرازق بن حسن، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر؛ تحقيق محمد بهجة البيطار، بيروت: دار صادر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- البيهقي، ظهير الدين، تاريخ حكماء الإسلام، دمشق: مطبعة الترقي، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي؛ تحقيق نبيل محمد عبد العزيز، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ت.
- التميمي الداري، تقي الدين بن عبد القادر الغزي، الطبقات السنية في تراجم الحنفية؛ تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد الدكن - دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٩هـ.
- أبو حاتم البستي، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت: دار العلوم الحديثة، د. ت.
- حبيب زيات، «الوراقة والوراقون في الإسلام»، المشرق، السنة الحادية والأربعون، (تموز - أيلول ١٩٤٧م)، ٣٠٥ - ٣٥٠.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، إنباء الغمر بأنباء العمر، حيدر آباد - مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٧-١٩٦٩ م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، بيروت: دار الجيل، د.ت.
- ابن حميد النجدي، محمد بن عبد الله، السحب الوابلة على ضرايح الحنابلة؛ تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦ م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٣١م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، القاهرة: المكتبة التجارية، د. ت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، د.ت.
- خليل محمود العمادي، «المكتبات الإسلامية بين كيد الأعداء وجهل العامة»، الفيصل، عدد ٢٢١، ٦١.
- خوليان ريبيرا، «المكتبات وهواة الكتب في أسبانيا الإسلامية» ؛ ترجمة جمال محرز، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٥، ج١، (مايو ١٩٥٩م)، ٦٩-١٠١.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط٥، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠م.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- السجستاني، عبد الله بن أبي داود، المصاحف، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، التبر المسبوك في ذيل السلوك، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة؛ تحقيق جودة هلال، ومحمد محمود صبيح، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ تحقيق محمد أحمد جاد المولى [وآخرين]، القاهرة: دار الفكر، د.ت.
- ابن شاكر، صلاح الدين محمد بن شاكر أحمد الكتبي، فوات الوَفَيَات؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٧٣-١٩٧٤م.
- الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوَفَيَات ؛ تحقيق هلموت ريتر [وآخرين]، ألمانيا الغربية - فيسبادن: فرانزشتايز، ١٩٦٢-١٩٨٠م.
- الضبي، أحمد بن يحيى بن أحمد، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، الرباط: د.ن، ١٣٥٢هـ.
- عبد الرحمن فرفور، «قواعد تقييم المخطوطات العربية الإسلامية»، دبي: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الدورة التدريبية الدولية عن صناعة المخطوط العربي الإسلامي، (٢٦ من ذي الحجة ١٤١٧هـ - ٩ من محرم ١٤١٨هـ/ ٣ - ١٥ من مايو ١٩٩٧م).
- عبد الرحمن النجدي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط٦، الرياض: د.ن، ١٤١٦هـ.
- عبد السلام هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط٤، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
- عبد اللطيف إبراهيم، «من الوثائق العربية في العصور الوسطى: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش»، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، مج ٢٨، ج١، ٢، (مايو -ديسمبر ١٩٦٦م).
- ابن عساكر، محمد بن علي بن مصباح، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، ط٢، الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٧م.
- العلموي، عبد الباسط بن موسى بن محمد، المعيد في أدب المفيد والمستفيد، دمشق: المكتبة العربية، ١٣٤٩هـ.

- ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت.
- الغزي، محمد بن محمد، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.
- ابن الفُرات، محمد بن عبد الرحيم، تاريخ ابن الفرات ؛ تحقيق حسن محمد الشماع، البصرة: حسن محمد الشماع، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- ابن فهد الهاشمي المكي، تقي الدين محمد بن محمد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- ابن الفُوَطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرازق، الحوادث الجامعة والتجارِب النافعة في المئة السابعة، بيروت: دار الكتب الثقافية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فيليب حِتي، تاريخ العرب منذ أقدم العصور حتى الآن، ط٤، د.م: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٥م.
- فيليب دي طرازي، خزائن الكتب العربية في الخافقين، بيروت: وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، ١٩٤٧م.
- قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- القفطي، جمال الدين أبو الحسين علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البداية والنهاية، ط٢، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧م.
- لوسترانج، بغداد خلال الخلافة العباسية، لندن: د.ن، ١٩٢٤ م.
- المحبي، محمد أمين، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، بيروت: دار صادر، د.ت.
- محمد كرد علي، خِطط الشام، ط٣، دمشق: مكتبة النوري، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- المرادي، محمد خليل، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، بغداد: مكتبة المثنى، د.ت.
- مرداد، عبد الله أبو الخير، المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة المكرمة من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر؛ تحقيق محمد سعيد العامودي، وأحمد علي، ط٢، جدة: عالم المعرفة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ط٢، بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٨هـ/ ١٩٨٦م.

- المقَّري، أحمد بن محمد بن أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب؛ تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م.
- المقريزي، أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا؛ تحقيق جمال الدين الشيال، ومحمد حلمي محمد أحمد، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م.
- المقريزي، أحمد بن علي، كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخِطط والآثار المعروف بالخِطط المقريزية، بيروت: دار صادر، د.ت.
- مكتبة كلية الآداب، دليل المخطوطات، الكويت: جامعة الكويت - إدارة المكتبات، ١٩٩٥م.
- النديم، الفهرست، ط٢، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، تاريخ أصفهان، مخطوط مكتبة ليدن.
- النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، دمشق: المكتب الإسلامي، ١٣٨٦هـ.
- النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- هدى شوكة، الواقع المكتبي في الأندلس، بغداد: دار الجاحظ للنشر، د.ت.
- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، بيروت: دار إحياء التراث، د.ت.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، د.ت.
- يحيى محمود ساعاتي، «ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام»، العصور (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، مج١، ج١، ٦٦ - ٧٣.
- يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

